أبو عليٍّ الرُّنْدِيّ
حياتُه وآراؤُه

دكتور

يحيى كمال حلمي السيد عيسى

المدرس في قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالقاهرة

٢٠١٧ م

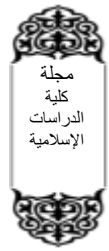
مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

المقدّمة

الحمدُ لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا، والصلاةُ والسلامُ على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أفضلِ من أُرْسِلَ إلى البشرية، وخيرِ من نطق بالعربية، اللهم بارك عليه، وعلى آله، وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ...

فهذا بحثٌ لغويٌّ بعنوان : (أبو عليٍّ الرُّنْدِيّ، حياتُه وآراؤُه)، أقدمه إلى محبي العربية ودارسيها، والمعنيين بدراسة سِيَرِ أعلامها .

أسباب اختياره :

لاختيار هذا الموضوع أسباب، أجملها فيما يأتي :

١ – أن الرُّنْدِيّ – المتوفى سنة ٦١٦ هـ – لم يُعْنَ بدراسة شخصيته باحث، ولم ينقب عن آرائه – فيما أعلم – دارس .

٢ – أن الرُّنْدِيّ أحد النحويين الأندلسيين المغمورين في القرن السابع الهجري ؛ فلم يصل من مصنفاته شيء، فرأيتُ جمعَ ما نُثِرَ من آرائه، ودراستها .

٣ – وَضْعُ لبنة جديدة في الدراسات الخاصة بأعلام العربية ؛ إذ صُنِّف في الخليل : (الخليل بن أحمد، أعماله ومنهجه)، و(عبقري من البصرة)، وهما للدكتور / مهدي المخزومي، وفي الأخفش الكبير : (أبو الخطاب الأخفش الكبير، حياته وجهوده) للأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم محمد عبد الله، وفي سيبويه : (سيبويه والكتاب) للأستاذ / أحمد السيد علي، و(سيبويه إمام النحاة) للأستاذ / علي النجدي ناصف، وفي الأخفش الأصغر : (الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان، حياته وجهوده)

للأستاذ الدكتور / محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي، وفي السهيلي : (أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي) للدكتور / محمد إبراهيم البنا، إلى غير ذلك من الدراسات .

خطة البحث :

يقوم البحث على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، ويتلوها ثبت بأهم المصادر والمراجع، وثبت بمحتويات البحث .

المقدمة : وقد ذكرت فيها أسباب اختيار هذا البحث، والخطة التي سرت عليها فيه .

والمباحث الأربعة هي :

المبحث الأول : التعريف بأبي عليٍّ الرُّنْدِيّ، وقد تضمن التعريف به ما يأتي :

١ – اسمه ونسبه .

٢ – كنيته .

٣ – مولده ونشأته وتنقلاته .

٤ – أقوال العلماء فيه ووصفه .

٥ – شيوخه .

٦ – تلاميذه .

٧ – اشتغاله بالتدريس .

٨ – شعره .

٩ – إنشاده شعر غيره .

١٠ – تقييده رواية الحديث .

١١ – إجازاته .

١٢ – انتصاره لشيخه أبي زيد السهيلي .

١٣ – معاصروه .

١٤ – مؤلفاته .

١٥ – وفاته .

المبحث الثاني : آراؤه النحوية، وقد بلغت المسائل التي له فيها رأي ثماني عشرة مسألة .

المبحث الثالث : آراؤه الصرفية، وقد بلغت المسائل التي له فيها رأي أربع مسائل، وكان ترتيبها داخل المبحثين على حسب ترتيب أبواب الألفية لابن مالك .

المبحث الرابع : الدراسة المنهجية، وتحدثت فيها عن الآتي :

١ – استدلاله بالقرآن .

٢ – استدلاله بالشعر .

٣ – التعليل لآرائه .

٤ – استناده في آرائه إلى بعض القواعد الكلية .

٥ – موقفه من النحويين .

٦ – موقفه من الزجاجي .

٧ – تأثره بشيخه السهيلي .

٨ – جدول يوضح العلماء الذين نقلوا عنه، وموقفهم من آرائه .

٩ – عنايته بالمعنى .

١٠ – وضعه للشروط .

١١ – شخصيته .

والخاتمة : وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال معايشتي كتابة هذا البحث .

وأخيرًا ثبت بأهم المصادر والمراجع، وثبت بمحتويات البحث .

واللهَ – تعالى – أسألُ أن يهديني إلى الصواب، إنه هو الكريم الوهاب .

المبحث الأول : التعريف بأبي عليٍّ الرُّنْدِيّ

التعريف بأبي عليٍّ الرُّنْدِيّ

وقد تضمن التعريف به ما يأتي :

١ – اسمه ونسبه :

هو عمرُ بنُ عبد المَجِيد (١) بن عمرَ (١) بن يحيى بن خلف بن موسى، الأزديّ، الأندلسيّ، يعرف بالرُّنْديِّ لأن أصله منها، وسكن مالَقَة (٢) .

---

(١) ينظر : مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار ص ٣٢٦، والتكملة لكتاب الصلة ١٥٧/٣، والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٣٧٤/٣، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ٢٤٠، والإحاطة في أخبار غرناطة ٨٤/٤، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٢٠، وغاية النهاية في طبقات القراء ٥٩٤/١، وبغية الوعاة ٢٢٠/٢ .

وفي معجم البلدان للحموي ٣ / ٧٤ : (بن محمد) بدلا من (بن عبد المجيد) .

وخلط البغدادي بينه وبين عُمَر بن عبد المجيد بن عُمَر بن حُسين، أبو حَفص الْقُرَشِيّ، العَبْدَريّ، الميانِشِيّ، شيخ الحرم، المتوفى سنة ٥٨١ هـ . ينظر ترجمة الميانِشِيّ في : سير أعلام النبلاء ١٢ / ٧٣٦.

قال البغدادي في هدية العارفين ٧٨٤/١ : " الرندي : عمر بن عبد المجيد بن حسن الأزدي الرنديّ المهدويّ الميانشيّ الأندلسي النَّحْوِيّ المقرئ، نزيل مالقة، الْمُتَوفَّى سنة ٥٧٩ هـ، لَهُ : الفاخر فِي شرح جمل عبد الْقَادر فِي النَّحْو "، فقوله : (عبد القادر) فيه تصحيف، فلعله يقصد (عبد القاهر)، وهذا خطأ أيضًا ؛ لأن الرندي شرَح جمل أبي القاسم الزجاجي، وسيأتي إيضاح ذلك في مؤلفاته .

وقد علّق الأستاذ محمد محفوظ على هذا الخلط بينهما قائلا : " ومثار الاشتباه هو اتفاقهما في الاسم واسم الأب، وإذا كان الأندلسي أزديًا فإن

٢ – كنيته :

ذكر ابن الأبار والمراكشي والذهبي أن كنيته : (أبو حَفْص وأبو عليّ)(٣)، وذكر المراكشي أن (أبو علي) هي المشهورةُ (٤) ؛ ويدلُّ

الميانشي المهدوي قرشي، والرندي يكون أندلسيًا ولا يكون مهدويًا تونسيًا، هذا مع اختلافهما في تاريخ الوفاة ، وما ذكره في تاريخ وفاته سنة (٥٧٩ هـ) لا يوافق تاريخ وفاة المهدوي الميانشي، ولا الرندي الأندلسي " . تراجم المؤلفين التونسيين ٤٢٥/٣ .

(١) ينظر : مطلع الأنوار ص ٣٢٦، والتكملة ١٥٧/٣، والذيل والتكملة ٣٧٤/٣، وإشارة التعيين ص ٢٤٠، والإحاطة ٨٤/٤، والبلغة ص ٢٢٠.

وفي تاريخ الإسلام للذهبي ١٣ /٤٨٢، ومعجم المؤلفين ٧ / ٢٩٥ : (بن علي) بدلا من (بن عمر) .

(٢) ينظر : التكملة ١٥٧/٣، والذيل والتكملة ٣٧٤/٣ .

ورُنْدَةُ - بضم الراء وسكون النون - : معقل حصين بالأندلس بين إشبيلية ومالقة، وهي مدينة قديمة على نهر جارٍ، منها : أبو عليّ عمر بن محمد الرندي الأديب . ينظر : معجم البلدان ٣ / ٧٣، ٧٤ .

ومالَقَة - بفتح اللام والقاف - : مدينة بالأندلس عامرة، سورها على شاطئ البحر بين الجزيرة الخضراء والمرية، وأصل وضعها قديم ثم عمرت بعد وكثر قصد المراكب والتجار إليها فتضاعفت عمارتها . ينظر : معجم البلدان ٤٣/٥ .

(٣) ينظر : التكملة ١٥٧/٣، والذيل والتكملة ٣٧٤/٣، وتاريخ الإسلام ١٣ / ٤٨٢ .

(٤) ينظر : الذيل والتكملة ٣٧٤/٣ .

على ذلك أن كثيرًا ممن حَكَوا آراءه كنوه بـ (أبو علي)، كالشلوبين والأبذي والخفاف وأبي حيان والدلائي (١) .

وذكر ابن الجزري أن كنيته : (أبو حفص) (٢) .

٣ – مولده ونشأته وتنقلاته :

ذكر الذهبي أن مولده : سنة ثلاثٍ وأربعين وخمسمئة أو نحوها (٣) .

وجزم المراكشي وابن الخطيب بأن مولده : سنةَ سبع وأربعينَ وخمسمئة(٤) .

أما عن مكان ولادته فَوُلِدَ في رُنْدَة، وهذا ما أشار إليه ابن الأبار وابن الخطيب والكتانيّ.

قال ابن الأبار : " ... يعرف بالرُّنْديِّ لأن أصله منها، وسكن مالَقَة " (٥).

وقال ابن الخطيب والكتانيّ : المعروف بالرندي، من أهلها (٦) .

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٤٩، ٢٨٠، وشرح الجزولية ٢ / ٤٠، ٤١، والمنتخب الأكمل على كتاب الجمل – السفر الثالث / المجلد الثاني ص ٣٥٤، ٤٢١، وتحقيق الجزء السادس من كتاب التذييل والتكميل ٢ / ٥٦٠، رسالة دكتوراه محققة بكلية اللغة العربية بالقاهرة برقم (٤٢٥٤)، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل الجزء الأول – المجلد الأول ص ١٠٢ .

(٢) ينظر : غاية النهاية ٥٩٤/١ .

(٣) ينظر : تاريخ الإسلام ١٣ / ٤٨٢ .

(٤) ينظر : الذيل والتكملة ٣٧٨/٣، والإحاطة ٨٥/٤ .

(٥) التكملة ١٥٧/٣ .

(٦) ينظر : الإحاطة ٨٤/٤، وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات للكتاني ١ / ٤٢٩ .

أما عن نشأته فقد انتقل من رُنْدَة إلى بلاد كثيرة أخذ بها عن شيوخها من أهلها، ومن الواردين عليها، فذهب إلى مالقة، ورحل إلى غرناطة، وإلى إشبيلية، وإلى سبتة (١)، وإلى مراكش (٢)، وإلى قرطبة، وإلى الجزيرة الخضراء (٣) .

٤ – أقوال العلماء فيه ووصفه :

أ – وصفه ابن خميس المالقي – المتوفى بعد سنة ٦٣٩هـ – بأنه : الفقيه الأستاذ العالم، تفنن – رحمه الله – في علوم النحو والآداب، وشارك في غيرها من العلوم، وكان – رحمه الله – موصوفا بذكاء وفطنة، معدودًا في الجلّة من العلماء، عارفًا برواية الحديث، قيّد كثيرًا، وكان – رحمه الله – كاتبًا وشاعرًا (٤) .

وقال عنه أيضا : " ... شيخ شيوخنا الأستاذ أبو علي الرندي " (٥) .

ب – قال عنه تلميذه : محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الإستجّي الحميري المتوفى سنة (٦٤١هـ) : " الفقيه الأجل ّ، العالم العلم، الأوحد، النحوي، الأديب المتفنن .... قرأتُ عليه القرآن العزيز مفردات، وكتاب الجمل، والإيضاح، وسيبويه تفقهًا، وكذلك الأشعار السّتة تفقهًا، وما زلت مواظبًا له إلى أن توفي – رحمه الله –، وكان فريد عصره في الذكاء، ولم يكن في حلبة الأستاذ أبي زيد السّهيلي أنجب منه على كثرتهم، وقد قال

---

(١) ينظر : التكملة ٣ / ١٥٧ ، والإحاطة ٨٤/٤، ٨٥، وفهرس الفهارس ١/ ٤٣٠ .

(٢) ينظر : التكملة ٣ / ١٥٧ .

(٣) ينظر : الإحاطة ٨٥/٤، وفهرس الفهارس ٤٣٠/١ .

(٤) ينظر : مطلع الأنوار ص ٣٢٦ .

(٥) مطلع الأنوار ص ٢٣٠ .

الأستاذ أبو القاسم السهيلي للإمام المنصور (رضيّ الله) : هو أقعد لكتاب سيبويه منّا .

وقال لي يومًا وقد نظر إلى طالب يصغي بكليته إلى ثان، فقلت : ماذا ؟ فقال : إنّ حبّ الشيء يعمي ويصمّ، فقلت له : ويعيد الصّبح ليلا مدلهمّ، فاستحسنه " (١) .

ج – قال ابن الأبار : كان عالما بالقراءات، متقدمًا في صناعة العربية، وكان له اعتناء بالحديث وتقييده وروايته، مع الفضل والصلاح وغلبة الخير عليه (٢) .

د – ذكر المراكشي أنه : كان من أهل التفنُّن في العلوم، والتوسُّع في المعارف، مُقرِئًا عارِفًا مجُوِّدًا محدِّثًا مُكثِرًا تامَّ العناية بتقييدِ الحديث، عَدْلا ثقةً، نَحْويًّا متقدِّمًا بارعًا، أديبًا حافظًا، فاضلا صالحًا وَرِعًا .

وقال أيضا : وكان لأبي عليّ – رحمه اللهُ – نُبلٌ في مَنازِعِه، وإتقانٌ فيما يُحاولُ بيدِه من التفسير وما يتعلَّقُ به ممّا هو كمالٌ في حقِّ المُرتسِم بالعلم وطَلَبِه (٣) .

هـ – قال عنه الذهبي : كان من كبار تلامذة السُّهيلي (٤) .

و – قال عنه السيوطي : " أَبُو عَليّ الأسْتَاذ النَّحْوِيّ " (٥) .

---

(١) الإحاطة ٢/٢١٥ .

(٢) ينظر : التكملة ٣/١٥٨ .

(٣) ينظر : الذيل والتكملة ٣/٣٧٧، ٣٧٨ .

(٤) ينظر : تاريخ الإسلام ١٣/٤٨٢ .

(٥) بغية الوعاة ٢/٢٢٠ .

ولا يخلو الإنسان من النقد ؛ إذ انتقده الذهبي وابن الجزري وابن حجر العسقلاني والزبيدي في تصحيفه لقب (الكارزيني) بتقديم الزاي (١) .

قال الذهبي وابن الجزري : وكان الأستاذ أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي يصحف فيه فيقول : (الكازريني) بتقديم الزاي .

وقال ابن حجر والزبيدي : وأما محمد بن الحسين الكازَرِيني مُقرِئ الحَرَم، قال أبو حيَّان : هكذا ضَبَطَه عمر بن عبد المجيد النحْوِي، فمُصَحَّفٌ، والصَّواب تَقديمُ الراء على الزاي، وَضَبطه هَكَذَا فِي عدَّةِ مَوَاضِع .

وزاد الزبيدي القول : "... وأنّ من قَالَ بكازَرين أَو كازَرون فقد أَخطأَ، وَقد توهَّم فِيهِ كثيرٌ من الخواصّ، وإليه يُنسَبُ مُحدِّثون وعُلماء، منهم : أبو الحسنِ مُحَمَّد بن الحسن بنِ سَهْلٍ الكارِزِينيُّ " (٢) .

٥ – شيوخه :

١ – الشَّعْبانيُّ :

هو محمد بن أحمدَ بن أَبَانٍ الشَّعْبانيُّ، رُنْديٌّ، أبو عبد الله، تَلا عليه بالسَّبع أبو عليّ الرُّنْديّ، وعندَه تأدَّب بالقرآن، وكان عارِفًا بالقراءاتِ

---

(١) ينظر : معرفة القراء الكبار ص ٢٢٢ ، وغاية النهاية ١٣٣/٢، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه ١٢٠١/٣، وتاج العروس ٣٥/١٤، و٢٩٧/١٥ .

والكارزيني لقب : محمد بن الحسين بن محمد بن آذر بهرام الكارزيني، أبو عبد الله الفارسي المقرئ، انفرد بعلو الإسناد في وقته، تنقل في البلاد وجاور بمكة، وعاش تسعين أو دونها، كان حيا في سنة أربعين وأربعمئة . ينظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار ص ٢٢١، ٢٢٢، وغاية النهاية ١٣٢/٢، ١٣٣ .

(٢) تاج العروس ٢٩٧/١٥ .

ضابِطًا لها متصدِّرًا للإقراءِ ببلدِه، مذكورًا بفَضْلٍ ودينٍ مَتِين، وتوفِّي في حدود سنة سبع وستينَ وخمسمئة (١) .

٢ – ابن قُرْقُول :

هو إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن باديس بن القائد الوهراني، يكنى أبا إسحاق، ويعرف بابن قرقول، كان رحّالا في طلب العلم، حريصا على لقاء الشيوخ، فقيهًا نظارًا أديبًا حافظًا يبصر الحديث ورجاله، ولد سنة خمس وخمسمئة، وتوفي سنة تسع وستين وخمسمئة (٢)، وممن صرح برواية الرندي عنه المراكشيُّ وابن الخطيب (٣) .

٣ – ابن خير :

هو محمد بن خير بن عمر، أبو بكر اللمتونيّ الإشبيليّ الحافظ، إمام مقرئ كامل بارع، كان نحويًا لغويًا ثقة، ولد سنة اثْنَتَيْنِ وخمسمئة، وتوفي سنة خمس وسبعين وخمسمئة (٤)، وممن صرح برواية الرندي عنه ابن خميس والمراكشيُّ وابن الخطيب والسيوطي (٥) .

(١) ينظر : التكملة ٢ / ٥٥، والذيل والتكملة ٤٩١/٣ .

(٢) ينظر : التكملة ١٣٠/١، ١٣١، ووفيات الأعيان ٦٢/١، وسير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٢٧، ٢٢٨ .

(٣) ينظر : الذيل والتكملة ٣ / ٣٧٤، والإحاطة ٨٤/٤ .

(٤) ينظر : معرفة القراء الكبار ص ٣٠٤، وغاية النهاية ١٣٩/٢، وبغية الوعاة ١/ ١٠٢ .

(٥) ينظر : مطلع الأنوار ص ٣٢٦، والذيل والتكملة ٣ / ٣٧٤، ٥ / ١٨٧، والإحاطة ٨٥/٤ ، وبغية الوعاة ١/ ١٠٢ .

٤ – ابن دَحْمان :

هو القاسمُ بن عبد الرّحمن بن القاسم بن دَحْمانَ بن عُثمانَ بن مُطرف بن الغَمْر بن مرغم بن ذُبْيان بن فُتُوح بن نصر الأنصاريُّ، سكَنَ مالَقةَ، كان كبيرَ الأساتيذِ بمالَقةَ وصَدْرَ المُقرئينَ بها، وُلِدَ سنةَ خمس وثمانينَ وأربعمئة، وتوفِّي سنة خمسٍ وسبعينَ وخمسمئة (١) .

٥ – ابن عُذْرة :

هو عُمرُ بن عبد الرّحمن بن عُمرَ بن عبد العزيز بن حُسَين بن عُذْرةَ الأنصاريُّ، خضْراويٌّ، أبو حَفْص، ابن عُذْرة، كان فقيهًا حافظًا، راوِيةً للحديثِ منسُوبًا إلى معرفتِه، ذا حظٍّ وافِر من الأدب، ناظِمًا ناثرًا، توفِّي سنة ستٍّ وسبعينَ وخمسمئة (٢) .

٦ – ابن بشكُوال :

هو خَلَف بن عَبْد الْملك بْن مَسْعُود بْن مُوسَى بْن بشكوال بْن يُوسُف بْن داحَةَ بْن داكَة بْن نصر بْن عَبْد الْكَرِيم بْن وَاقد الْأَنْصَارِيّ من أَهْل قرطبة، أَبُو القَاسِم، كَانَ متسعَ الرِّوَايَة شَدِيد الْعِنَايَة بهَا عَارِفًا بوجهها، حجَّة فِيمَا يرويهِ ويسنده، وُلِدَ سنة أَربع وَتِسْعين وأربعمئة، وتُوُفيّ سنة ثَمَان وَسبعين وخمسمئة، ومن تواليفه : كتاب الغوامض والمبهمات، وَكتاب الْفَوَائِد المنتخبة والحكايات المستغربة، وَكتاب المحاسن والفضائل فِي معرفَة الْعلمَاء الأفاضل وغيرها (٣)، وممن صرح بأخذ الرندي عنه المراكشيُّ (٤) .

---

(١) ينظر : الذيل والتكملة ٣/٤٥٩ .

(٢) ينظر : الذيل والتكملة ٣/٣٧٢، ٣٧٣ .

(٣) ينظر : التكملة ١/ ٢٤٨ – ٢٥٠، وتاريخ الإسلام ١٢ / ٦١٢ .

(٤) ينظر : الذيل والتكملة ٣ / ٣٧٤ .

٧ – الشَّقُوريّ :

هو محمد بن عبد العزيز بن عليّ بن عيسى بن سَعِيد بن مُختارِ بن منصُور بن شاكِر الغافِقيُّ، قُرطُبيٌّ شَقُوريُّ الأصل، أبو الحَسَن الشَّقُوريُّ، كان محدِّثًا حافظًا عَدْلا ضابِطًا مُتقِنًا ثقةً، مُشارِكًا في اللُّغةِ والعربيّة، ولد سنةَ عشرينَ وخمسمئة، وتوفِّي سنة تسعٍ وسبعينَ وخمسمئة (١)، وممن صرح برواية الرندي عنه المراكشي (٢) .

٨ – السهيلي :

هو عبد الرَّحْمَن بن عبد الله بن أَحْمد بن أصبغ بن حُبَيْش بن سعدون بن رضوَان بن فتوح، الإِمَام أَبُو زيد وَأَبُو الْقَاسِم السُّهيْلي الْخَثْعَمِي الأندلسي المالقي الْحَافِظ، كَانَ عَالما بِالْعَرَبِيَّةِ واللغة والقراءات، بارعا فِي ذَلِك، نحويا مُتَقَدما، أديبا، توفّي سنة إِحْدَى وَثَمَانِينَ وخمسمئة، وصنّف : الرَّوْض الْأنف فِي شرح السِّيرَة، وشرح الْجمل، والتَّعْرِيف والإعلام بِمَا فِي الْقُرْآن من الْأَسْمَاء والأعلام وغيرها (٣) .

قال المراكشي : روى الرندي عن السهيلي، وعليه عوّل في معلوماته من القراءات والعربية (٤) .

وأفاد الرعيني (٥) أن الرندي أكثر عن السهيلي وتفقه به واختصر بصحبته وروى عنه جميع تواليفه، وذكر بعض طلبته أنه لم يكن في

---

(١) ينظر : التكملة ٥٣/٢، ٥٤، والذيل والتكملة ٤٢٢/٤ – ٤٢٤، وتاريخ الإسلام ١٢ / ٦٣٢ .

(٢) ينظر : الذيل والتكملة ٣٧٤/٣، ٤٢٣/٤ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة ٨١/٢ .

(٤) ينظر : الذيل والتكملة ٣ / ٣٧٤ .

(٥) ينظر : برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٦.

حلبة الأستاذ أبي زيد السهيلي . من الطلبة . أنجب منه على كثرتهم، وقد كان السهيلي يقدر فيه نبوغه وتفوقه حتى لقد قال في حقه معترفاً بكفاءته : هو أقعد لكتاب سيبويه منا (١)، وممن صرح بأخذ الرندي عنه أيضا : اليماني والذهبي وابن الخطيب والفيروز آبادي والسيوطي (٢) .

٩ – ابن حميد :

محمد بن جعفر بن أحمد بن حميد (٣) بن مكبر الأنصاري المرسي البلنسي الأصل (٤)، يكنى أبا عبد الله، كان أستاذا جليلاً عارفا بصناعة النحو والقراءة .

قال ابن خميس المالقي : قال الأستاذ الجليل أبو علي الرندي – رحمه الله – : لقيته بمالقة، وأجازني في شعبان سنة خمس وسبعين وخمسمئة، ومولده عام ثلاثة عشر وخمسمئة، وتوفي سنة ست وثمانين وخمسمئة (٥)، وصنّف : شرح الْإِيضَاح، وشرح الجمل (٦) .

١٠ – ابنُ زَرْقون :

هو محمد بن سَعِيد بن أحمدَ بن سَعِيد بن عبد البَرّ بن مُجاهد الأنصاريّ، إشبيليّ، أبو عبد الله، ابنُ زَرْقون، لقَبٌ جَرَى على بعضِ آبائه، وكان محدِّثًا مُسنِدًا عاليَ الرِّواية ثقةً، فقيهًا مُشاوَرًا حافظًا، رَيّان من علم

---

(١) ينظر : الإحاطة٢/٢١٥ .

(٢) ينظر : إشارة التعيين ص ٢٤٠، وتاريخ الإسلام ٤٨٢/١٣، والإحاطة ٢١٥/٢، والبلغة ص ٢٢١، وبغية الوعاة ٨١/٢ .

(٣) ينظر : مطلع الأنوار ص ١١٧، وبغية الوعاة ٦٨/١ .

(٤) ينظر : بغية الوعاة ٦٨/١ .

(٥) ينظر : مطلع الأنوار ص ١١٧، ١١٨ .

(٦) ينظر : بغية الوعاة ٦٩/١ .

الأدب، كاتبًا مُجِيدًا، شاعرًا مُحسِنًا، ولد سنةَ ثِنتَيْنِ وخمسمئة، وتوفي سنة ستٍّ وثمانينَ وخمسمئة، ومن مصنَّفاتِه : الجَمْع بين سُنن أبي داودَ وجامع التِّرمذي، والأنوار، جَمَعَ فيه بينَ المنتقَى والاستذكار (١) .

١١ – الشّرّاط :

هو عَبْد الرَّحْمَن بْن مُحَمَّد بْن غالب، أَبُو القاسم الْأنصَارِيّ القُرْطُبيّ، المعروف بالشّرّاط، كان عارِفًا بالقراءات، رأسًا فِي تجويدها، بصيرًا بالعربية، أقرأ النّاسَ القراءات والنَّحْو، وحدَّث، وتوفي سنة ست وثمانين وخمسمئة (٢)، وممن صرح بأخذ الرندي عنه المراكشيُّ والذهبي (٣) .

١٢ – صالحُ بن عبد الملِك الأَوْسيّ :

هو صالحُ بن عبد الملِك بن سعيدٍ الأَوْسيّ، من ساكِني مالَقةَ، أبو الحَسَن، كان متفنِّنًا في معارفَ، مُقرِئًا مجوِّدًا وَرِعًا زاهدًا فاضلًا مُشاركًا في الأصُول، ولد سنةَ خمسمئة، وتوفِّي سنة أربع وسبعين وخمسمئة (٤)، أو أو ستّ وثمانينَ وخمسمئة (٥)، وممن صرح بأخذ الرندي عنه المراكشي(٦).

١٣ – ابن رفاعة :

هو يزِيد بن مُحَمَّد بن يزِيد بْن مُحَمَّد بْن يحيى بْن مُحَمَّد بن يزِيد بن رِفَاعَة اللَّخْمِيّ، من أهل غرناطة، يكنى أَبَا خَالِد، كَانَ رِوَايَة جَلِيلا، بصيرًا

---

(١) ينظر : الذيل والتكملة ٤/٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦ .

(٢) ينظر : تاريخ الإسلام ١٢ / ٨١٧ .

(٣) ينظر : الذيل والتكملة ٣ / ٣٧٤، وتاريخ الإسلام ١٢ / ٨١٧ .

(٤) ينظر : تاريخ الإسلام ١٢/٥٣٩ .

(٥) ينظر : الذيل والتكملة ٢/١٢٥، ١٢٦ .

(٦) ينظر : الذيل والتكملة ٢/١٢٥، ٣/٣٧٤ .

بالقراءات وعللها، تُوفِّي سنة خمس وثمانين وخمسمئة (١)، أو سنة ثَمَان وَثَمَانِينَ وخمسمئة (٢)، وممن صرح برواية الرندي عنه المراكشي(٣) .

١٤ – ابن كوثر :

هو عَليّ بْن أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن كوثر الْمحَاربي، من أَهْلَ غرناطة، يكنى أَبَا الْحَسَن، كان من جِلّة المُقرِئينَ وكبارِ المُجوِّدين، محدِّثًا راوِيةً عَدْلًا، وُلد سنةَ تسع وعشرينَ وخمسمئة، وتوفِّي سنةَ تسع وثمانينَ وخمسمئة، وله في القراءاتِ مصنَّفٌ نافعٌ سَمّاه : العَرُوس (٤)، وممن صرح بأخذ الرندي عنه المراكشيُّ (٥) .

١٥ – ابن عروس :

هو مُحَمَّد بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن سعيد السّلمِيّ الغرناطي، أَبُو عبد الله، مَعْرُوف بِابْن عروس، كَانَ شَيخا جَلِيلًا فَقِيها فَاضلا، لَازم إقراء الْقُرْآن والْحَدِيث والعربية وَالْأَدب إِلَى أَن مَاتَ، ولد سنة سَبْعَة وخمسمئة، وتوفي سنة تسعين وخمسمئة (٦)، وممن صرح برواية الرندي عنه المراكشي (٧) .

---

(١) ينظر : تاريخ الإسلام ١٢ / ٨١٠، وغاية النهاية ٢ / ٣٨٤ .
(٢) ينظر : التكملة ٢٣٤/٤، وتاريخ الإسلام ١٢ / ٨٦٥
(٣) ينظر : الذيل والتكملة ٣٧٤/٣ .
(٤) ينظر : التكملة ٣ / ٢١٧، ٢١٨، والذيل والتكملة ١٤٥/٣، ١٤٦ .
(٥) ينظر : الذيل والتكملة ٣ / ٣٧٤ .
(٦) ينظر : بغية الوعاة ١/ ٣٨ .
(٧) ينظر : الذيل والتكملة ٣٧٤/٣ .

١٦ – ابن الفَخّار :

هو محمد بن إبراهيمَ بن خَلَف بن أحمدَ الأنصاريّ، مالَقيٌّ بَلَنْسِيُّ الأصل، أبو عبد الله ابنُ الفَخّار، كان من أحفظِ أهل زمانِه للحديث والفقه واللُّغاتِ والآداب والتواريخ، أقرَأَ النَّحوَ والأدبَ وقتًا، معَ الوَرَع والفَضْل وشُهرةِ العدالة، ولد سنة إحدى عشْرةَ وخمسمئة، وتوفِّي سنة تسعينَ وخمسمئة(١) .

١٧ – الفَنْدَلاويّ :

هو محمد بن عليّ بن عبد الكريم الفَنْدَلاويّ، فاسيٌّ، أبو عبد الله، كان متحقِّقًا بعلم الكلام، متقدِّمًا في معرفةِ أصُول الفقه، ذا حظٍّ صالح من علوم اللّسان وقَرْض الشّعر، توفّي سنةَ سبع وتسعينَ وخمسمئة (٢) .

١٨ – عبد المنعم بن محمد الخزرجي :

هو عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن فرج الخزرجي، من أهل غرناطة، يكنى أبا محمد، كان حافظًا جليلاً، فقيهًا، عارفًا بالنحو واللغة، كاتبًا بارعًا، شاعرًا مطبوعًا، شهير الذكر، عالي الصيت، ولد سنة أربع وعشرين وخمسمئة، وتوفي سنة سبع وتسعين وخمسمئة، ألف عدة مؤلفات، منها : كتاب الأحكام، واختصر الأحكام السلطانية، وكتاب النسب لأبي عبيد بن سلام، وناسخ القرآن ومنسوخه لابن شاهين، وكتاب المحتسب لابن جنى، وألف كتابا في المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة (٣) .

---

(١) ينظر : الذيل والتكملة ٩٥/٤ – ٩٨ .

(٢) ينظر : الذيل والتكملة ٢٢٤/٥ – ٢٢٦ .

(٣) ينظر : الإحاطة ٤١٥/٣، ٤١٦، ٤١٩ .

١٩ – الحسين بن عبد الله الغرناطي :

هو الحسين بن عبد الله بن هِشَام السَّعْدِيّ الغرناطي الجياني، أَبُو عَليّ، كَانَ أستاذا نحويا مقرئا، فَاضلا دينا عفيفا، ولد سنة سِتّ وخمسمئة، وَكَانَ حَيا سنة ثَلَاث وَتِسْعين وخمسمئة (١) .

٢٠ – ابن مُدرِك :

هو محمد بن سَعِيد بن محمد بن سَعِيد بن أحمدَ بن محمد بن مُدرِك بن عبد العزيز بن عُثمانَ بن أحمدَ بن عيسى بن مُدرِك الغَسّانيُّ، مالَقيٌّ قُرْطُبيٌّ الأصلُ، أبو عبد الله، وكان محدِّثًا راوية، وَرّاقًا بارعَ الخَطِّ حَسَنَ التقييد (٢) .

٦ – تلاميذه :

١ – الفضل بن عبد الرحمن العامري :

هو الفضل بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن مسعدة العامري، كان من حفاظ أهل زمانه، درس الحديث والنحو واللغة، وتوفي سنة تسع عشرة وستمئة (٣) .

٢ – ابنُ المُعلِّم :

هو صالحُ بن عليّ بن عبد الرّحمن بن إبراهيمَ بن سَلَمةَ الأَنْصاريُّ، مالَقي، أبو التّقَى، ابنُ المُعلِّم، كان من أهل الاجتهاد في طلبِ العِلم

(١) ينظر : بغية الوعاة ٥٣٤/١ .

(٢) ينظر : التكملة ٤٤/٢، والذيل والتكملة ٢٣١/٤، ٢٣٢ .

(٣) ينظر : الديباج المذهب ١٣٨/٢ .

والاعتناءِ التامِّ بطُرُق الرّواية، والتصَرُّف الحَسَن في النَّحو والأدب، وتوفِّي سنةَ خمس وعشرينَ وستمئة (١) .

٣ – بقيّ بن مُحَمَّد :

هو بقيّ بن مُحَمَّد بْن تقيّ، أَبُو عَلِيّ الْجُذاميّ المالقيُّ، من العلماء الأذكياء، توفي سنة ثلاث وثلاثين وستمئة (٢) .

٤ – أحمدُ بن محمد الأنصاريُّ :

هو أحمدُ بن محمد بن يحيى بن عليّ بن عبد الله الأنصاريُّ، مالَقيٌّ، أبو جعفر، كان فقيهًا حافظًا عاقِدًا للشّروط، مُبرِّزًا في معرفتِها، ضابِطًا لأحكامِها بَصيرًا بعِلَلِها، وتوفِّي سنة ستٍّ وثلاثينَ وستمئة (٣) .

٥ – محمد بن عليّ الغَسّانيُّ :

هو محمد بن عليّ بن عُبَيد الله بن الخَضِر بن هارونَ الغَسّانيُّ، مالَقيٌّ، أبو عبد الله، ابنُ عَسكَر، كان مُقرِئًا مجوِّدًا، نَحْويًّا ماهرًا، متوقِّدَ الذِّهن متفنِّنًا في جُملةِ معارِفَ، ولد في نحوِ أربعٍ وثمانينَ وخمسمئة، وتوفِّي سنة ست وثلاثينَ وستمئة، ومن مؤلفاته : المَشْرَعُ الرَّوِيّ في الزِّيادةِ على غريبَي الهَرَويّ، ونُزهةُ الناظر في مناقبِ عمّارِ بن ياسِر، وغيرهما (٤) .

٦ – عبدُ الواحِد ابن تَقِيّ :

---

(١) ينظر : مطلع الأنوار ص ٢١١، والذيل والتكملة ١٢٦/٢، ١٢٧، وبغية الوعاة ١١/٢ .

(٢) ينظر : تاريخ الإسلام ١٤ / ١٠٢ .

(٣) ينظر : الذيل والتكملة ١/ ٧٠٣، ٧٠٤ .

(٤) ينظر : مطلع الأنوار ص ١٧٥، والتكملة ٢/ ١٣٩، ١٤٠، والذيل والتكملة ٤٩٢/٤ – ٤٩٥ .

هو عبدُ الواحِد بن محمد بن بَقِيّ بن أحمدَ بن محمد بن إبراهيمَ بن تَقِيّ الجُذَاميُّ، مالَقيُّ، أبو عَمْرو، كان مُقرئًا مجوِّدًا محدِّثًا، ماهرًا في علم العربيّة، وَرِعًا ناسِكًا فاضلًا، وتوفِّي سنة سبع وثلاثينَ وستمئة (١) .

٧ – محمد ابن يَعْلَى :

هو محمد بن إبراهيمَ بن عبد الله بن غالِب بن يَعْلَى الأَزْديُّ، مالَقيٌّ، أبو عبد الله، كان من أتمِّ الناس عِنايةً بطريقةِ الحديث ولقاءِ الشّيوخ والاستكثار من الأَخْذِ عنهم، وكتَبَ بخطِّه الكثير، وكان حَسَنَ الخَطّ نبيلَهُ ضابطًا مُتقِنًا، ولد سنةَ اثنتَيْنِ وسبعينَ وخمسمئة، وتوفِّي سنة سبعٍ وثلاثينَ وستمئة، وله في الحديث مصنَّفاتٌ، منها : كتابُ الأربعين في فَضْل المَعُونة والمُعِين (٢) .

٨ – عبد الرَّحِيم بن يُوسُف البلوي :

هو عبد الرَّحِيم بن يُوسُف بْن مُحَمَّد بْن عَبْد اللَّه بن يحيى بن غَالب البلوي، من أَهْلَ مالقة، يكنى أَبَا مُحَمَّد، وَيعرف بِابْن الشَّيْخ، ولي الصَّلَاة وَالْخطْبَة بِجَامِع بَلَده، وَكَانَ عَليّ سنَن أَبِيهِ صلاحا وانقباضا، ولد سنة اثنتين وتسعين وخمسمئة، وَتُوفِّي سنة ثمان وثلاثين وستمئة (٣) .

٩ – عليّ بن أحمدَ الغَسّانيُّ :

هو عليّ بن أحمدَ بن عليّ بن يحيى الغَسّانيُّ، رُنْديٌّ، أبو الحَسَن العَشّابُ، كان مُقرئًا نَحويًّا أديبًا مُمتِعَ المجالَسة ذاكِرًا للآدابِ، ولد سنةَ ثلاث وسبعينَ وخمسمئة، وتوفِّي سنة تسع وثلاثينَ وستمئة (٤) .

---

(١) ينظر : الذيل والتكملة ٥٥/٣ .
(٢) ينظر : الذيل والتكملة ١٠١/٤ – ١٠٣ .
(٣) ينظر : التكملة ٦١/٣ .
(٤) ينظر : الذيل والتكملة ١٤٣/٣ .

١٠ – محمد بن أحمد الإستجّي :

هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الإستجّي الحميري، من أهل مالقة، وأصله من إستجّة، يكنّى أبا عبد الله، كان من جملة حملة العلم، والغالب عليه الأدب، وكان من أهل الجلالة، ومن بيت علم ودين، أقرأ ببلده، وقعد بالجامع الكبير منه، يتكلّم على صحيح البخاري، وتوفي سنة إحدى وأربعين وستمئة (١) .

١١ – ابنُ المَوّاق :

هو محمد بنُ أبي يحيى أبي بكر بن خَلَف بن فَرَج بن صافٍ الأنصاريُّ، مَرّاكُشيٌّ، قُرطُبيُّ الأصل قديمًا، فاسِيُّه حديثًا، أبو عبد الله، ابنُ المَوّاق، كان فقيهًا، حافظًا محدِّثًا، مقيِّدًا ضابِطًا مُتقِنًا، نبيلَ الخَطّ بارعَهُ، ناقدًا محقِّقًا، ذاكرًا أسماءَ الرِّجال وتواريخَهم وأحوالَهم، ولد سنةَ ثلاثٍ وثمانينَ وخمسمئة، وتوفِّي سنةَ ثِنتينِ وأربعينَ وستمئة، ومن مؤلفاته : شيوخُ الدارَ قُطنيّ، وشَرحُ مقدِّمة صحيح مسلم، ومقالاتٌ كثيرةٌ في أغراضٍ شتّى حديثيّةٍ وفِقْهيّة، وتنبيهاتٌ مفيدة (٢) .

١٢ – التجِيبِيّ :

هو مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بن أبي صَالح التجِيبِي، يكنى أَبَا عَبْد اللَّه، وغلبت عَلَيْهِ أَبُو صَالح، أقرأ الْقُرْآن والعربية، وَكَانَ غَايَة فِي الْوَرع والزهد، وَتُوفِّي سنة أَربع وَأَرْبَعين وستمئة (٣) .

١٣ – ابنُ الفَحّام :

---

(١) ينظر : الإحاطة ٢٠٧/٢، ٢١٦ .

(٢) ينظر : الذيل والتكملة ١٥٠/٥ – ١٥٢ .

(٣) ينظر : التكملة ١٤٨/٢، ١٤٩ .

هو أحمدُ بن عليّ بن محمد بن عليّ الأنصاريُّ، مالَقيٌّ، أبو جعفر، ابنُ الفَحّام، كان مُقرِئًا متقدِّمًا في التجويد، مبرِّزًا في العربيّة، وتوفي سنة أربع وأربعينَ وستمئة، أو سنةَ خمس وأربعين (١) .

١٤ – الطَّرّازُ :

هو محمد بن سَعيد بن عليّ بن يوسُفَ الأنصاريُّ، غَرْناطيٌّ، أبو عبد الله الطَّرّازُ، كان شديدَ العناية بشأن الرِّواية، كثيرَ الاهتمام بلقاءِ حَمَلة العِلم ممّن أطال الرِّحلةَ في طلَبِه بالأندَلُس والعُدوة، وكان ضابطًا لِما قَيَّد ورَوى، ثقةً فيما يُحدِّثُ به، حافظًا الحديثَ عارفًا رجالَه، ذا حظٍّ صالح من الأدبِ وعلوم اللِّسان والتاريخ، فصيحًا بليغًا، ولد سنة ثمانٍ وثمانينَ وخمسمئة، وتوفِّي سنة خمس وأربعينَ وستمئة (٢) .

١٥ – ابن هِشَام الخضراوي :

هو مُحَمَّد بن يحيى بن هِشَام بْن عَبْد اللَّه بْن أَحْمَد الْأَنْصَارِيّ الخزرجي، من أهل الجزيرة الخضراء، يكنى أَبَا عَبْد اللَّه، وَيعرف بِابْن البرذعي، كَانَ إماما فِي صناعَة الْعَرَبيَّة، بَصيرًا بهَا، عاكفا عَلَيْهَا، معلما بهَا، مقدما فِيهَا، يعْتَرف لَهُ بذلك أهل زَمَانه، ولد سنة خمس وَسبعين وخمسمئة، وَتُوفِّي سنة سِتّ وَأَرْبَعين وستمئة، ومن مؤلفاته : كتاب الإفصاح بفوائد الْإِيضَاح، وَكتاب الاقتراح فِي تَلْخِيص الْإِيضَاح، وَكتاب فصل الْمقَال فِي تَلْخِيص أبنية الْأَفْعَال، وَكتاب غرَّة الإصباح فِي شرح أَبْيَات الْإِيضَاح وغيرها (٣) .

---

(١) ينظر : الذيل والتكملة ٤٩٨/١ – ٥٠٠ .

(٢) ينظر : الذيل والتكملة ٢٢٩/٤، ٢٣٠، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٤٢٧، والديباج المذهب ٢٧٧/٢ – ٢٧٩ .

(٣) ينظر : التكملة ١٥٠/٢، ١٥١ .

١٦ – يحيى بن مُحَمَّد النميري :

هو يحيى بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن أَرقم النميري الْوَادي آشى، أَبُو بكر، كَانَ صَدرا مبرزا من أهل الْعلم وَالْفضل، اعتنى بِعلم الْعَرَبيَّة، توفي سنة ثَمَان وَأَرْبَعين وستمئة (١) .

١٧ – يحيى بنُ عبّاس القَيْسيُّ :

هو يحيى بنُ عبّاس بن أحمدَ بن أيّوبَ القَيْسيُّ، قُسْطنطينيٌّ، أبو زكريّا، كان محدِّثًا عَدْلا ثقةً، توفِّي سنةَ اثنتينِ وخمسينَ وستمئة (٢) .

١٨ – أبو القاسم سيِّد الناس :

هو محمد بن أحمدَ بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن محمد بن محمد بن أبي القاسم سيِّد الناس، وغَلَبتْ عليه كُنْيتُه حتّى صارت كالاسم، كان حافظًا للقرآنِ العظيم منسُوبًا إلى تجويدِه وإتقانِ أدائه، ذا حَظٍّ من التفسير وروايةِ الحديثِ، ومُشارَكة في العربيّة وقَرْض الشِّعر، ولد سنة سبع وتسعينَ وخمسمئة، وتوفِّي سنة تسع وخمسينَ وستمئة (٣) .

١٩ – الرُّعَيْنيُّ :

هو عليُّ بن محمد بن عليّ بن محمد بن عبد الرّحمن بن هَيْصَم الرُّعَيْنيُّ، إشبِيليٌّ أبو الحَسَن، ولد سنة اثنتينِ وتسعينَ وخمسمئة، وتوفِّي سنة ستٍّ وستينَ وستمئة (٤) .

٢٠ – ابْن الْمُؤَذّن :

---

(١) ينظر : بغية الوعاة ٢/٣٤٠ .

(٢) ينظر : الذيل والتكملة ٥/٣٢٦، ٣٢٧ .

(٣) ينظر : الذيل والتكملة ٣/٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٥٩ .

(٤) ينظر : الذيل والتكملة ٣/٢٧٢، ٢٧٣، ٣٠٩ .

هو مُحَمَّد بن الْحسن بن عَليّ بن مُحَمَّد بن شَدَّاد بن طفيل، أَبُو عبد الله الْمرَادِي، يعرف بِابْن الْمُؤَذّن، كَانَ صَاحب قدم فِي الْعَرَبيَّة، إِمَامًا فِي اللُّغَة وَالْأَخْبَار، شَاعِرًا مجيدا، حَافِظًا للتفسير كَاتبا، توفي سنة تسع وَسِتِّينَ وستمئة (١) .

٢١ – المربلي :

هو يُوسُف بن إِبْرَاهِيم بن يُوسُف بن سعيد بن أبي رَيْحَانَة الْأنْصَارِيّ النَّحْوِيّ المالقي، أَبُو الْحجَّاج، وَيعرف بالمربلي، أَخذ الْقرَاءَات والعربية عَن الرندي ولازمه، وَقَرَأَ عَلَيْهِ الْكثير تفهما، ككتاب سِيبَوَيْه، والجمل، والكامل، والإصلاح، وأدب الْكَاتِب، والغريب المصنّف، والحماسة، وَغير ذَلِك، وَسمع الحَدِيث مِنْهُ، وأقرأ بِبَلَدِهِ الْقُرْآن والعربية، وتوفي سنة ثِنْتَيْنِ وَسبعين وستمئة (٢) .

٢٢ – القَزَّاز :

هو أحمدُ بن سَعْد بن أحمدَ بن بَشِير الأنصاريُّ، غَرْناطي، أبو جعفر، القَزَّاز، كان أحَد المَهَرة في تجويدِ القرآن والاعتناءِ بحفظِ رواياتِه، حسَنَ التقييد، نبيلَ الخَطِّ، عاليَ الرِّواية، صحيحَ السَّماع، مُكثِرًا، ثِقةً فيما يَرويه، أديبًا شاعرًا، وتوفِّي سنةَ خمسٍ وسبعينَ وستمئة (٣) .

٢٣ – أبو محمدٍ السَّكُوت :

---

(١) ينظر : بغية الوعاة ٨٦/١ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ٣٥٣/٢ .

(٣) ينظر : الذيل والتكملة ٣٠٤/١، ٣٠٥ .

هو قاسم بن أحمدَ بن حَسَن بن محمد بن عُبَيد الله الحَجْرِيُّ، مالَقيٌّ، أبو محمدٍ السَّكُوت، كان نَبيهَا حافظًا ذا حَظّ صالح من علوم اللِّسان، وتوفِّي سنة تسعين وستمئة (١) .

٢٤ – عَبْد اللَّه بْن مُحَمَّد الصنهاجي :

هو عَبْد اللَّه بْن مُحَمَّد بْن عَبْد اللَّه الصنهاجي، يكنى أَبَا مُحَمَّد، وَكَانَ مشاركًا فِي علم الْكَلَام (٢) .

٢٥ – عَتِيقُ بن أحمدَ :

هو عَتِيقُ بن أحمدَ بن يحيى بن مُجبرٍ الأنصاريُّ، مالَقيٌّ، أبو بكر، كان خَيِّرًا فاضلًا، مُعتَنيًا بالعلم، حَسَنَ التقييد، نَبيلَ الخَطّ ضابطًا (٣) .

٢٦ – محمد ابن أبي بكرٍ الجُذَاميُّ :

هو محمد بن محمد بن أبي بكرٍ الجُذَاميُّ، سَبْتيٌّ، أبو عبد الله، كان محدِّثًا وافرَ الحَظّ من معرفةِ أصُولِ الفقه والنّحو (٤) .

٢٧ – محمد التَّميميُّ :

هو محمد بن أحمدَ بن رُشَيدٍ التَّميميُّ، كان حيا سنةَ اثنتَيْنِ وعشرينَ وستمئة (٥) .

٢٨ – محمدُ بن إبراهيمَ الكُتَاميُّ :

هو محمدُ بن إبراهيمَ بن محمد بن محمدِ بن إبراهيمَ بن يحيى بن إبراهيمَ بن يَحيى بن إبراهيمَ بن خَلَصةَ بن سَماحةَ الحِمْيَريُّ الكُتَاميُّ، مَرّاكُشيٌّ،

---

(١) ينظر : الذيل والتكملة ٣/٣٥٦، ٣٥٧ .

(٢) ينظر : التكملة ٢/ ٣٠٨ .

(٣) ينظر : الذيل والتكملة ٣/٩٧ .

(٤) ينظر : الذيل والتكملة ٥/٢٦٠، ٢٦١ .

(٥) ينظر : الذيل والتكملة ٣/٥٣٩ .

أبو عبد الله، كان متقدِّمًا في عِلم اللّسان نحوًا ولُغةً وأدبًا، حَسَن الخَطّ(١).

٢٩ – محمدُ بن عليٍّ الأنصاريُّ :

هو محمدُ بن عليٍّ بن عبد الله بن مَرْوانَ الأنصاريُّ، سَكَنَ رُنْدةَ، أبو عبد الله، كان مُقرِئًا صالحًا فاضلا (٢) .

٣٠ – البُرْيانيُّ :

هو محمدُ بن عليّ بن عبد الله بن سُليمانَ بن عليّ العُمَريُّ، أبو عبد الله البُرْيانيُّ، كان ذا حَظٍّ صالح من روايةِ الحديث، نَبيلَ الخَطّ، حسَنَ التقييد، مُتقِنًا لِما يتَولّاهُ من ذلك كلِّه (٣) .

٧ – اشتغاله بالتدريس :

– قال عنه تلميذه محمد بن أحمد الإستجّي الحميري المتوفى سنة (٦٤١هـ) : " .... قرأتُ عليه القرآن العزيز مفردات، وكتاب الجمل، والإيضاح، وسيبويه تفقهًا، وكذلك الأشعار السّتة تفقهًا " (٤) .

– ذكر ابن الأبار والمراكشي والذهبي (٥) أنه : أقرأ القرآنَ والنحوَ وضروبَ الآداب دهرًا طويلا بسبتة، ولما توفي أبو القاسم السهيلي دعاه أهل مالقة للإقراء بها والتدريس مكانه، فأجابهم إلى ذلك، ولم يفارقها إلى حين وفاته .

---

(١) ينظر : الذيل والتكملة ١٤٦/٥ .

(٢) ينظر : الذيل والتكملة ٤٩١/٤ .

(٣) ينظر : الذيل والتكملة ٤٩٠/٤ .

(٤) الإحاطة ٢١٥/٢ .

(٥) ينظر : التكملة ١٥٨/٣، والذيل والتكملة ٣٧٧/٣، وتاريخ الإسلام ١٣ / ١٣ ٤٨٢ .

وذكر المراكشي : استدعاه أهلُ مالَقةَ بعدَ ارتحالِ السُّهَيْليِّ عنها، وقيل : بعد موته (١) .

وفي البغية للسيوطي أن سبب خروجه من سبتة إِلَى مالقة اعتقادُ ناسٍ أن ابن عَيَّاش الْخُزَاعِيّ (٢) – وكان حسن العبارة في إلقائه، سهل الإلقاء – أعرف بِالْعَرَبِيَّةِ من أبي عَليّ الرندي، فمالوا إِلَيْهِ، وَتركُوا الرندي، فَكَانَ ذَلِك سَبَب خُرُوج الرندي من سبتة إِلَى مالقة (٣) .

– وعن اشتغاله بالتدريس أيضا ذكر المراكشي أنه : قَدِمَ مَرّاكُشَ وحُدِّث عنه، وأخَذ عنه كثيرٌ من أهلِها والقادمينَ عليها (٤) .

٨ – شعره :

ذكر ابن خميس المالقي في ترجمته لأبي علي الرندي أنه كان شاعرًا، ويبدو أنه كان قليل النظم للشعر ؛ إذ لم أجد له إلا هذه الأبيات الستة الآتية .

---

(١) ينظر : الذيل والتكملة ٣٧٧/٣ .

(٢) هو : الحسن بن إبراهيم بن الحسن، المعروف بابن عياش الخزاعي، يلقب بقريعات من أهل الجزيرة الخضراء، أستاذ نحوي جليل، أخذ الكتاب عن السهيلي، توفي سنة خمس وتسعين وخمسمئة . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ٤٩٣/١ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة ٤٩٣/١ .

(٤) ينظر : الذيل والتكملة ٣٧٨/٣ .

قال ابن خميس : أنشدني خالي (١) – رحمة الله عليه – قال : أنشدني أبو عمرو بن سالم (٢) لشيخنا العالم أبي علي الرندي – رضي الله عنه – [من البسيط] :

عِلمِي بِقَلبِيَ ما لانَت قَساوَتُهُ ** حَتّى تَصَدّت لَهُ عَيناكَ يا قاسِي
بِسِحرِ عَينِكم لَم أَستَطِع جَلَدًا ** فَها أَنا الآن مِن صَبري عَلى ياسِ
دَعِ التَجَنّيَ إِنّني مُغرَمٌ كَلِفٌ ** رَهِينُ وَجدٍ وَأَشواقٍ وَوَسواسِ
لَقَد تَناهَت بِيَ الأَشواقُ فَاشتَعَلَت ** نِيرانُ قَلبي وَأَذكَت حَرَّ أَنفاسِي
لَولاكَ لَولاكَ لَم أَعرِف هَوىً أَبَدًا ** فَحُبّكُم في فُؤادِي ثابِتٌ راسِ
هَذِي أَوائِلُ أَبياتي مُخَبّرَةٌ ** باسمِ الَّذي حُبُّهُ رُوحِي وَإِيناسِي (٣) .

٩ – إنشاده شعر غيره، ومما وجدته :

أ – قال ابن خميس : " ووجدت بخط الأستاذ أبي علي الرندي ما نصه : حدثنا الشيخ الثقة الفاضل أبو محمد بن عبيد الله الحجري، عن القاضي أبي قال : أنشدني يعني أبا الحجاج الضرير قال : أنشدني أبو بكر المرادي لنفسه في إثبات القدر [من البسيط] :

عِلْمِي بِقُبْحِ الْمَعَاصِي حِينَ أَرْكَبُهَا ** يَقْضِي بِأَنِّي مَحْمُولٌ عَلَى الْقَدَرِ

---

(١) هو : محمد بن علي بن خضر بن هارون الغساني، المشهور بابن عسكر، وهو خالي - رحمة الله عليه - يكنى أبا عبد الله، كان - رحمه الله - جليل المقدار متفننًا في العلوم على اختلافها، توفي سنة ٦٣٦هـ . ينظر ترجمته في : مطلع الأنوار ص ١٧٥، ١٩٢ .

(٢) هو : سالم بن صالح بن علي بن صالح بن محمد الهمداني، من أهل مالقة، يكنى أبا عمرو، ويعرف بابن سالم، كان أديبًا مقيدًا، توفي سنة ٦٢٠ هـ . ينظر ترجمته في : الإحاطة ٤ / ٢٧٦، ٢٧٧ .

(٣) ينظر : مطلع الأنوار ص ٣٢٦ .

كُلِّفتُ فعلا ولم أقدِرْ عليه ولم ** أكُنْ لأفعلَ أفعالاً بلا قدرِ
وكان في عَدْل ربِّي أَنْ يُعذِّبَني ** فلم أُشاركْهُ في نَفعٍ ولا ضَرَرِ
إن شاء عَذَّبَني ربي أو شاء نَعَّمني ** أو شاءَ صَوَّرَني في أقبحِ الصُّوَرِ
يا ربِّ عَفْوَكَ عنْ ذنبٍ قضَيْتَ به ** عَدْلا عليَّ فهَبْ لي صفْحَ مُقتَدِرِ

قال الأستاذ أبو علي : في ظاهر هذه الأبيات القول بالجبر، وقال أيضا : في غير هذه الرواية في الأبيات بعد البيت الأول بيتا وهو :

لو كنتُ أملِكُ نَفْسي أو أُدبِّرُها ** ما كنتُ أطرَحُها في لُجّةِ الغَرَرِ " (١) .

ب – قال ابن الأبار : روى أَبُو عليّ الرندي أبياتًا فِي نسّاخ وَلم يذكر الْقَائِل :

يمد الدَّهْر من أَجلي وعمري ** كَمَا أَنِّي أمد من المداد
لنا خطان مُخْتَلِفَانِ جدا ** كَمَا اخْتلف المولِي والمعادي
فَأَكْتُبُ بِالسَّوَادِ عَلَى بَيَاض ** وَيُكْتب بالبياض عَلَى سَواد (٢) .

وتنسب هذه الأبيات إلى عَبد اللَّه بن أبي اليَابِس، وإلى أبي الطاهر السلفي، ذكر ابن الأبار عن المكناسي قوله : " أَنْشدني أَبُو مُحَمَّد عَبْد اللَّه بْن مطحنة المرسي بهَا – يعني بمرسية – قَالَ : أَنْشدني أَبُو مُحَمَّد عَبد اللَّه بن أبي اليَابِس بالإسكندرية لنَفسِهِ فِي معنى النّسخ وَكتب الدَّوَاوِين ... ويروي شَيخنَا أَبُو عُمَر بْن عَاتٍ هَذه الأبيات قَالَ : أَنْشدني

(١) مطلع الأنوار ص ٢٣١، وينظر هذه الأبيات - بتصرف يسير – في : الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض ص ٢٢٧، والتكملة ١٩٤/٣، والذيل والتكملة ٢٥٣/٣، وأزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ١٦٢/٣ .

(٢) ينظر : التكملة ٢٦٠/٢ .

أَبُو الْحسن بن الْفضل – يَعْنِي بالإسكندرية – قَالَ : أَنْشدني أَبُو الطَّاهِر السلَفِي وَذكرهَا " (١) .

ج – قال ابن الأبار في ترجمته لأبي جَعْفَر الوقّشيّ أَحْمد بن عبد الرَّحْمَن بن أَحْمد الوقّشيّ الْوَزير (٢) – المتوفى سنة ٥٧٤ هـ – : وله شعر فِي غُصْن منّور بيد حبشِي طلع بِهِ وَهُوَ فِي مجْلِس أُنْسِهِ مَعَ ندمائه [من الوافر] :

وزنجيٍّ ألمّ بِغُصْنِ نورٍ ** وَقد زفّت لنا بنتُ الكرومِ

فَقَالَ فَتىً من الندماء : صِفْهُ ** فَقلتُ : اللَّيْلُ أقبلَ بالنجومِ (٣) .

وذكر ابن الأبار أيضا أنهما ينسبان إلى الشاعر أبي عبد الله الرصافي البلنسي، قال : " وَقد أنشدنيهما صاحبنا أَبُو عَليّ بن سُلَيْمَان الْأمين الشّريشي بمنزلي من حَضْرَة تونس قَالَ : أنشدنيهما الْأُسْتَاذ أَبُو عَليّ عمر بن عبد الْمجِيد الرّندي بمالقة لأبي عبد الله الرّصافي (٤)، وَحكى لي عَنهُ أَنه كَانَ بِظَاهِر مالقة مَعَ طَائِفَة من أَصْحَابه على أُنْس فَصَعدَ غُلام أحدهم إِلَى شَجَرَة لوز منورّة فاقتطع غصنًا مِنْهَا وأتاهم بِهِ فَسَأَلُوهُ وَصْفَه، فَقَالَ بديها [من الوافر] :

وزنجيٍّ ألمَّ بِنورِ لوزٍ ** وَفِي كاساتنا بنتُ الكروم

وَمَا بعده كَمَا تقدم، إلا أَنه قَالَ : (من الفتيان) مَكَان قَوله : (من الندماء)، وَغلط أَبُو مَرْوَان بن صَاحب الصَّلاة الإشبيلي فنسبها فِي

(١) التكملة ٢/٢٦٠، وينظر : نفح الطيب ٢ / ٦٤٩، ٦٥٠ .
(٢) ينظر : الحلة السيراء ص ٢٥٧ .
(٣) ينظر : الحلة السيراء ص ٢٦٦ .
(٤) ينظر : ديوان الرصافي البلنسي ص ١٢٦ .

تَارِيخه إِلَى بعض الأمَرَاء، وَزعم أَنه قَالَهَا فِي حبشيّ بِيَدِهِ شمعة، وَلا يَلِيق هَذَا التَّشْبِيه بذلك " (١) .

د – ذكر ابن الخطيب في ترجمته للسهيلي قوله : " شعره : قال أبو عبد الله بن عبد الملك : أنشدني أبو محمد القطان، قال أنشدني أبو علي الرندي، قال أنشدني أبو القاسم السهيلي لنفسه [من الطويل] :

أسائل عن جيرانه من لقيته ** وأعرض عن ذكراه والحال تنطق

وما لي إلى جيرانه من صبابة ** ولكن قلبي عن صبوح يوفق " (٢) .

ونسبهما إلى السهيلي أيضا مؤرخان :

الأول : أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (المتوفى : ٥٩٩هـ)، وأنشد (يرقق) (٣) .

والآخر : ابن خميس (المتوفى : بعد ٦٣٩هـ)، وأنشد (وما بي)، و(يرقرق) (٤) .

١٠ – تقييده رواية الحديث :

ذكر ابن خميس أنه : كان عارفًا برواية الحديث، قيّد كثيرًا (٥) .

وقال ابن الأبار : كان له اعتناء بالحديث وتقييده وروايته (٦) .

(١) ينظر : الحلة السيراء ص ٢٦٦ .
(٢) الإحاطة ٣/٣٦٤، ٣٦٥ .
(٣) ينظر : بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ص ٣٦٧ .
(٤) ينظر : مطلع الأنوار ص ٢٥٤ .
(٥) ينظر : مطلع الأنوار ص ٣٢٦ .
(٦) ينظر : التكملة ٣/١٥٨ .

وذكر المراكشي أنه : كان محدِّثًا مُكثِرًا تامَّ العناية بتقييدِ الحديث، عَدْلا ثقةً (١) .

وقد نقل ابن خميس من خط أبي علي الرندي ما يدل على ذلك :

١ – قال : " نقلت من خط الفقيه الأستاذ أبي علي الرندي ما نصه : قال الحافظ أبو عبد الله، حدثني ابن فائز، عن الأديب أبي عبد الله محمد بن سليمان، عن خاله أبي محمد بن وليد، عن أبي منصور بن أفلح القيني، عن أبي علي القالي، عن أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن قتيبة، عن أبيه، عن عبد الرحمن الأزدي، عن حفص بن عمر، عن الفرات بن السائب، عن ميمون بن مهران، عن عمر بن عبد العزيز – رضي الله عنه – قال : إن رجلاً سأل ربَّه – عزّ وجلّ – أن يُرِيَه موقع الشيطان من قلب ابن آدم، فرأى فيما يرى النائمُ جسدَ رجل مُمَهَّى، يُرَى داخلُه من خارجه، ورأى الشيطان في صورة ضفدع له خرطوم كخرطوم البعوضة، قد أخذ في منكبه الأيسر إلى قلبه يوسوس إليه، فإذا ذكر الله – عزّ وجلّ – خنس عنه " (٢) .

---

(١) ينظر : الذيل والتكملة ٣٧٨/٣ .

(٢) ينظر : مطلع الأنوار ص ٢٣٢، وينظر هذا الحديث في : غريب الحديث ٢ /٥٨٨، والفائق ٣٩٦/٣ . وذكر ابن حجر في فتح الباري ٦ / ٥٦٣ قوله : " وقد ورد في خبر مقطوع أن رجلا سأل ربه أن يريه موضع الشيطان، فرأى الشيطان في صورة ضفدع عند نُغْضِ كتفه الأيسر حذاء قلبه، له خرطوم كالبعوضة، أخرجه ابن عبد البر بسند قوي إلى ميمون بن مهران عن عمر بن عبد العزيز " .

٢ – قال : " نقلت من خط الأستاذ أبي علي الرندي قال : حدثنا الشيخ أبو محمد عبد الحق ... بسندٍ اختصرته أنا، قال : قال عمر بن عبد العزيز : لأجلدنّ في الشراب " (١) .

١١ – إجازاته :

قال السيوطي في ذلك : " أَنبأَنَا القَاسِمُ بن أبي يُوسُف التجِيبِيّ، أَنبأَنَا مُوسَى بن عبد الله بن عَاصِم إجَازَة، عَن أبي عَليّ عمر بن عبد الْمجِيد الرندي، أَنبأَنَا أَبُو الْحسن بن كوثر، عَن أبي الْفَتْح الكروجي، أَنبأَنَا مَحْمُود بن الْقَاسِم، حَدثنَا عبد الْجَبَّار بن مُحَمَّد، حَدثنَا مُحَمَّد بن أَحْمد، حَدثنَا أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيّ، حَدثنَا سعيد بن عبد الرَّحْمَن المَخْزُومِي، حَدثنَا سُفْيَان بن عُيَيْنَة، عَن الزُّهْرِيّ، عَن عَطاء ابْن يزِيد، عَن أبي أَيُّوب الْأَنْصَارِيّ – رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ – قَالَ : قَالَ رَسُول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: " إِذا أتيتم الْغَائِط فَلا تستقبلوا الْقبْلَة بغائط وَلا بَول، وَلا تستدبروها، وَلَكِن شرّقوا أَو غرّبوا " (٢) .

١٢ – انتصاره لشيخه أبي زيد السهيلي :

قال المراكشي في ترجمته لأحمد بن محمد بن زَعْرور العامِليّ المالَقيّ : " كان من جِلّة الأُدباء، حسَنَ التصَرُّف، عاقِدًا للشّروط، وهُو الذي كُتِبَ إليه في وثيقةٍ تضمَّنتْ مَحاجيرَ ذُكورًا وإناثًا، فأراد الإخبارَ عن أُنثى منهم فقال: إحدى المَحاجِير، فأنكَرَ ذلك الأستاذُ أبو زيدٍ السُّهَيْليُّ وقال : الصوابُ :

---

(١) ينظر : مطلع الأنوار ص ٢٦٤، وينظر هذا الحديث في : المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي ١ / ٢٥٣ .

(٢) بغية الوعاة ٤٢٢/٢، وينظر هذا الحديث في : سنن أبي داود ٤٩/١، ونصه : " إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول، ولكن شرقوا أو غربوا " .

أحَدُ المَحاجِير، وفرَّق بينَه وبينَ إحدى بلي، وقال : هو على تقدير : إحدى نساءِ بلي، ورَدَّ عليه أبو الحَسَن ابن خَرُوف، وأجاز المسألةَ واحتَجَّ لها، وانتصَرَ الأستاذُ أبو عليّ الرُّنْديُّ لشيخِه أبي زيد ودارَتْ بينَهما في ذلك مَقالاتٌ مسطورة هي موجودٌ بأيدي الناس، ولولا الإطالةُ لأورَدْنا عُيونَ ذلك كلِّه وأشَرْنا إلى ما يَتَرَجَّح عندَنا من آرائهم " (١) .

١٣ – معاصروه :

أوردت كتب التراجم بعض العلماء المعاصرين للرندي، وذكرت أنه كان بينه وبين بعضهم – كالقرطبي وابن خروف – تنافس وتنازع في مسائل :

أ– عبدُ الله بنُ الحَسَن القرطبي :

من أقرانه عبدُ الله بنُ الحَسَن بن أحمدَ بن يحيى بن عبد الله الأنصاريّ، مالَقيّ قُرْطُبيّ الأصل، أبو محمد، تَلا بمالقة على أبي زيد السُّهَيْلي وغيره، وحضَرَ بمالَقةَ مجلسَ أبي إسحاقَ بن قُرْقُول، وتصَدَّرَ للإقراءِ وتدريس العلم وهو ابنَ عشرينَ سنةً أو نحوِها، وكان في وقتِه ببلدِه كاملَ المعارِف، صَدْرًا في المُقرِئين المُجوِّدين، رئيسَ المحدِّثينَ وإمامَهم، واسعَ المعرِفة مُكثِرًا ثقةً عَدْلا أمينًا، مَكِينَ الدِّرايةِ رائقَ الخَطّ، وَرِثَه عن أبيه وأورَثَه بَنِيه، وكان دَيِّنًا زاهدًا وَرِعًا فاضلا، نَحْويًّا ماهرًا، وُلد عام ستةٍ وخمسينَ وخمسمئة، وتوفِّي سنةَ إحدى عشْرةَ وستمئة (٢) .

وكان بينَه وبينَ الأستاذِ أبي عليّ الرُّنْدي من التنافس ما يكونُ بينَ المتوارِدينَ على صَنْعةٍ واحدة – إذ كانا المشارَ إليهما بمالَقةَ – أفضَى بهما إلى ردِّ كلِّ واحد منهما على صاحبِه في أكثرِ ما يَصدُرُ عنه، فكتَبَ

(١) الذيل والتكملة ١/ ٥٩٣ .

(٢) ينظر ترجمته في : الذيل والتكملة ١٧٦/٢، ١٧٧، ١٧٩ ، ١٩٥ .

أبو علي إجازةً لبعض الآخِذينَ عنه، فلمّا وقَفَ عليها أبو محمد اطّلعَ منها على أوهام في أسانيدِها، فتتبَّعها أبو محمد بالنَّقْد لها وإصلاحِها وتبيينِ الصَّواب فيها، وأودَعَ ذلك كتابًا وسَمَه بـ (المُبدي لخطإِ (١) الرُّنْدي)، ظهَرَ فيه شُفوفُه وإدراكُه وتبريزُه في جَوْدة التعقُّب وتحقيقُه وإتقانُه (٢) .

وقد رد الرندي على هذا بكتاب سماه : (الخبي في أغاليط القرطبي)، قيّد فيه ما جرى بينه وبين الأستاذ أبي محمد القرطبي (٣) .

ب – ابن خروف :

ذكر المراكشي أنه كان بين أبي عليّ الرندي وأبي الحَسَن بن خَرُوف تنازُعٌ في مسائلَ تفسيريّةٍ ونَحْويّة ظَهَرَ فيها شُفوفُ أبي عليّ وتبريزُه عليه (٤).

وفي البلغة : أن رده على ابن خروف كان انتصارًا منه لشيخه أبي زيد السهيلي (٥) .

وقال أبو الحَسَن الرُّعَيْني : كانت بينَه وبينَ شيخِنا أبي عليّ الرُّنْديِّ – رحمَهما الله – مُناقَضاتٌ في مسائلَ من العربيّة أنشَقَه أبو عليٍّ فيها الخَرْدَل، فما قام معَه ولا قَعَد (٦) .

---

(١) أو (خطأ) . ينظر : الذيل والتكملة ٣ /٣٧٧ .

(٢) ينظر : الذيل والتكملة ٢/١٩٠، و٣ /٣٧٧ .

(٣) ينظر : الإحاطة ٤/٨٥ .

(٤) ينظر : الذيل والتكملة ٣ / ٣٧٧ .

(٥) ينظر : البلغة ص ٢٢١ .

(٦) ينظر : الذيل والتكملة ٣/٢٧١ .

ج – أحمدُ بن عبد الله بن محمد بن مُحِير البَكْري، مالَقيّ، أبو جعفر، رَوى عن أبي القاسم بن عبد الله السُّهَيْلي، واختَصّ به، وتأدَّب عندَه في العربية، وكان بارعَ الطلبِ، متينَ الدِّين والأدب، حسَنَ الخُلُق، بَرًّا بإخوانِه، كريمَ النفْس، شديدَ التواضُع، وَقورًا، جميلَ الهَدْي، أديبًا شاعرًا محُسِنًا، وكان شيخُه أبو القاسم السُّهَيْليُّ يَستحسنُ فهمَه ويُعجبُه ذكاؤه ويشهَدُ بنبلِه أيامَ تتلمَذَ له .

وكان صاحبُه في مُلازمة السُّهَيْلي أبو علي عُمرُ بن عبد المَجِيد الرُّنْدي يُثني عليه كثيرًا، ويقولُ بفضلِه ويقدِّمه على جُمهور طلبةِ مالَقة، وهو الذي حمَلَ على أبي عبد الله بن عَسْكَر في التصدُّر للإقراء بمجلس شيخِه أبي عليٍّ الرُّنْديِّ بعدَ وفاتِه، فامتنَع من ذلك أبو عبد الله بن عَسْكَر ؛ إعظامًا لقدر أبي عليٍّ – رحمه الله – حتى ذَكَرَ له أنه عاد الأستاذَ أبا علي في مرضِه، قال : فتكلَّمتُ معَه فيمن يَصلُحُ من طلبتِه لموضعِه، فأشار إليك وأثنى خيرًا، وقال ما يَدُلُّ على جميل اعتقادِه فيك، فلا تخالفْ مذهبَه، فعمل أبو عبد الله على ذلك، توفِّي أبو جعفرٍ آخرَ عام ستةَ عشَرَ وستمئة (١) .

د – محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عياش التجيبي، يكنى أبا عبد الله، كان كاتبا بليغا شاعرا مؤثرا عالي الهمة، معظما عند الملوك مقربا لديهم، قدم مالقة، وقرأ بها على الأستاذ الجليل أبي زيد السهيلي – رحمه الله –، وصحب في حين القراءة عليه الأستاذ أبا علي الرندي .

(١) ينظر : الذيل والتكملة ٣٦٤/١، ٣٦٥ .

قال ابن الأبار : قال خالي – رحمة الله عليه – : إن شيخنا أبا علي أخبره أنه لما قدم مراكش لقي بها الكاتب أبا عبد الله فانتفع به في قضاء مآربه، ونالها على الكمال والتمام بسببه، ومولده سنة خمسين وخمسمئة، وتوفي سنة ثمانية عشر وستمئة (١) .

هـ – عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، من أهل إشبيلية ورئيس النحويين بالأندلس، يكنى أبا علي، ويعرف بالشلوبين، ولد سنة اثنتين وستين وخمسمئة، وتوفي سنة خمس وأربعين وستمئة، من كتبه : التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الكبير وغيرهما (٢) .

قال الشلوبين عن الرندي : " وقد اعترضه بعض أصحابنا وهو الأستاذ أبو علي الرندي " (٣) .

وقال في موضع آخر : " وقد رأيت بعض أصحابنا وهو أبو علي الرندي"(٤) .

١٤ – مؤلفاته – وهي مفقودة – :

أ – برنامج جامع حافل هو من معتمدات البرامج، حرّر فيه أسانيده وأتقنها غاية وأمعن (٥) .

ب – الخبي في أغاليط القرطبي، قيّد فيه ما جرى بينه وبين الأستاذ أبي محمد القرطبي (٦) .

---

(١) ينظر : مطلع الأنوار ص ١٥٥ – ١٥٧ .
(٢) ينظر : التكملة ٣ / ١٥٩، ١٦٠، وبغية الوعاة ٢ / ٢٢٤، ٢٢٥ .
(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٢٤٩ .
(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٢٨٠ .
(٥) ينظر : الإحاطة ٨٥/٤، وفهرس الفهارس ٤٣٠/١ .
(٦) ينظر : الإحاطة ٨٥/٤ .

ج – رَدٌّ على ابن خروف، منتصرًا لشيخه أبي زيد السهيلي في مسألة نحوية رَدَّ فيها ابن خروف على السهيلي (١) .

د – شرح الجمل للزجاجي (٢) .

وفي هدية العارفين : " ... له : الفاخر في شرح جمل عبد القادر في النحو " (٣)، والصواب : أنه شرَح جمل أبي القاسم الزجاجي كما نص على ذلك كثير ممن ترجموا له، وممن نقلوا آراءه كالخفاف والدلائي (٤).

(٤).

هـ – مسائل متفرقات في معان شتى في غاية من البراعة (٥) .

<u>وهنا أمر يجب التنبيه إليه :</u>

ذكر أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي – المتوفى سنة ١١٧٠ هـ – في كتابه (فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح) أن من الضرورة الحسنة : صرف ما لا ينصرف، وأن لعلماء الأدب ولا سيما الأندلسيين فيه تفصيل، حاصله : " أن صرف الممنوع قد يكون واجبا ... وحسنا ...

---

(١) ينظر : إشارة التعيين ص ٢٤٠، والإحاطة ٨٥/٤، والبلغة ص ٢٢١ .

(٢) ينظر : مطلع الأنوار ص ٣٢٦، والتكملة ٣ / ١٥٨، والذيل والتكملة ٣٧٧/٣، وإشارة التعيين ص ٢٤٠، وتاريخ الإسلام ١٣ / ٤٨٢، والإحاطة ٨٥/٤، والبلغة ص ٢٢١، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٦٠٢/١، ومعجم المؤلفين ٧ / ٢٩٥ .

(٣) ينظر : هدية العارفين ١ / ٧٨٤ .

(٤) ينظر : المنتخب الأكمل على كتاب الجمل – السفر الثالث / المجلد الثاني ص ٣٥٤، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل - الجزء الأول – المجلد الأول ص ١٠٢ .

(٥) ينظر : مطلع الأنوار ص ٣٢٦ .

وقبيحا ... وجائزًا مستوي الطرفين ... وبهذا جزم حازم في المنهاج، وابن شريف الرندي في الوافي " (١) .

وقد علّق الأستاذ الدكتور / محمود يوسف فجّال – رحمه الله – في تحقيقه اسم ابن شريف الرندي فقال : " لعلّه عمر بن عبد المجيد بن عمر الرندي، أبو علي المتوفي سنة ٦١٦ هـ ... " (٢) .

وليس كما قال ؛ فليس لأبي علي الرندي مؤلف اسمه الوافي، وإنما هو لابن شريف الرندي – المتوفى سنة ٦٨٤ هـ – كما ذكر الفاسي .

والوافي لابن شريف اسمه : (الوافي في نظم القوافي) (٣)، وهو على أربعة أجزاء، حُقِّقَ منه جزءان (٤) .

---

(١) فيض نشر الانشراح ١ / ٣٢٩، ٣٣٠ .

(٢) تحقيق فيض نشر الانشراح ١ / ٣٣٠ .

(٣) الكتاب بهذا الاسم في فهارس مكتبة المدينة المنورة، الجزء الثاني تحت رقم (٢٦٠)، وهو في الشعر ومعه رسالة في علم العروض في النهاية، والمخطوطة جميلة وحديثة وعدد الصفحات مائتان وأربع وأربعون . وفي الذيل والتكملة ٢ / ١٢٩ : " وله تأليفٌ في العَروض وتأليفٌ في صَنْعة الشِّعر سَمّاه : الكافي في علم القوافي " .

(٤) الجزء الأول حققته أ . د / إنقاذ عطا الله محسن – مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب – العدد ١ لسنة ٢٠٠٩ م من ص ٢١ : ص ١٦٠ .
والجزء الرابع من تحقيقها أيضا، وهو منشور في مجلة كلية المعارف الجامعة – العدد السادس – السنة الخامسة لسنة ٢٠٠٤ م، وحققته أيضا أ . د / هدى شوكت بهنام، و د . عبد الجبار عدنان، وهو منشور في مجلة كلية التربية بالجامعة المستنصرية – العدد الرابع ٢٠٠٧ م، من ص ٢٠ : ٤٧ .

١٥ – وفاته :

اختلف المترجمون له في تحديد سنة وفاته على روايتين :

الرواية الأولى : ذكر ابن الخطيب والفيروزآبادي أنه توفي سنة عشر وستمئة (١)، وقال ابن الخطيب أيضا : سحر يوم الجمعة الموفي عشرين لشهر ربيع الآخر .

والرواية الثانية : ذكر ابن الأبار والمراكشي واليماني والذهبي أن وفاته : في ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمئة (٢) .

ولابن الأبار والمراكشي تفصيل في وفاته : أنه تُوفِّي بمالَقَةَ سحر ليلة الجمعة الحادي والعشرين لشهر ربيع الآخر سنةَ ستَّ عشْرةَ وستمئة، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، وقال ابن غالب : في جمادى الأولى، وقال المراكشي : ودُفِنَ بشَرْقي شريعتِها .

والرواية الثانية في وفاته هي الأقرب إلى الصحة ؛ فقد ذكر الكتانيّ أن الأستاذ أبا علي أجاز كل من كان موجودًا في شعبان سنة ٦١٣ هـ (٣) .

(١) ينظر : الإحاطة ٨٥/٤، والبلغة ص ٢٢١ .

(٢) ينظر : التكملة ٣ / ١٥٨، والذيل والتكملة ٣٧٨/٣ ، وإشارة التعيين ص ٢٤٠، وتاريخ الإسلام ١٣ / ٤٨٢ .

(٣) ينظر : فهرس الفهارس ٤٣٠/١ .

المبحث الثاني : آراؤه النحوية

المسألة الأولى : مُتَعَلَّق الباء في البسملة

التَّعَلُّقُ : " حكم من أحكام حروف الجر والظروف، وهو نوع من الارتباط المُتَمِّمِ للمعنى ينعقد بين ما يشبه الجملة من ظرف وجار وجرور وما قبلهما من أفعال أو ما يشبهها " (١) .

ولا بد لاكتمال معنى هذين من تعلقهما بأحد أمور أربعة، هي :

١ – الفعل، كقوله تعالى : ﴿ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ **[الفاتحة : من / ٧]، فالجار والمجرور وهو (عليهم) متعلق في المعنى ومرتبط بالفعل (أنعمت)، ومحله نصب .**

٢ – ما يشبه الفعل من اسم فاعل أو مفعول أو ما في قوة الفعل من المشتقات، كقوله تعالى : ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾ **[الفاتحة : من / ٧]، فالجار والمجرور وهو (عليهم) متعلق بما في معنى الفِعْل وهو (المغضوب)، ومحله رفع على النِّيَابَة عَن الْفَاعِل .**

٣ – التعلق بما أُوِّلَ بمشبَّه الفعل، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ ﴾ **[الزخرف : من / ٨٤]، أي : وهو الذي هو إله في السماء، فقوله : (في السماء) متعلق بـ(إله)، وهو اسم غير صفة ؛ بدليل أنه يوصف، فتقول : (إله واحد)، ولا يوصف به، لا يقال : (شيء إله)، وإنما صح التعلق به ؛ لتأوله بمعبود .**

٤ – التعلق بما فيه رائحة الفعل، كقول الشاعر [من الرجز] :

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور / محمد سمير اللبدي ص ١٥٦، وينظر : المنصوب على نزع الخافض في القرآن ص ٢٧٠ .

أنا أبو المِنهال بعضَ الأحيان ** ليس عليّ حَسَبي بضُؤْلان (١)

وقول الآخر [من الرجز] :

أنا ابنُ ماوِيّةَ إذْ جَدّ النَّقُرْ ** وَجَاءَتِ الخَيْلُ أَثَابِيَّ زُمَرْ (٢)

فتعلق (بعض)، و(إذْ) بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك : الشجاع أو الجواد (٣) .

والظرف مثل حروف الجر (٤) من ضرورة تَعَلُّقِه بما ذكرنا تَعَلُّقًا يُتَمِّمُ الفائدة، ويبين وجه الكلام ومواقعه .

إذا تقرر ذلك فالباء في : ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ **[الفاتحة : ١] لا**

---

(١) هو أبو المنهال، وهو بعض بني أسد، واسمه : أبو عيينة بن المهلّب، والبيت في كتاب الشعر ص٢٥٠، والخصائص ٣/ ٢٧٠، والبديع في علم العربية ١/ ١٦٩ .

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٩، ونسبه سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٨٤ لبعض السعديين .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٩١١ – ٩١٤، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٧٥ في رقم (١، و٢)، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٥٦ .

(٤) ويستثنى من حروف الجر ستة أمور لا متعلق لها، وهي على سبيل الإجمال : ١ ـ الحرف الزائد، كـ (الباء ومن) . ٢ ـ لعلّ في لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد . ٣ ـ لولا في مثل : لولاي ولولاك ولولاه . ٤ ـ ربّ . ٥ ـ الكاف . ٦ ـ حروف الاستثناء : خلا وعدا وحاشا . ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٩٢٦ – ٩٢٩ .

بد لها من مُتَعَلَّق – لأنها غير زائدة –، وهو محذوف عند جميع النحويين (١)، واختلفوا في ذلك على أربعة مذاهب :

المذهب الأول : أنها متعلقة باسم فاعل محذوف، على أنه خبر مبتدأ مضمر، تقديره : ابتدائي كائن، أو ثابت بسم الله (٢)، ثم حُذف الخبر، وقامت الباء وما اتصل بها مقامه، وهذا مذهب البصريين (٣) .

وهو اختيار ابن أبي الربيع ؛ إذ قال : " ... وأمَّا جَعْلُ المجرورِ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ فكثير " (٤) .

المذهب الثاني : أنها متعلقة بفعل محذوف مقدر قبلها، أي : أبدأ بسم الله، أو بدأتُ بسم الله، وموضع الباء وما بعدها نصبٌ، وهذا مذهب الفراء (٥) وثعلب (٦)، وهو اختيار الزجاج، ونسبه إلى الحُذَّاق من النحويين

---

(١) ينظر : عمدة الكتاب ص ٦٥ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ٢ .

(٣) ينظر : عمدة الكتاب ص ٦٥، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٦٦، والهداية إلى بلوغ النهاية ١ / ٩١، والبيان في غريب إعراب القرآن ص ٤٤، وإملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ص ١، وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه ص ٣٧٧، ومغني اللبيب ٢ / ٨٠٨، والهمع ٣ / ١١٧ .

(٤) تفسير الكتاب العزيز وإعرابه ص ٣٧٧ .

(٥) ينظر : عمدة الكتاب ص ٦٥، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٦٦ .

(٦) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠ / ٥٣١٤ .

البصريين والكوفيين (١)، ونسبه العكبري وابن أبي الربيع وابن هشام والسيوطي إلى الكوفيين (٢) .

قال الزجاج : " تضمر (أبدأ) في كل معنى ؛ لأنك تجري المعاني كلها عليه، فتقول عند كل مأكل ومشرب وملبس ومركب : أبدأ بسم الله " (٣).

وذكر ابن الفخار في شرحه أيضا : تقدير الفعل مقدما إلا أنه يكون بحسب ما تقتضيه الحال التي يكون عليها الإنسان، فإن كان في حال قراءة كان التقدير : أَقرأُ بسم الله، وإن كان يخاطب غيره كان التقدير : اقرأْ بسم الله (٤) .

ووافق الزمخشريُّ وابن هشام والشيخ خالد والسيوطي القائلين بهذا المذهب في جعلهم متعلق الباء فعلا، إلا أنهم قدروه مؤخرًا مناسبًا لما جعلت البسملة مبدأ له (٥) .

قال الزمخشري : " فإن قلت : بم تعلقت الباء ؟ قلت : بمحذوف تقديره : بسم اللَّه أقرأ أو أتلو ؛ لأن الذي يتلو التسمية مقروء، كما أنّ المسافر إذا حلّ أو ارتحل فقال : بسم اللَّه والبركات، كان المعنى : بسم اللَّه أحلّ،

---

(١) ينظر : الإبانة والتفهيم عن معنى بسم الله الرحمن الرحيم ص ٤٥، ٤٦ .

(٢) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ص ١، وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه ص ٣٧٧، ومغني اللبيب ٢ / ٨٠٨، والهمع ٣ / ١١٧ .

(٣) الإبانة والتفهيم ص ٤٦ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ص ٣ .

(٥) ينظر : الكشاف ١ / ٢، ومغني اللبيب ٢ / ٨٠٨، وموصل الطلاب إلى إلى قواعد الإعراب ص ٢٣، والهمع ٣ / ١١٧ .

وبسم اللَّه أرتحل، وكذلك الذابح وكل فاعل يبدأ في فعله بـ(بسم اللَّه) كان مضمرا ما جعل التسمية مبدأ له " (١) .

وقال السيوطي : وَالمُخْتَار وفاقا لأهل البيان (٢) تَقْدِيره فِي البَسمَلَة فعلا مُؤَخرا مناسبا لما جعلت هِيَ مبدأ له، فَيقدر فِي أول الْقِرَاءَة : بِسم الله أَقْرَأ، وَفِي الْأكل : بسم الله آكل، وَفِي السّفر : بسم الله أرتحل، وَعَلِيهِ قَوْله – صلى الله عليه وسلم – فِي ذكر النّوم : " بِاسْمِك رَبِّي وضعتُ جَنْبي " (٣) .

المذهب الثالث : أنها متعلقة بالمصدر الذي هو المبتدأ، والخبر محذوف تقديره : ابتدائي بسم الله ثابت، قاله بعض أهل الكوفة (٤) .

المذهب الرابع : أنها متعلقة باسم فاعل محذوف، منصوب على الحال من الفاعل المستتر في الفعل المحذوف، تقديره : أبدأ متبركًا باسم الله (٥)، واختاره الشيخ ابن الفخار ؛ إذ قال : " ومثله قوله للمُعْرِس : بالرِّفاء والبنين، أي : أعرستَ متلبسا بالرِّفاء والبنين، وهو وجه جيد " (٦) .

<u>رأي الرندي :</u>

نُسِب لأبي علي الرندي في المسألة رأيان متناقضان :

(١) الكشاف ١ / ٢ .
(٢) ينظر : مفتاح العلوم ص ٢٣٥ .
(٣) الهمع ٣ / ١١٧ . وينظر هذا الجزء من الحديث في : صحيح البخاري برقم (٥٩٦١) ٥ / ٢٣٢٩، وصحيح مسلم برقم (٧٠٦٨) ٨ / ٧٩ .
(٤) ينظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ٤ .
(٥) ينظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ٤ .
(٦) شرح الجمل ص ٤ .

الرأي الأول : أنه منع في شرح الجمل جعل (بسم الله) متعلقًا بحال محذوفة، أي : أبتدئ متبركًا، قال : لأن حذف الحال لا يجوز، وهذا الرأي نسبه إليه الزركشي والبِرْماوي والسيوطي والقسطلاني (١) .

قال الزركشي : " منع الرندي في شرح الجمل جعل بسم الله متعلقًا بحال محذوفة، أي : أبتدئ متبركًا، قال : لأن حذف الحال لا يجوز " (٢)، وتبعه في نقل هذا النص – مع تصرف يسير – البِرْماوي والسيوطي والقسطلاني .

الرأي الثاني : أن الجار والمجرور في محل نصب متعلق بحال محذوفة، وهذا الرأي نسبه إليه الدلائي .

قال الدلائي : " ... متبركًا بسم الله الرحمن الرحيم أبدأُ، كذا قدّره أبو علي الرندي في شرح جمل أبي القاسم الزجاجي بجعل المجرور في محل نصب متعلقا بحال محذوفة ؛ اعتمادًا على وضوح المقام، معمولة لفعل محذوف عن متأخر " (٣) .

والظاهر أن رأي الرندي في متعلق الباء في البسملة إنما هو الفعل لسببين :

---

(١) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ١ / ٥، واللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح ٢٧/١، ٢٨، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ٢ / ١٦٧، وفيه : (الزيدي) ، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ١٤٩/١ .

(٢) التنقيح ١ / ٥ .

(٣) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للدّلائي الجزء الأول – المجلد الأول ص ١٠٢ .

١- أن غير واحد من العلماء نسب إليه القول بمنع أن يكون (بسم الله) متعلقًا بحال محذوفة .

٢ – أنه رأْي شيخه السهيلي – الذي لازمه طويلا – .

قال السهيلي : " وأما ما تعلق به الباء من (بِسْمِ) فمحذوف، لا لتخفيف اللفظ كما زعموا، إذ لو كان كذلك لجاز إظهاره وإضماره، كما يجوز في كل ما يحذف تخفيفًا، ولكن في حذفه فوائد ومعان، منها :

أنه موطن ينبغي أن لا يقدم فيه سوى ذكر الله تعالى، فلو ذكر الفعل – لا سيما وهو لا يستغني عن فاعله – كان ذلك مناقضًا للمقصود، فكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى، كما تقول في الصلاة : (الله أكبر)، ومعناه: من كل شيء، ولكن لا تقوله ليكون اللفظ في اللسان مطابقًا لمقصود الجَنَان، وهو أن لا يكون في قلب ذكر إلا لله وحده .

وفائدة أخرى في حذف الفعل، وهو أن إضمار الفعل وحذفه أكثر ما يكون في الأمر، نحو : (إياك والطريقَ)، (الطريقَ)، ونحو ذلك، والمتكلم بـ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) هو الله سبحانه، وهو آمر عباده بالابتداء بها في كل سورة من القرآن .

وفائدة ثالثة : وهو أنه إذا حُذِفَ الفعلُ صلح الابتداء في كل عمل أو شغل، فليس فعل أولى بها من فعل، فكان الحذف أعم من الذكر وأبلغ من الاستغناء عنه بالمشاهدة " (١) .

وبعد ...

فالمختار أن يُقَدَّر متعلَّق الباء في البسملة فعلا ؛ لأنه أقلُّ تقديرًا من غيره، وأن نُقَدِّرَ لكل معنى فعلا يشاكله مقدّمًا أو مؤخرًا، بحسب ما

(١) نتائج الفِكَر في النَّحو ص ٤٣، ٤٤ .

تقتضيه الحال التي يكون عليها الإنسان، فإن كان في حال قراءة كان التقدير : أَقرأُ بسم الله، أو بسم الله أقرأ، وما أشبه ذلك .

المسألة الثانية : إعراب الأسماء الستة

اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة إذا كانت مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم على مذاهب، منها :

المذهب الأول : أنها معربة بالحروف نيابة عن الحركات، وعليه قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين (١) في أحد القولين عنه .

وجرى عليه ابن مالك في الخلاصة (٢)، وقال في التسهيل : إنه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف (٣)، وجرى عليه ابن هشام في الشذور(٤).

المذهب الثاني : أَنَّهَا معربة بحركات مقدرَة فِي الحُرُوف، وَأَنَّهَا أُتْبِعَ فِيهَا مَا قبل الآخِرِ الآخِرَ .

فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف، وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء، وما قبل هذه الأحرف حركات إتباع يُدَلُّ بها على الإعراب المقدر، فَإِذا قلت : قَامَ أَبُوك، فأصله : أَبَوُك،

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ١ /١٧٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣١٤، وتمهيد القواعد ١ / ٢٥٤، والهمع ١/ ١٣٦ .

(٢) قال ابن مالك في باب المعرب والمبني :

وارفع بواوٍ وانصبنَّ بالألفْ ** واجرُرْ بياءٍ ما من الأسما أصِفْ .

ألفية ابن مالك ص ١١ / دار التعاون .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٤٣ .

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب ص ٥١ .

فأتبعت حَرَكة البَاء لحركة الوَاو فَقيل : أَبُوُك، ثمَّ استثقلت الضمة على الْوَاو فحذفت .

وَإِذا قلت : رَأَيْت أَبَاك فأصله : أَبَوَك، تحركت الْوَاو وانْفَتح مَا قبلهَا فقلبت ألفا .

وَإِذا قلت : مَرَرت بأبيك فأصله : بأبَوِك، ثمَّ أتبعت حَرَكة الْبَاء لحركة الوَاو فَصَارَ بأبِوِك، فاستثقلت الكسرة على الوَاو فحذفت فسكنت وَقبلهَا كسرة فَانْقَلَبت يَاء، وهذا ظاهر مَذهَب سِيبَوَيه وَجُمْهُور الْبَصرِيين (١) .

المذهب الثالث : أنها معربة من مكانين : بالحركات والحروف معا، وهذا مذهب الكوفيين (٢) .

المذهب الرابع : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وأن الحروف ناشئة عن إشباع الحركات، وعليه المازني والزجاج (٣) .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٤١٢، والتذييل والتكميل ١ /١٧٦، وتمهيد القواعد ١ / ٢٥٦، والهمع ١/ ١٣٦، ١٣٧ .

وليس في كتاب سيبويه نص صريح في مذهبه هذا في الأسماء الستة، والذي وجد له في إعرابه بالحركات المقدرة وهو معرب بالحروف : المثنى والمجموع على حدّه، فلعل العلماء قاسوا رأيه في الأسماء الستة على رأيه فيما ذكر من المثنى والمجموع على حده . ينظر : تحقيق تمهيد القواعد ١ / ٢٥٦ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢/ ١٥٣، والإنصاف ١/ ١٧ . وينسب للكسائي والفراء في : تمهيد القواعد ١ / ٢٥٤، والهمع ١/ ١٣٧ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١/ ١٧، والتذييل والتكميل ١ / ١٧٧، وتمهيد القواعد ١ / ٢٥٥، والهمع ١/ ١٣٧ .

المذهب الخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف، وعليه عليُّ بن عيسى الربعيّ (١) .

المذهب السادس : أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفًا لأجل الفتحة، وعليه الأعلم وابن أبي العافية (٢) .

المذهب السابع : أَنَّهَا معربة بالتغير والانقلاب حَالَة النصب والجر، وبعدم ذَلِك حَالَة الرّفْع، وَعَلِيهِ الجرْمِي (٣) وهشام في القول الآخر (٤) .

المذهب الثامن : أن الأسماء الستة على قسمين : قسم يعرب بالحروف، وذلك أربعة أسماء : أخوك، وأبوك، وحموك، وهنوها .

وقسم يعرب بالحركة المقدرة في حروف العلة، وذلك : فوك، وذو مال، وهذا مذهب ابن الطراوة (٥) والسهيلي (٦) .

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ١ / ١٧٧، وتمهيد القواعد ١ / ٢٥٥، والهمع ١/ ١٣٧، وشرح الفارضي ص ٧٣ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ١ / ١٧٧، وتمهيد القواعد ١ / ٢٥٥، والهمع ١/ ١٣٧ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ١ / ١٧٧، وتمهيد القواعد ١ / ٢٥٣، والهمع ١/ ١٣٧ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ١ / ١٧٧، وتمهيد القواعد ١ / ٢٥٣ .

(٥) شرح الجمل لابن الفخار ص ٥٩ .

(٦) ينظر : نتائج الفكر ص ٨٠، ٨١، والتذييل والتكميل ١/ ١٧٨، وارتشاف الضرب ٢ / ٨٣٨، وتمهيد القواعد ١ / ٢٥٦، وشرح ألفية ابن معط – السفر الأول / المجلد الأول ص ٢٤٨، والهمع ١٣٨/١، ونتائج التحصيل الجزء الأول – المجلد الأول ص ٣١٣ .

رأي الرندي :

يرى الرندي أن الأسماء الستة في إعرابها على قسمين، فقد قرّر ما ذهب إليه ابن الطراوة والسهيلي .

وحجتهم في هذا التقسيم : أنه لو جُعِل الحرف في (فوك، وذو مال) علامة إعراب كان زائدًا، فيبقى الاسم على حرف واحد، وفي باقيها يكون الإعراب بالحروف ؛ لكون الكلمة تبقى على حرفين .

والجواب : أن هذه دعوى لا دليل عليها، والأولى في هذا الحرف أن يكون من أصل الكلمة، والزيادة على خلاف الأصول، وهذه الأسماء الستة من باب واحد، فإجراؤها كلها على أسلوب واحد واجب (١) .

وممن نسب إليه القول بذلك : أبو حيان، وناظر الجيش، وأبو جعفر الرعيني، والسيوطي، والدلائي (٢) .

والمختار في إعراب الأسماء الستة : أنها معربة بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات ؛ " وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة " (٣) .

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٠ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ١/ ١٧٨، وارتشاف الضرب ٢ / ٨٣٨، وتمهيد القواعد ١ / ٢٥٦، وشرح ألفية ابن معط – السفر الأول / المجلد الأول ص ٢٤٨، والهمع ١٣٨/١، ونتائج التحصيل الجزء الأول – المجلد الأول ص ٣١٣ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٤٣ .

المسألة الثالثة : سبب جرِّ الاسم الذي لا ينصرف إذا أُضِيف أو اقترن بـ (أل)

محلُّ إعراب الاسم الذي لا ينصرف الفتحة في موضع الجر إذا لم يضف أو يقترن بـ (أل)، فإن أُضيف أو قرن بـ (أل) جُرَّ بالكسرة (١)، وقد اختلف النحويون في تعليل ذلك، ومن هذه التعليلات :

التعليل الأول : قال سيبويه : " وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألفَ واللام أو أضيف انجرَّ ؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، ودخل فيها الجر كما يَدخلُ في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمِنوا التنوينَ " (٢) .

وقال أيضًا : " واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته أو أدخلتَ فيه الألف واللام، وذلك أنَّهم أمِنوا التنوين، وأجروه مجرى الأسماء"(٣) .

ومعنى كلامه : أن السبب في ذلك أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين، والاسم إذا دخله التنوين ينجرّ، فكذلك إذا دخله ما يعاقبه ؛ لأن العرب قد تحكم للمعاقِب بحكم المعاقَب، واختار هذا التعليل الإمام عبد القاهر وابن عصفور والأبذي وابن الفخار (٤)، " لأنه علل ذلك بأنها

---

(١) ينظر : ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي للأستاذ الدكتور / عبد العظيم فتحي خليل ص ٢٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٢، ٢٣ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٢١ .

(٤) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٦٦، ٩٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٢٢، وشرح الجزولية ٣ / ٢٥٨، وشرح الجمل لابن الفخار ص ٨٩٤ .

أسماء أُدخِلَ عليها ما يدخل على المنصرف، وأمِنوا التنوين، أي : في حال أن التنوين مأمون، أي : غير مراد لأجل معاقبه، وهو الألف واللام والإضافة " (١) .

التعليل الثاني : قال المبرد : " وكل مَا لا ينْصَرف إِذا أدخلت فِيهِ ألفا ولاما، أَو أضفته انخفض في مَوضِع الْخَفْض ؛ لِأَنَّهَا أَسمَاء امْتنعت من التَّنْوِين والخفض ؛ لشبهها بالأفعال، فَلَمَّا أضيفت وَأدْخل عَلَيْهَا الْألف واللام باينت الْأَفْعَال، وَذهب شبهها بهَا ؛ إِذْ دخل فِيهَا مَا لا يكون في الْفِعْل، فَرَجَعت إِلَى الاسمية الْخَالِصَة، وَذَلِكَ قَوْلك : مَرَرْت بالأحمر يَا فَتى، ومررت بأسودكم " (٢) .

ومعنى كلامه : أن الألف واللام والإضافة من خواص الأسماء ، فإذا دخلا على الاسم الذي لا ينصرف قويا فيه جانب الاسمية وأبعداه من شبه الفعل.

ثم يدخل بعد ذلك حرفُ الجر على الاسم فيجره قد ضعّف فيه جانب الشبه الفعل فيؤثر فيه، وأما إذا دخل عليه الجار وليس فيه ألف ولام، ولا إضافة ألفاه متمكن الشبه من الفعل، فلم يؤثر فيه واحد منهما لذلك .

وهذا التعليل ردّه ابن عصفور والأبذي فذكرا أنه قد يصغر وينعت الاسم الذي لا ينصرف، ثم يدخل عليه بعد ذلك الخافض، ولا يؤثر فيه، مع أن التصغير والنعت من خواص الأسماء (٣) .

---

(١) شرح الجزولية ٣ / ٢٥٨ .

(٢) المقتضب ٣ / ٣١٣ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٢٢، وشرح الجزولية ٣ / ٢٥٧، ٢٥٨ .

التعليل الثالث : قال ابن مالك : إنما كان ذلك ؛ لأن الاسم الذي لا ينصرف، إنما حذف منه التنوين خاصة ؛ لشبهه بالفعل، وإنما لم يخفض بالكسرة ؛ لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وَأَنَّهَا حذفت واجتزئ بالكسرة، فلما دخلت الألف واللام عليه، أو أضيف، زال التوهم، فرجعت الكسرة ؛ لزوال الموجب لحذفها (١)، واختار هذا التعليل ناظر الجيش (٢) .

قال الأبذي : " وقد يعترض عليه بـ (مررت بأفضلَ من زيد) ؛ إذ لو خفض لم يقع لبس .

وله أن يُفَصِّل بأن يقول : حُمِلَ ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس " (٣).

<u>رأي الرندي :</u>

يرى الرندي – كما نسب إليه الأبذي – أن السبب الذي لأجله كانت علامة جرّ الاسم الذي لا ينصرف إذا أُضِيف أو اقترن بـ (أل) الكسرة ؛ " لأن ما أضيف، أو كانت فيه الألف واللام قد أمِنَ فيه التنوين، من حيث كان التنوين لا يجتمع مع الإضافة، ولا مع اللام للتعريف، فلا يكون الخفض منهما مشعرا بالصرف، ولو خفض ما لا ينصرف إذا لم يكن مضافا، ولم يكن فيه ألف ولام، لتوهم أنه منصرف ؛ إذ كان الخفض مصاحبا للتنوين"(٤) .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٤١، وشرح الجزولية ٣ / ٢٥٩، والهمع ١ / ٩٢ .

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ١ / ٢٤٧ .

(٣) شرح الجزولية ٣ / ٢٥٩ .

(٤) شرح الجزولية ٣ / ٢٥٨ .

والتعليل الأظهر عندي في أن علامة جرِّ الاسم الذي لا ينصرف إذا أُضِيف أو اقترن بالألف واللام الكسرة : أنهما يعاقبان التنوين، فمن ثمَّ جرى مع الألف واللام والإضافة الحكم الذي يجري مع التنوين، فكما أن الاسم المنون يجر بالكسرة، فكذلك ما فيه الألف واللام والإضافة من هذا الضرب يُجَرُّ بالكسرة، وعليه سيبويه وغيره .

المسألة الرابعة : حكم توسط خبر (ما) منصوبًا بينها وبين اسمها

(ما) النافية إن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل (ليس)، وقد جاء القرآن الكريم بها عاملة على لغتهم، قَالَ تَعَالَى:﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ **[يوسف : من / ٣١]،** ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ **[المجادلة : من / ٢] .**

وتَمِيمٌ وقَيْسٌ وأَسَدٌ يهملونها (١) .

ولما كانت (ما) مشبَّهة بـ (ليس)، وكان المشبه لا يقوى قوة المشبه به لم تعمل إلا بشروط، منها :

١- ألا يقترن اسمها بـ(إن) الزائدة، فإن اقترن بها بطل عملها، فلا يقال : (ما إن الحقُّ ضائعًا)، بالإعمال .

٢- ألا ينتقض نفي خبرها بـ(إلا)، فإن انتقض بطل عملها، فلذلك وجب الرفع في (رسول) من قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ **[آل عمران : من / ١٤٤].**

٣- ألا يتقدم الخبر على الاسم، خلافًا للفراء (٢)، وإن كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، خلافًا لابن عصفور (١)، فإن تقدم وجب رفعه وأهملت (ما)،

(١) ينظر : لغات القرآن للفراء ص ٢٨، ومغني اللبيب ١ / ٦٥٦ .
(٢) ينظر : التصريح ١ / ٢٦٤ .

نحو : (ما قائمٌ زيدٌ)، برفع (قائم) خبر مقدم، و(زيد) مبتدأ مؤخر، ولا تقول : ما قائمًا زيدٌ، بالنصب .

وقولهم : (ما مسيءٌ مَنْ أعتبَ) (٢)، فـ(مسيء) : خبر مقدم، و(من أعتب) : مبتدأ مؤخر .

قال سيبويه : " ... فإذا قلت : (ما منطلقٌ عبدُ الله)، أو (ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ)، رفعتَ، ولا يجوز أن يكونَ مقدّمًا مثلَه مؤخَّرا، كما أنَّه لا يجوز أن تقول : (إنَّ أخوك عبدَ الله) على حدّ قولك : (إنَّ عبدَ اللهِ أخوك) ؛ لأنَّها ليست بفعل " (٣) .

فهذا نص صريح من سيبويه على أن النصب لا يكون في الخبر مقدما على الاسم .

إلا أنه قد جاء في الشعر قول الفرزدق [من البسيط] :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ** إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ (٤)

بتقديم خبر (ما) منصوبًا .

وقد أُوّل قول الفرزدق بتأويلات، منها :

---

(١) ينظر : شرح الجمل ١ / ٥٩٣، ٥٩٥ .

(٢) والمعتب : الذي عاد إلى مسرتك بعد ما ساءك، وهذا مثل يضرب لمن يعتذر لصاحبه بعد إساءته إليه . والرواية في مجمع الأمثال ٢ / ٢٨٨ : " مَا أساء مَنْ أَعْتَبَ، يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويُخْبر أنه سَيُعْتِبُ " .

(٣) الكتاب ١ / ٥٩ .

(٤) الديوان ١٨٥/١ .

١ – أنه شاذ، وهذا مفهوم كلام سيبويه، وَنَسَبَ إليه القول بالشذوذ هنا : الشلوبين وابن عصفور وناظر الجيش (١) ؛ فإنّه لم يورده مستشهدًا به، بل حكى أن بعض الناس نصب (مِثْلَهُم) ولا يُعْرَف (٢)، فقال : " وزعموا أنّ بعضَهم قال، وهو الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ** إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وهذا لا يَكاد يُعْرَف " (٣) .

قال ناظر الجيش : ويعضد كونه شاذّا تسوية سيبويه بينه وبين قول من قال : (هذه مِلْحَفَةٌ جديدة) بالتاء، وهذا قليل ؛ وذلك أن فعيلا الذي بمعنى مفعول حكمه ألا تلحقه هاء التأنيث إذا ذُكِرَ موصوفه .

وبين قول من قال : (ولات حينُ مناص) بالرفع (٤)، وهذا قليل لا يكاد يعرف (٥) .

---

(١) ينظر : حواشي المفصل ص ٢٩٤، ٢٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٣، وتمهيد القواعد ٣ / ١٢٠٤ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ / ٢٥ .

(٣) الكتاب ١ / ٦٠ .

(٤) قرأ أبو السمال : (ولاتُ حينُ) بضم التاء ورفع النون . ينظر : البحر المحيط ٧ / ٣٦٧ .

(٥) ينظر : الكتاب ١ / ٦٠، وشر ح السيرافي ٣ / ٢٧، وتمهيد القواعد ٣ / ١٢٠٤ .

٢ – أن (مثلَهم) منصوب على الحال، والخبر محذوف وهو العامل في الحال، تقديره : وإذ ما مثلهم بشر في الوجود، وهو للمازني (١) والمبرد(٢) .

وهو باطل ؛ لأن معاني الأفعال لا تعمل مضمرة، وضعف أيضا من جهة أن حذف خبر (ما) لا يحفظ من كلامهم (٣) .

٣ – قال الكوفيون : إن (مثل) هنا ظرف بمنزلة (بدل)، وحكي القالي في أماليه : هو نحوَك، بالنصب، أي : مثلك، ونصبه على الظرف (٤) .

٤ – أنه إنما ترك الخبر منصوبا مع التقديم محافظة على بقاء المعنى مع التأخير، وذلك أنه إذا قال : وإذْ ما بشرٌ مثلَهم، فهذا مدح صريح كما تقول : ما أحد مثل زيد، فلو قدمه مرفوعا فقال : وإذ ما مثلُهم بشر، لَأَوهَمَ أن (مثلهم) : مبتدأ، وبشر : خبره، فكان يكون قد أثبت لهم مماثلا، ونفى عنهم البشرية، وهذا يحتمِلُ أن يكون ذما، فلما كان رفعه مقدما يوهم قلب المدح ذما تَرَكَهُ منصوبا مع التقديم إحرازًا للمعنى المراد، وهو صريح المدح، وهذا التأويل للأعلم الشنتمري (٥) .

وَنُقِدَ بأن المدح مفهوم مما قبل هذا كما قال ابن الفخار .

---

(١) ينظر : التعليقة ١ / ٩٥، ٩٦ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤ / ١٩١، ١٩٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٣، والتذييل والتكميل ٤ / ٢٦٧ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٤، والتذييل والتكميل ٤ / ٢٦٨ .

(٥) ينظر : حواشي المفصل ص ٢٩٧، والتذييل والتكميل ٤ / ٢٦٨، وشرح الجمل لابن الفخار ص ٥١٥ .

٥ – يجوز أن يكون بعض بني تميم ينصب الخبر مقدما، وتكلم الفرزدق على لغتهم (١) .

٦ – أن (مثلَهم) مرفوع الموضع بالابتداء، ولكن بُنِيَ على الفتح لإضافته إلى مبني، ونظيره في البناء على الفتح قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات : من / ٢٣]، ألا ترى أن (مثل) في موضع رفع ؛ لأنه نعت لحق ؛ ولكنه بني لإضافته إلى مبني، وصححه ابن عصفور (٢) .

٧ – قيل (مثلهم) : ظرف مكان، والتقدير : وإذ ما مكانهم بشر، أي : في مثل حالهم، وَنُسِب لابن السراج (٣) .

وقيل : ظرف زمان تقديره : وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر، قاله أبو البقاء (٤) .

<u>رأي الرندي :</u>

أوَّل الرندي – كما نسب إليه أبو حيان (٥) – قول الفرزدق بأنه استعمل استعمل لغة غيره فغلط ؛ لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير .

أي : إنه قصد أن يتكلم باللغة الحجازية، ولم يعلم أن من شرط نصب الخبر تأخر الخبر، فأقدم على الحكم بدون شرطه فغلط .

---

(١) ينظر : حواشي المفصل ص ٢٩٦ .
(٢) ينظر : شرح الجمل ١ / ٥٩٣ .
(٣) ينظر : حواشي المفصل ص ٢٩٦ .
(٤) ينظر : إملاء ما مَنَّ به الرحمن ص ١٩٨، والتصريح ١ / ٢٦٥ .
(٥) ينظر : التذييل والتكميل ٤ / ٢٦٧ .

وهذا التأويل ذكره ابن عصفور وناظر الجيش ولم ينسباه إلى أحد (١) .

وَرُدَّ عليه : بأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته .

وَفُهِمَ من تأويل الرندي قولَ الفرزدق أنه يرى عدم جواز نصب خبر (ما) إذا توسط، وهو الصحيح الذي عليه كثير من النحويين، بل يجب الرفع، أما قول الفرزدق فالأولى تأويله على أنه شاذ .

المسألة الخامسة : حكم توسُّط الخبر بين (عسى) واسمها

(عسى) وُضِعَت للدلالة على رجاء المتكلم الخبرَ في الاستقبال (٢)، وذلك أنك تقول : (عسى زيدٌ أنْ يَحُجَّ) وهو لم يبرح من مكانه بعدُ، وإنما ترجو له ذلك مستقبلا .

وتأتي أيضًا للإشفاق، أي : الخوف، وهو يكون في المكروهات، ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل] :

عَسيتُم لدى الهيجاء تَلْقَوْن دوننا ** تَضافُرَ أعداءٍ وضعفَ نصيرِ (٣)

قال ابن مالك : " وورود (عسى) في الرجاء كثير، ووروده في الإشفاق قليل " (٤) .

وخبر (عسى) إما أن يكون مجردًا من (أن)، وإما أن يكون مقترنًا بها.

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٣، وتمهيد القواعد ٣ / ١٢٠٤ .

(٢) ينظر : التصريح ١ / ٢٧٧، وفوْح الشذا بأحكام عسى ص ١٩ .

(٣) ورد بلا نسبة في شرح التسهيل ١ / ٣٩٠، وتمهيد القواعد ٣ / ١٢٥٩ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣٩٠ .

فإن كان مجردًا من (أن) فتوسطه بين (عسى) واسمها جائز اتفاقًا، نحو : (عسى يَحُجُّ زيدٌ) (١)، وقد حكى السيوطي الاتفاق .

وإن اقْترن بـ (أنْ) فَفِي التَّوَسُّط قَولان :

القول الأول : جوازُ توسط الخبر بين (عسى) واسمها، فيجوز أن تقول: (عسى أنْ يَذْهَبَ زَيْدٌ) على أن يكون (أن يذهب) خبرًا لـ (عسى) مقدمًا، وفاعل الفعل (يذهب) ضمير يعود على اسم (عسى) المتأخر، وجاز عوده عليه مع تأخره لفظًا ؛ لأنه مقدم رتبة، و(زيد) اسم (عسى) مؤخرًا .

وهذ القول أجازه السيرافي في كتاب (الإقناع) (٢) وابن عصفور (٣) وابن الناظم (٤) .

وقد نسب أبو حيان والشيخ خالد القول بالجواز أيضًا إلى المبرد والفارسي (٥)، لكنّ نص كلامهما صريح في أن (عسى) تامة، وفاعلها (أن) مع صلتها (٦) .

(١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٩٥، والارتشاف ٣ / ١٢٢٩، ١٢٣٠، والهمع ١ / ٤٧٩ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٤ / ٣٥١، والتصريح ١ / ٢٩١، والهمع ١ / ٤٧٩ .

(٣) ينظر : المقرب ١ / ١٠٠، والهمع ١ / ٤٧٩ .

(٤) ينظر : شرح ابن الناظم ص ١١٥ .

(٥) ينظر : التذييل والتكميل ٤ / ٣٥١، والتصريح ١ / ٢٩١ .

(٦) ينظر : المقتضب ٣ / ٧٠، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٣٥٨ .

القول الثاني : منْعُ توسط الخبر بين (عسى) واسمها، وإلى هذا ذهب الزجاجي والشلوبين وابن الحاجب والأبذي والنيلي (١)، فلا يجوز في (عسى أن يذهب زيد) وأشباهه إلا أن يكون (زيد) فاعلا بـ (يذهب)، فتكون (عسى) تامة، وفاعلها (أن) مع صلتها .

والذي يجيز توسط الخبر يجيز هذا الوجه الأخير أيضًا .

وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع :

فعلى مذهب الجواز تقول : عسى أن يقوما أخواك، وعسى أن يقوموا إخوتُك، وعسى أن يخرجن الهندات ؛ لأنه خبر، والنية به التأخير.

وعلى مذهب من منع : يتحتم رفع ما بعد (أن يفعل) بالفعل، فلا يكون فيه ضمير، فتقول : عسى أن يقوم أخواك، وعسى أن يقوم إخوتُك، وعسى أن تقوم الهندات (٢) .

<u>رأي الرندي :</u>

نسب الأبذي إلى البعض، ومنهم الرندي القول بجواز توسُّط الخبر بين (عسى) واسمها، واصفًا قوله بالفاسد .

قال الأبذيّ : " وأجاز بعضهم، ومنهم الرندي : أن تكون (أن) مع الفعل خبرًا مقدمًا، و(زيد) اسم (عسى)، وهو فاسد ؛ فإنَّ ذلك هدم لصناعة العربية، فإن (عسى) قد تهيأت لترفع (أن) والفعل، وتهيأ الفعل لرفع (زيد)، فلم يكن أن تخترم هذا وتعدل إلى غيره .

---

(١) ينظر : الجمل ص ٢٠٠، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ٩٧٠، والتوطئة ص ٢٩٧، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٨١٠، ٨١١، وشرح الجزولية للأبذي ٣ / ٢٣٣، والصفوة الصفية ٣ / ٤٩، ٥٠ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٤ / ٣٥١ .

فإن قيل : فهلّا كانت (أن) والفعل سادة مسدّ الاسم والخبر، كما سدت في باب (حسبت) مسد المفعولين اللذين هما في الأصل مبتدأ وخبر من قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾ [المائدة : من / ٧١] .

قلت : هذا باطل هنا ؛ لاختلاف وضع الاسم والخبر، واتفاق وضعهما هناك " (١) .

والرندي في رأيه هذا – وهو من شراح الجمل – مخالف للزجاجي الذي قال : " فإن قدمت (أن) فقلت : (عسى أن يقوم زيد)، كان موضعها رفعًا ؛ لأن التقدير : قرب قيام زيد ... " (٢)، فلم يذكر ما أجازه الرندي .

والمختار ما قاله أبو حيان : " والحق أنه يحتاج في جواز توسيط الخبر إلى سماع من العرب، ولا يظهر ذلك إلا بأن يسمع مثل : (عسى أن يقوما الزيدان)، ولا يكون مختصًا بلغة : أكلوني البراغيث " (٣) .

وجدير بالذكر أنه يجوز في نحو : (عسى أنْ يَذْهَبَ زَيْدٌ) (٤) وجهان آخران من الإعراب إضافة إلى الوجهين السابقين :

الوجه الأول : جواز تقدير (عسى) خالية من الضمير، فتكون مسندة إلى (أن) والفعل مستغنًى بهما عن الخبر، وتكون تامة، و(عسى) وفاعلها في محل رفع خبر مقدم، و(زيد) مبتدأ مؤخر .

---

(١) شرح الجزولية ٣ / ٢٣٣، ٢٣٤ .

(٢) الجمل ص ٢٠٠ .

(٣) التذييل والتكميل ٤ /٣٥٢، وينظر : فوْح الشذا بأحكام عسى ص ١٢٤ – ١٢٩ .

(٤) وضابط هذا المثال : أن يكون بعد (أنْ) والفعل اسم ظاهر هو المسند إليه في المعنى، ويَكتفي الفعل بهذا الاسم الظاهر . ينظر : فوح الشذا بأحكام (عسى) ص ١٣٥ .

الوجه الثاني : جواز تقديرها مسندة إلى ضمير يعود على الاسم المتأخر، وتكون (أن) والفعل في موضع نصب على الخبر، فتكون ناقصة، و(عسى) واسمها وخبرها في محل رفع خبر مقدم، و(زيد) مبتدأ مؤخر(١).

المسألة السادسة : حكم حذف الفاعل وحده

لا خلاف بين النحويين في حذف الفاعل مع رافعه إذا دلّ على ذلك دليل، نحو قوله تعالى : ﴿ فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡ﴾ **[الأعراف : من / ٤٤]، أي : نعم وجدْنا ما وعدَنا ربنا حقا .**

ومن ذلك قولك : زيدًا، جوابًا لمن قال لك : مَنْ أكرمُ ؟ والتقدير : أكرم زيدًا، فحذف الفاعل مع الفعل (٢) .

ولا خلاف أيضا في منع حذفه وحده إذا لم يدل عليه دليل، وإنما الخلاف في حذفه وحده إذا دل عليه دليل على ثلاثة أقوال :

القول الأول : ذهب جمهور النحاة (٣) – وَنُسِب للبصريين (٤) – إلى أن الفاعل عمدة لا يجوز حذفه مطلقا، فإما أن يظهر في اللفظ، نحو : (قام زيد، والزيدان قاما)، وإلا فهو ضمير مستتر، راجع إما لمذكور متقدم على المسند كـ (زيد قام)، ففي (قام) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى (زيد) المذكور قبله .

---

(١) ينظر : التصريح ١ / ٢٩٠، ٢٩١، وفوح الشذا بأحكام (عسى) ص ١٣٥ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ١٢١، والتذييل والتكميل ٦ / ٢١٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٧٩، والمقتضب ٣ / ٧٢، والمسائل الحلبيات ص ٢٣٨، والتصريح ١ / ٣٩٩، وشرح الأشموني ٢ / ٦٤ .

(٤) ينظر : شرح الجزولية للأبذي ٣ / ١٠ .

أو راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير، كقوله – صلى الله عليه وسلم – : " لاَ يَزْنِى الزَّانِى حِينَ يَزْنِى وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ" (١) .

ففي (يشرب) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى (الشارب) الدال عليه (يشرب) بالالتزام، أي : ولا يشرب هو، أي : الشارب .

أو راجع لما دل عليه الكلام، أو دل عليه الحال المشاهدة .

فالأول : كقوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ [القيامة: ٢٦] .

ففي (بلغت) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى (الروح) الدال عليها سياق الكلام، أي : إذا بلغت هي، أي : الروح .

والثاني : نحو قول العرب : (إذا كان غدًا فائتني) (٢)، أي : إذا كان هو، أي : ما نحن الآن عليه من سلامة في غد .

وقول سوار بن المضرب – حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه – [من الطويل] :

فإن كَانَ لا يُرضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي ** إِلَى قَطَرِي لا إخالُكَ رَاضِيَا (٣)

أي : فإن كان هو، أي : ما تشاهده مني .

وإنما لم يجز حذف الفاعل ؛ لأنه لا يخلو أن يُحْذفَ حذف اقتصار – أي: لغير دليل –، أو حذف اختصار – أي : لدليل – .

---

(١) صحيح مسلم – حديث رقم (٢١١) ١ / ٥٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٢٤ .

(٣) ينظر : الخصائص ٢ / ٤٣٣، وشرح الجزولية للأبذي ٣ / ١٠، وتمهيد القواعد ٤ / ١٦٠٦، والمقاصد النحوية ٢ / ٩١٢ .

أما حذف الاقتصار فإنه لا يتصور ؛ لأنك لو قلت : (قام) ولم تذكر الفاعل ولا أردته تقديرًا لكان ذلك غير مفيد ؛ لأنه لفظ مفرد .

وأما حذف الاختصار فلم يجز ؛ لأن العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد بدليل :

١ – إسكانهم آخر الفعل، نحو : (ضربْت) ؛ لئلا تتوالى أربعة أحرف بالتحريك، وذلك لا نظير له في الكلام .

٢ – أنهم جعلوا إعراب الفعل في الأمثلة الخمسة بعد الفاعل، نحو : (يذهبان) ؛ لأنه معه كالشيء الواحد، والإعراب إنما يكون في آخر حرف من الكلمة .

٣ – أنهم نسبوا إلى الفعل والفاعل، فقالوا في (كنتُ) : (كُنْتِيّ)، وهم ينسبون أبدا إلى صدر الجملة، كقولهم في (تأبط شرًا) : تأبّطِيّ .

فهذا يدل على شدة اتصال الفاعل بفعله فلا ينبغي أن يحذف الفاعل (١).

القول الثاني : ذهب الكسائي (٢) إلى جواز حذف الفاعل وحده دون فعله لدلالة المعنى عليه، ومذهبه مشهور في ذلك في باب التنازع، نحو :

---

(١) ينظر : شرح الجزولية للأبذي ٣ / ١٠، ١١، والتذييل ٦/ ٢١٧ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ / ٨٢، والمسائل الحلبيات ص ٢٣٧، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢، و٣ / ١١٧، وشرح الجزولية للأبذي ٣ / ١٠، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٠، والتذييل ٦/ ٢١٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٥٨٥، والمقاصد الشافية ٢ / ٥٥٠، والتصريح ١ / ٣٩٩، وشرح الأشموني ٢ / ٦٣ .

(ضربني وضربتُ الزيدين) (١)، ورجحه هشام من الكوفيين (٢) والسهيلي (٣)، وابن مضاء (٤) .

فالفاعل محذوف من (ضربني) ؛ إذ لا يجوز عنده الإضمار فيه، فلا يقول : ضربوني وضربتُ الزيدين، بل يُوجِبُ حذف الفاعل، كما قال علقمة بن عبدة [من الطويل] :

تَعَفَّقَ بالأَرْطى لها وأرادها ** رِجالٌ فبذَّتْ نَبْلُهم وكَليبُ (٥)

وأجاز الكسائي حذفه في غير ذلك مستدلا بما سبق ذكره من أدلة في القول الأول .

واحتُج له : بأن حذف الاختصار لا يخرج الكلام إلى غير الإفادة، فكان كالمفعول .

ولأن الاختصار يكون في المتلازمين كالمبتدأ والخبر، فكذلك هنا .

واستدل الكسائي على جواز حذفه بقول الشاعر :

فإن كَانَ لا يُرضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي ** إِلَى قَطَرِي لا إخالُكَ رَاضِيَا

قال : ففاعل (يرضي) محذوف، تقديره : لا يرضيك شيء .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ١٧٤، والتذييل ٦/ ٢١٧، و ٧ / ١٠٣، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٢٤، و٤ / ٢١٤٣، ٢١٤٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٤٣ .

(٣) ينظر : التذييل ٦/ ٢١٧، و٧ / ١٠٣ .

(٤) ينظر : الرد على النحاة ص ٨٧ .

(٥) ينظر : الرد على النحاة ص ٨٧، وشرح التسهيل ١ / ١٢٧، و٢ / ١٧٤، وتمهيد القواعد ١ / ٤٦٦، والمقاصد الشافية ٢ / ٥٥٠، و٣ / ١٩٤ .

وردّه المانعون بأنه لا حجة فيه ؛ لاحتمال أن يكون أضمر لدلالة ما تقدم عليه من قولك (يُرضي)، كأنه قال : لا يرضيك مُرْضٍ، أو لأنه قد علم على من يعود، كأنه قال : لا يرضيك هو، أي : شيء (١) .

- وخص ابن أبي الربيع حذف الفاعل في باب التنازع فقط، قال : " وذهب الكسائي إلى حذف الفاعل ولم يُدّع حذفه في غير هذا الموضع، وأجرى العمدة هنا مجرى الفضلة، ولا خلاف في حذف الفضلة " (٢) .

وهذا مخالف لما نص عليه النحاة – كأبي حيان – من تجويزه لحذف الفاعل مطلقا في باب التنازع وغيره .

القول الثالث : ذهب أبو حيان وابن هشام – في القطر – والصبان (٣) إلى أنه لا يجوز حذف الفاعل في الغالب، ويستثنون حذفه لداع يقتضي الحذف، ومن مواضع ذلك :

١ – الاستثناء الناقص، نحو : (مَا قَامَ إلا هِنْد) ؛ لأن مَا بعد إِلَّا لَيْسَ الْفَاعِل فِي الْحَقِيقَة وَإِنَّمَا هُوَ بدل من فَاعل مُقَدّر قبل إلا، وَذَلِكَ الْمُقدر هُوَ الْمُسْتَثْنى مِنْهُ، وَهُوَ مُذَكّر، فَلذَلِك ذكر الْعَامِل، وَالتَّقْدِير : مَا قَامَ أحد إِلَّا هِنْد .

٢ – فَاعل الْمصدر، كَقَوْلِه تَعَالَى : ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ١٥ ﴾ **[البلد]، تَقْدِيره : أَو إطعامه يَتِيما .**

---

(١) ينظر : شرح الجزولية للأبذي ٣ / ١٠، والتذييل ٦ / ٢١٧ .

(٢) الكافي في الإفصاح ٢ / ٦٠٨ .

(٣) ينظر : التذييل ٦ / ٢١٨، وشرح قطر الندى ص ١٨٣، ١٨٤، وحاشية الصبان ٢ / ٦٣ .

٣ – فِي بَاب النِّيَابَة، كقوله تعالى : ﴿ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ **[البقرة: من / ٢١٠]، أَصله – وَالله أعلم – : وَقضى الله الْأَمر .**

٤ – فَاعل (أفعل) فِي التَّعَجُّب إِذا دل عَلَيْهِ مقدم مثله، كَقَوْلِه تَعَالَى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ **[مريم : من / ٣٨]، أَي : وَأبْصر بهم، فَحذف (بهم) من الثَّانِي لدلالة الأول عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي مَوضِع رفع على الفاعلية عِنْد الْجُمْهُور .**

<u>رأي الرندي :</u>

قال الأبذي في باب التنازع : " وقوّى السهيلي وأبو علي الرندي – تلميذه – مذهب الكسائي قال : إذا عُلم الفاعل قد يحذف ؛ لفهم المعنى، كما يحذف المبتدأ تارة والخبر أخرى، وكل واحد منهما – أعني من المبتدأ والفاعل – مُحَدّثٌ عنه في المعنى .

واستدلا بقول الشاعر – وهو علقمة بن عبدة – :

تَعَفَّقَ بالأرْطى لها وأرادها ** رِجالٌ فبذَّتْ نَبْلَهم وكَلِيبُ

قال : فـ (رجال) لا يخلو من أن يكون مرفوعا بـ (تعفق) أو بـ (أراد)، فإن جعلته مرفوعا بـ (أراد) ؛ انبغى أن يقول : تعفقوا ؛ لأنه ضمير الجماعة فيبرز، وإن جعلته مرفوعا بالأول وهو (تعفق) ؛ انبغى أن يقول : وأرادوها " (١) .

والظاهر من كلام الأبذي أنهما – أي : السهيلي والرندي – يريان حذف الفاعل في باب التنازع فقط تمسكا بقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بالأرْطى لها وأرادها ** رِجالٌ فبذَّتْ نَبْلَهم وكَلِيبُ

(١) شرح الجزولية ٣ / ١١، ١٢ .

إذ لم يقل : تعفقوا، ولا : أرادوا .

أما في غير ذلك فلا، قال السهيلي : الفاعل لا يحذف ؛ لأن الفعل قد بني للدلالة عليه، فإذا لم يكن مذكورا في اللفظ فإنه يضمر (١) .

ويدل على ذلك أن أبا حيان أيضا (٢)، قد نسب إليه أنه يوجب حذف الفاعل في باب التنازع إذا أعمل الثاني وكان الأول طالب مرفوع، وأنه تابع في ذلك الكسائي وهشام .

ورأي الكسائي هو الأجدر بالقبول ؛ لأن كون الفاعل عمدة ليس مبرِّرًا للقول بوجوب ذكره، فإن المبتدأ والخبر عمدتان أيضًا، ومع ذلك يمكن حذف أحدهما متى فُهِمَ المعنى ودلّ على المحذوف دليل، فلماذا الرفض القاطع لحذف الفاعل ؟ – مع فهم المعنى ووجود الدليل عند حذفه – ولدينا قاعدة عامة يفهم منها أن كل ما يعلمُ من الجائز حذفه، وهي : (وحذف ما يعلم جائز) (٣)، على أن النحاة أنفسهم ذهبوا إلى أن الفاعل يحذف اطّرادًا في مواضع، وقد ذكرتُ بعضًا منها (٤) .

---

(١) ينظر : نتائج الفكر ص ٥٦ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٤٣، ٢١٤٤ .

(٣) ألفية ابن مالك ص ١٨ .

(٤) ينظر : الفائق في النحو والصرف ص ١٩ .

المسألة السابعة : حكم تقديم الفاعل في مثل : (ضَرَبَ القومُ بعضُهم بعضًا)

يجب تقديم الفاعل على المفعول في مواضع (١)، ومن ذلك الموضع الذي معنا، وقد تفرد السهيلي بذكره .

وحاصل كلامه فيه : أنه لا يجوز تأخير الفاعل في نحو : (ضَرَبَ بعضُهم بعضًا)، وهذا مما استدركه على النحاة، وقد مثّل للمسألة أولا بهذا المثال : (ضَرَبَ القومُ بعضُهم بعضًا) حتى يبين مرجع الضمير .

والسر في وجوب تقديم الفاعل : أنه أهم، وقد زاد اهتمامهم وتضاعف باتصاله بالضمير الذي لا بد منه، فَبَعْدَ أن كانت الحاجة إلى الفاعل مرة، صارت الحاجة إليه مرتين .

وبَيّنَ أنهم لم يحذفوا الضمير من الفاعل ويضيفوه إلى المفعول، فيقولوا : (ضرب بعضٌ بعضَهم) ؛ لقرب الفاعل من الضمير، وأنه عمدة في الكلام لا غنى عنه، وأما المفعول ففضلة فهو أولى بأن يحذف معه .

وإذا كان أحدهما مفعولا والآخر مجرورًا، نحو : (خلطتُ القومَ بعضَهم ببعضٍ)، فالمفعول يجب تقديمه وإضافته إلى الضمير ؛ لأن رتبة المفعول ههنا التقديم على المجرور، كما كانت رتبة الفاعل التقديم على

---

(١) كأن يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول، نحو : (ضرب موسى عيسى)، فـ(موسى) فاعل، و(عيسى) مفعول، ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر . ينظر : التصريح ١/ ٤١٢، والهمع ١ / ٥٨٠ .

المفعول، فحق الضمير العائد على الكل أن يتصل بما هو بتقديمه أهمّ(١).

وأوضَحَ الدكتور / البنا كلام السهيلي بأن القرآن الكريم على هذا، ومن شواهد تقديم الفاعل على المفعول : قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ **[البقرة : من / ٢٨٣]،**

﴿ وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا ﴾ **[آل عمران : من / ٦٤]،** ﴿ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ **[العنكبوت : من / ٢٥] .**

وكذلك في صورة البدل فهو مقدم على المفعول، قال تعالى : ﴿ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾**[فاطر : من / ٤٠] .**

ومن تقديم المفعول على المجرور قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً ﴾ **[الفرقان : من / ٢٠] .**

وقد تحدث الأبذيّ والشاطبيّ عن هذه المسألة أيضًا فقالا : ومن لزوم تقديم المرفوع وتأخير المفعول، نحو : (ضرب القومُ بعضُهم بعضًا)، وعلتهما في ذلك : لئلا تفصل بين البدل والمُبدَلِ منه (٢) .

وهذه المسألة نقلها ابن القيم – المتوفى سنة ٧٥١ هـ – في البدائع عن السهيلي ولم يَعْزها إليه ؛ ففكرتها من كلام السهيلي نفسه مع تصرف يسير، إذ قال : " قولك : (ضربَ القومُ بعضُهم بعضًا)، هذه المسألة مما

---

(١) ينظر : نتائج الفكر ص ١٣٤، ١٣٥، وأبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص ٣٩٢، ٣٩٣ .

(٢) ينظر : الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية ١ / ٤٢٩، والمقاصد الشافية ٢ / ٦١٧ .

لم يدخل تحت ضبط النحاة ما يجب تقديمه من الفاعلين، فإن كلاهما ظاهر إعرابه وتقديم الفاعل متعين ... " (١) .

رأي الرندي :

نسب أبو حيان والسيوطي إلى الرندي أنه لا يجوز تقديم المفعول في مثل : (ضَرَبَ القومُ بعضُهم بعضًا) .

قال أبو حيان : " وذكر الرندي، والبَهاري (٢) أنه لا يجوز تقديم المفعول في مثل : (ضَرَبَ القومُ بعضُهم بعضًا) ؛ لأن الفاعل مفسر له " (٣) .

وقال السيوطي : " وتأخيره – أي : ويجب تأخير المفعول – ... قَالَ الرندي : (وضَرَبَ القومُ بعضُهم بعضًا) " (٤) .

والحقُّ أن ما نُسِبَ إلى الرندي ذَكَرَهُ شيخُه السهيليُّ قبله تفصيلا .

المسألة الثامنة : لزوم تقديم الفاعل أو المفعول على حسب المقصد عند الحصر بـ (إنما)

هذه المسألة من المسائل التي نبَّه عليها السهيلي في نتائج الفكر، فقد ذكر أن هناك مسألة يقدم فيها الفاعل على المفعول، فإن أخر انعكس المعنى، واختلف المقصد والمغزى، مثل أن يكون قبل الفعل (إنما)، نقول : (إنما يأكل زيدٌ الخبزَ)، فحققت ما يتصل ومحقت ما ينفصل، وهذه

---

(١) بدائع الفوائد ١ / ١٣٤، ١٣٥ .

(٢) هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى، أبو إسحاق البَهاري - بفتح الباء الموحدة – النحوي، له في النحو : إملاء المنتخل، وهو شرح على كتاب الجمل كما ذكر أبو حيان في آخر الارتشاف ٥ / ٢٣٧٣ . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ١ / ٤٠٧ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٧١ .

(٤) الهمع ٢ / ٧، ٨ .

عبارة أهل سمرقند في (إنما)، يقولون : إنها وضعت لتحقيق المتصل وتمحيق المنفصل (١) .

وتلخيص هذا الكلام : أنها نفي وإثبات، فأثبت لـ (زيد) أكل الخبز المتصل به في الذكر، ونفيت ما عداه، فمعناه : ما يأكل زيد إلا الخبز .

فإن قدمت المفعول ههنا فقلت : (إنما يأكل الخبزَ زيدٌ)، اختلف المعنى، وانعكس مقصد الكلام، فكأنك قلت : ما يأكل الخبزَ إلا زيدٌ .

فهذه المسألة تخالف المسائل التي يقدم فيها الفاعل على المفعول والعكس ؛ لأن المعنى فيها واحد لا يختلف قدمت أو أخرت، والمعنى في هذه المسألة مختلف .

ألا ترى أن معنى قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ **[فاطر : من / ٢٨] ليس كقولك : (إنما يخشى العلماءُ اللهَ) ؛ لأنك إذا أخرت نفيت الخشية من غير العلماء، وإذا قدمت الفاعل نفيت الخشية أن تتعلق بغير الله – سبحانه وتعالى –، وهذا واضح لا خفاء به عند التأمل(٢) .**

---

(١) وفي العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى ١ / ٢٠٥ – ٢٠٨ : " و(إنما) للحصر ... وقال بعض أهل خراسان : (إنما) لإثبات ما اتصل به ونفي ما عداه، ومنهم من قال : لتحقيق المتصل به، وتمحيق المنفصل عنه، ويرجع معنى الجميع إلى ما ذكرته من الحصر " . وهذا مذهب الجمهور من أهل اللغة والأصول في إفادتها الحصر . ينظر : الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ١ / ١٦٨، والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس ص ٩٦٩، ورياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام ٤ / ٣٥٣، والبحر المحيط في أصول الفقه ٥ / ١٨٤ .

(٢) ينظر : نتائج الفكر ص ١٣٤، ١٣٥ .

وقد أوضح الإمام عبد القاهر السر في تقديم لفظ الجلالة فقال : " ... أن تقديمَ اسمِ الله – تعالى – إنما كانَ لأجْلِ أنَّ الغرضَ أن يبيَّن الخاشونَ مَنْ هُمْ، ويُخْبَر بأنهم العلماءُ خاصَّةً دونَ غيرهم .

ولو أُخِّر ذِكْرُ اسمِ الله وقُدِّم العلماءُ فقيلَ : (إنَّما يخشَى العلماءُ اللهَ)، لصارَ المعنى على ضدِّ ما هو عليه الآن، ولصارَ الغرَضُ بيانَ المَخْشيِّ مَنْ هو، والإخبارُ بأنه اللهُ – تعالى – دونَ غيرِه، ولم يَجِبْ حينئذٍ أن تكونَ الخَشْيَةُ مِنَ الله – تعالى – مقصورةً على العلماءِ، وأن يكونوا مَخْصوصين بها كما هو الغرضُ في الآية، بل كان يكونُ المعنى أنَّ غيرَ العلماء يَخشَوْن اللهَ – تعالى –أيضًا، إلاَّ أنَّهم مع خَشْيتهم اللهَ – تعالى – يخشَوْنَ معه غيرَه، والعلماءُ لا يَخْشَونَ غيرَ الله تعالى .

وهذا المعنى وإنْ كانَ قد جاءَ في التنزيلِ في غيرِ هذه الآية كقولهِ تعالى : ﴿ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب : من /٣٩]، فليس هو الغرض في الآية، ولا اللفظُ بمُحْتملٍ له ألبتَّة، ومَنْ أجازَ حَمْلَها عليه كان قد أبطَلَ فائدةَ التقديمِ، وسوَّى بينَ قولِه تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾، وبينَ أنْ يُقالَ : (إنما يخشى العلماءُ اللهَ)، وإذا سوَّى بينهُما، لَزِمَه أن يسوِّيَ بين قولِنا : (ما ضَرَبَ زيداً إلا عمرو)، وبينَ : (ما ضرَب عمرو إلاَّ زيداً)، وذلك ما لا شُبْهَةَ في امتناعه " (١) .

وقال أيضًا : الاختصاص يَقعُ مع (إنما) في المؤخَّر من الفاعل والمفعولِ دونَ المقدَّمِ، فإذا قلت : (إنما ضرَب زيدًا عمروٌ)، كان الاختصاصُ في الضاربِ، وإذا قلتَ : (إنما ضربَ عمروٌ زيدًا)، كان

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٣٨، ٣٣٩ .

الاختصاصُ في المضروبِ، ولا يَجوزُ أنْ يستويَ الحالُ بينَ التقديم والتأخيرِ مع (إنما) (١) .

وهذه المسألة نقلها محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية (٢) عن السهيلي ولم يَعْزها إليه ؛ ففكرتها من كلام السهيلي نفسه مع تصرف يسير .

رأي الرندي :

نقل الأبذي هذه المسألة عن الرندي في شرحه قائلا : " وقال الرندي : (إنما ضرب زيدٌ عمرًا)، و (إنما ضرب عمرًا زيدٌ) هذان معنيان، فيلزم في أحدهما تقديمُ الفاعل وفي الآخر تقديمُ المفعول، على حسب ما تقصد، فالمعنى الذي يُوجِب تقديم الفاعل كونه ثابتًا متحققًا والمفعول متنازع فيه، فلو قدَّمتَ المفعول صار ثابتًا متحققًا والفاعل متنازع فيه .

وإذا قلت : (إنما ضرب عمرًا زيدٌ) فإن المفعول هو الثابت المتحقق والفاعل متنازع فيه، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾، **ولو قيل في الكلام : (إنما يخشى العلماءُ من عباده اللهَ) لانعكس المعنى ؛ لأن المقصود في الآية أن لله عبادًا يخشونَه، فثبتت الخشيةُ لله، وبقي أصل الخشية في حكم المتنازع فيه، فلو قُدِّمَ الفاعلُ لانعكسَ المعنى في الآية، والله أعلم " (٣) .**

والحقُّ أن ما قاله الرندي ليس من بنات أفكاره، بل هو مسبوق بما قاله الإمام عبد القاهر الجرجاني، وبما ذكره شيخُه السهيليُّ .

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز ص ٣٤٠ .

(٢) ينظر : بدائع الفوائد ١/ ١٣٥ .

(٣) شرح الجزولية ١ / ٤٢٩ .

وبيان ما نُسب للرندي من قول على النحو الآتي :

أن نحو : (إنما ضرب زيدٌ عمرًا) معناه : انحصار ضرب زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضروبًا لشخص آخر، وهذا معنى قول الرندي في هذا المثال : " ... فالمعنى الذي يُوجِب تقديم الفاعل كونه ثابتًا متحققًا والمفعول متنازع فيه " .

فإذا قدمت المفعول فقلت : (إنما ضرب عمرًا زيدٌ) اختلف المعنى، أي : جاز أن يكون زيد ضاربًا لشخص آخر، ولم يجز أن يكون عمرو مضروبًا لشخص آخر (١)، وهذا معنى ما أراده الرندي بقوله : " ... فلو قدَّمتَ المفعول صار ثابتًا متحققًا والفاعل متنازع فيه " .

وقد أوضح الرندي أيضًا بأن القرآن الكريم عندما جاء بتقديم المفعول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ ؛ فلأن المقصود في الآية أن الخَشْيَةَ مِنَ الله – تعالى – مقصورة على العلماءِ .

فلو قُدِّمَ الفاعل في الكلام وقيل : (إنما يخشى العلماءُ من عباده اللهَ) لانعكسَ المعنى في الآية، فالمعنى : ثبوت خشية العلماء لله – تعالى – دون غيره، وغير العلماء يخشَوْن الله – تعالى – أيضا، إلا أَنَّهم مع خَشيتهم اللهَ – تعالى –يخشَوْنَ معه غيره .

وهذه المسألة تظهر عناية الرندي بالمعنى، وأن له أثرًا في النحو ؛ وذلك عندما قال : (إنما ضرب زيدٌ عمرًا)، و (إنما ضرب عمرًا زيدٌ) هذان معنيان، فيلزم في أحدهما تقديمُ الفاعل وفي الآخر تقديمُ المفعول، على حسب ما تقصد .

<u>المسألة التاسعة : إنابة المجرور بحرف غير زائد عن الفاعل</u>

---

(١) ينظر : التصريح ١ / ٤١٣، والهمع ١ / ٥٨١ .

لا خلاف في إنابة المجرور بحرف زائد، وأنه في محل رفع، نحو (أحد) في قولك : مَا ضُرِبَ مِنْ أحدٍ (١) ؛ لأن الجر بالحرف الزائد كلا جر (٢).

فإن جُرَّ بغير زائد ففيه أقوال :

القول الأول : أَن النائب هو المَجْرُور في نحو : (مُرّ بزيدٍ)، وهو في محل رفع، والحرف وَصَلَ معنى الفعل الذي هو المرور إليه، كما تقول في نحو : (مررتُ بزيدٍ) : إن الذي في محل النصب إنما هو المجرور، والباء موصلة العامل إليه، وهذا قول الجمهور (٣)، ونسبه أبو حيان والأشموني للبصريين (٤)، وقد جرى ابن مالك في نظمه على مذهبهم، قال :

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أوْ مِنْ مَصْدَرِ ** أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنَيابَةٍ حَرِي (٥)

فالنائب هو المجرور لا الحرف ولا المجموع، وكلام الناظم على حذف مضاف، تقديره : أو مجرور حرف جر بنيابة حري (٦)، وقال به ابن هشام في أوضح المسالك (٧) واختاره ناظر الجيش (٨) .

---

(١) ينظر : الهمع ١/ ٥٨٧، وحاشية الصبان ٢ / ٩٥ .

(٢) ينظر : التصريح ١ / ٤٢٥ .

(٣) ينظر : تمهيد القواعد ١٦٢٠/٤، والتصريح ١ / ٤٢٢، والهمع ١/ ٥٨٧، وحاشية الصبان ٢ / ٩٥ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٦، وشرح الأشموني ٩٦/٢ .

(٥) ألفية ابن مالك ص ٢٦ .

(٦) ينظر : شرح الأشموني ٢/ ٩٢، ٩٧ . أما المكودي فقال في شرحه ص ٨٩ : " أو حرف جر : يعنى مع مجروره " .

(٧) ينظر : أوضح المسالك ١٢١/٢ .

(٨) ينظر : تمهيد القواعد ١٦٢٠/٤ .

القول الثاني : أن النائب مجموع الجار والمجرور، وهو ظاهر كلام ابن مالك في الكافية والتسهيل (١)، وتبعه ابن هشام في شرح الشذور (٢) .

.

قال أبو حيان : " وقول ابن مالك : إن الجار والمجرور هو المقام مقام الفاعل، لم يذهب إليه أحد، أعني أن يكون الذي يقام هو الجار والمجرور معًا " (٣) .

وحمل ناظر الجيش كلام ابن مالك على التجوّز فقال : " ولكن المصنف تجوّز فجعل النيابة للجار والمجرور معا (٢)، ولا شك أنهما في الصورة هما القائمان مقام الفاعل فكان ذلك هو الحامل له على التجوّز، وليس هذا الأمر مما يخفى على أضعف الناظرين في كلام النحاة، فما ظنك بالمصنف صاحب النظر العالي رحمه الله تعالى؟! " (٤) .

القول الثالث : أَن النَّائِب ضمير مُبْهَم مستتر فِي الفِعْل، وَجُعِلَ ضميرًا مُبْهما ؛ ليتحمل مَا يدل عَلَيْهِ الفِعْل من مصدر أَو ظرف مَكَان أَو زمَان ؛ إِذْ لا دَلِيل على تعْيين أَحدهَا، وَعَلِيهِ الكسائي وهِشَام (٥) .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٨، وشرح التسهيل ٢ / ١٢٦ .

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب ص ٢١١ .

(٣) التذييل ٣ / ١٣٣٧ .

(٤) تمهيد القواعد ٤/١٦٢٠ .

(٥) ينظر : التذييل ٦/ ٢٣١، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٦،، وتمهيد القواعد ٤ / ١٦٢١ . ونسب لهشام فقط في : الهمع ١/ ٥٨٧، وحاشية الصبان ٢ / ٩٥ .

القول الرابع : أن النَّائِب حرف الْجَرّ وَحده، وَأَنه فِي مَوضِع رفع في نحو : (مُرّ بزيد)، بناء على أنه في موضع نصب في قولك : (مَرّ بكرٌ بزيدٍ)، وَعَلِيهِ الْفراء (١) .

القول الخامس : أَن النَّائِب ضمير عَائِد على المصدر المَفْهُوم من الفِعل، وَالتَّقْدِير في نحو : (سير بزيد) : سير هُوَ، أَي السّير، والمجرور في موضع نصب، وَعَلِيهِ ابن درسْتوَيْه والسهيلي (٢) .

<u>رأي الرندي :</u>

ذهب الرندي إلى أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، وهذا الرأي سبقه إلى القول به ابن درستويه والسهيلي .

وممن نسب إليه هذا القول : أبو حيان وابن هشام والشاطبي والأزهري والسيوطي والأشموني والصبان (٣) .

وقد استدل السهيلي وتلميذه أبو علي الرندي على أن المجرور لا ينوب عن الفاعل بعلل :

١ – أن المفعول الذي لم يسمّ فاعله إذا تقدم كان مبتدأ، كما أن الفاعل إذا تقدم صار مبتدأ، وأنت لا تقول : بزيد سير ؛ فيكون (بزيد) مبتدأ، فإذا وجد من كلام العرب (سير بزيد) جعل المقام مقام الفاعل ضمير المصدر .

---

(١) ينظر : المصادر السابقة، وتمهيد القواعد ٤ / ١٦٢٠ .

(٢) ينظر : التذييل ٦ / ٢٢٨، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٧ .

(٣) ينظر : التذييل ٦ / ٢٢٨، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٧، وأوضح المسالك ٢ / ١٢١، والمقاصد الشافية ٣ / ٣٧، والتصريح ١ / ٤٢٢، والهمع ١ / ٥٨٥، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/٩٥، ٩٦ .

٢ – أنه لا يتبع على المحل بالرفع، فلا يقال : سِير بزيد العاقلُ، ولو كان المجرور نائبًا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع .

٣ – أن المجرور قد يتقدم على عامله، كقول الله تعالى : ﴿ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ **[الإسراء : من / ٣٦] أي : مسؤولا عنه، فلو كان (عنه) هو النائب لما تقدم على عامله وهو (مسئولا)، والفاعل لا يتقدم على عامله، فنائبه كذلك إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل .**

٤ – أن الفعل لا يؤنث للمجرور المؤنث إذا ناب عن الفاعل في نحو : (سير بهند)، وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فإن الفعل يؤنث له نحو : ضربت هند (١) .

والمختار في المسألة : أن النائب عن الفاعل هو المجرور وحده، ويكون في محل رفع، كما لو كان الجار زائدًا، لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فصحّ نيابته عن الفاعل .

ويدل على نيابة المجرور قول العرب : (سير بزيد سيرًا) بنصب المصدر، فأنابوا المجرور، ولم ينيبوا المصدر لإبهامه، بل أَبْقَوْهُ منصوبًا، ولو أنابوه لرفعوه، وإذا لم يَنُب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع ؛ لكونه أشد إبهامًا منه (٢) .

(١) ينظر : التذييل ٦ / ٢٢٩، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٧، وتمهيد القواعد ٤ / ١٦٢١، والتصريح ١ / ٤٢٣ .

(٢) ينظر : التصريح ١ / ٤٢٣ .

المسألة العاشرة : من شروط نصب المفعول له

المفعول له – ويسمى أيضًا المفعول لأجله، ومن أجله – هو : ما فعل لأجله فعل، نحو : (جئت رغبةً فيك)، فـ(رغبة) : اسم فُعِل لأجله فعل وهو المجيء، وحكمه النصب بشروط، ومما نُسِب للرندي منها :

١ – أنه لا يكون إلا مصدرًا .

٢ – أنه لا يكون معناه إلا مخالفًا للفعل الذي قبله، فلا يكون من جنسه ؛ لأن الشيء لا يكون علة لنفسه، وإنما يكون علة لغيره .

٣ – أنه لا يكون في غالب الأمر إلا من أفعال القلب (١) .

وإنما كان مصدرًا ؛ لأن الجوهر لا يقع علة في وقوع الفعل، لا تقول : (أكرمت زيدًا عمرًا)، فتجعل نفس عمرو علة في وقوع الفعل إلا على حذف مضاف، أي : مخافةَ عمروٍ . وهذه الشروط نسبها إليه أبو الحسن الأبذيّ (٢)، وَنَسَبَ إليه الشاطبيُّ والأزهريُّ الشرط الأخير منها أيضًا (٣).

---

(١) أي : من أفعال الحواس الباطنة كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والخوف والجرأة والرغبة والرهبة .
وغير القلب - أفعال الجوارح، أي : الحواسّ الظاهرة - كالقتل والضرب والقراءة والكتابة والقعود والقيام والوقوف والجلوس والمشي .

(٢) ينظر : شرح الجزولية ٥ / ١٠٢ .

(٣) ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ٢٧٧، والتصريح ١ / ٥٠٩، ٥١٠ .
وهناك شروط أخرى اشترطها بعض العلماء، ومنها :
١ - أن يكون علة لما قبله ؛ لأنه الباعث على الفعل، نحو قوله تعالى : يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي أَذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ [البقرة : من / ١٩]، فـ (الحذر) ذُكِرَ علة لجعل الأصابع في الآذان .
٢ - أن يتحد مع فعله المعلَّل به في الوقت (الزمان)، وذلك صادق بأن يقع الحدث في بعض زمن المصدر، نحو : (جئتك رغبة) .

وإليك دراسة حول هذه الشروط :

أما عن الشرط الأول وهو : أنه لا يكون إلا مصدرًا، فهو كالمجمع على اشتراطه في المفعول له، وقد تضافرت النصوص عليه (١)، وإنما كان مصدرًا ؛ لأن الجوهر لا يقع علة في وقوع الفعل، لا تقول : (أكرمت زيدًا عمرًا)، فتجعل نفس عمرو علة في وقوع الفعل إلا على حذف مضاف، أي : مخافةَ عمروٍ .

ولم يخالف في ذلك إلا يونس، فقد زعم أن قوما يقولون : (أما العبيدَ فذو عبيد) بالنصب (٢)، وتأوّلَ نصب (العبيد) على المفعول له، وإن كان غير مصدر .

والمعنى : مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير، وقبّح ذلك سيبويه، وإنما أجازه على ضعفه ؛ إذ لم يرد عبيدًا بأعيانهم،

أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر، نحو : (حبستُك خوفًا من فرارك)، أو بالعكس، نحو : (جئتك إصلاحًا لحالك) .

٣ - أن يتحد مع فعله المعلَّل به في الفاعل، بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدًا، نحو : في الآية السابقة، فـ(الحذر) مصدر، ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان، وفاعل الجعل والحذر واحد، وهم الكفار .

ينظر هذه الشروط في : تمهيد القواعد ٤ / ١٨٨٧، ١٨٨٨، والتصريح ١ / ٥١٠، ٥١١ .

(١) ينظر : نتائج الفكر ص ٣٠٤، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ص ٤١ (مخطوط)، واللمحة في شرح الملحة ١ / ٣٦١، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٨٣، وتمهيد القواعد ٤ / ١٨٨٦، والتصريح ١ / ٥٠٩، والهمع ٢/ ١٣٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/ ٣٨٩ .

يعني : أن لا يراد بذلك الاسم معين، فلو قيل : أما البصرةَ فلا بصرة لكم، وأما الحارثَ فلا حارث لك لم يجز ؛ لأنهما مختصان .

وأوله الزّجاج بِتَقْدِير : (التَّمَلُّك) ؛ ليصير إِلَى معنى الْمصدر، كَأَنَّهُ قيل : أما تملك العبيد، أَي : مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد، كما تقول : أمّا ضرب زيد فأنا ضاربه (١) .

والشرط الثاني وهو : أنه لا يكون معناه إلا مخالفا للفعل الذي قبله، فلا يكون من جنسه فقد اشترطه أيضًا ابن الخباز وابن الصائغ والنيلي (٢) .

ونَسَبَ ابنُ الخباز لابن جني اشتراطه هذا الشرط بلفظ : " أن يكون من غير لفظ الفعل "، مُصَوِّبًا إياه بقوله : " والصواب أن يكون من غير معنى الفعل ؛ لأنه لا يلزم من المخالفة في اللفظ المخالفة في المعنى، كقولنا : (قعدت جلوسًا) والاعتماد ههنا على المعنى ؛ فإن الطمع غير الزيارة، ولأن الشيء لا يكون علة لنفسه " (٣) .

والحقيقة أن هذا الشرط " لا يُحتاج إليه ؛ لأن المفعول له علة للفعل، والعلة يجب مغايرتها للمعلول ؛ لأن الشيء لا يكون علة لنفسه " (٤) .

والشرط الثالث وهو : أنه لا يكون في غالب الأمر إلا من أفعال القلب، فمن العلماء من اشترطه، ومنهم من لم يشترطه، وإليك بيان ذلك :

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٢٨٠، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٨٣، وتمهيد القواعد ٤ / ١٨٨٦، والتصريح ٥٠٩/١، والهمع ٢/ ١٣٠ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ص ٤١، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيليّ ١ / ٥١٨، واللمحة في شرح الملحة ١ / ٣٦١ .

(٣) الغرة المخفية ص ٤١ .

(٤) تمهيد القواعد ٤ / ١٨٨٧ .

أولا : نُسِبَ للرندي القول بأنه : يشترط في المفعول له أن يكون من أفعال القلوب (في الغالب) كما قال الأبذي والشاطبي، أما الأزهري فقد نسب إليه القول بإطلاقه هذا الشرط .

قال الشاطبي : " ... وقد أشار الرُّندي إلى أنَّ غالب هذا المفعول أنْ يكون من أفعال القلوب " (١) .

وقال الأزهري : " والشرط الثاني : كونه قلبيا، أي : من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ؛ لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك، فلا يجوز : (جئتك قراءةً للعلم) من أفعال اللسان، ولا : (قتلا للكافر) من أفعال اليد، وهذا الشرط قاله ابن الخباز (٢) وغيره كالرندي، ويجوز : إرادة قراءة العلم، وابتغاء قتل الكافر " (٣) .

وممن اشترط هذا الشرط أيضا النيلي، حيث قال : " ... لأنه غالبا إنما يكون من أفعال الحواس الباطنة لا من أفعال الجوارح، ولا سبيل إلى الاطلاع على ما في باطن الغير على التحقيق لِيُفعلَ من أجله فعل، ولا يقال : جئت زيدًا ضربًا له ؛ لأن الضرب من فعل الجوارح، اللهم إلا أن يُقدر حذف مضاف، أي : إرادةَ الضرب له " (٤) .

---

(١) المقاصد الشافية ٣ / ٢٧٧ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ص ٤١، وشرح الفارضي ص ٦٢٥ .

(٣) التصريح ١ / ٥٠٩، ٥١٠ .

(٤) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيليّ ١ / ٥١٧ .

ثانيا : نُسِبَ للفارسي عدم اشتراط كونه فعلا قلبيا (١)، فَيُجَوِّز نحو : (جئتك ضربَ زيد)، أي : لضرب زيد، والضرب من فعل الجوارح، واختار ذلك ناظر الجيش والشاطبي (٢) .

قال الشاطبي : وهذا الشرط مُستغنًى عنه بشرط اتحاد الزمان ؛ لأنّ أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المُعلَّل .

والظاهر أن هذا الشرط غير ملزم كما ذكر الفارسي وغيره .

تعقيب :

ما نُسِبَ للرندي هنا من شروط لنصب المفعول له ذكرها شيخه السهيلي، فقد قال : " لا يكون المفعول من أجله منصوبًا حتى يجتمع فيه ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون مصدرًا .

والثاني : أن لا يكون من أفعال الجوارح الظاهرة .

والثالث : أن يكون من فعل الفاعل المتقدم ذكره .

نحو : (جاء زيد خوفًا، ورغبة فيك) ؛ فإن الخوف والرغبة من أفعال النفس الباطنة وهو من فعل الفاعل المذكور في الجملة .

فلو قلت : (جاء زيد قراءة للعلم)، أو : (قتلاً للكافر) لم يجز أن يجعل ذلك مفعولاً من أجله ؛ لأنها أفعال ظاهرة، فقد بانَ لك أن المجيء إنما يظهر ما كان باطنًا خفيا حتى كأنك قلت : جاء زيد مظهرًا بمجيئه الخوف والرغبة أو الحرص وأشباه ذلك، فهذه الأفعال الظاهرة تبدي لك الباطنة،

---

(١) ينظر : الإيضاح ص ١٧٠، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٨٣، والتصريح ١ / ٥١٠، وشرح الأشموني ٢ / ١٨٠، وشرح الفارضي ص ٦٢٦ .

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ٤ / ١٨٨٧، والمقاصد الشافية ٣ / ٢٧٧ .

فهي مفعولات في المعنى والظاهرة دالة على ما ينصبها، فإن جئت بمفعول من أجله من غير هذا القبيل الذي ذكرنا لم يصل الفعل إليه إلا بحرف نحو : جئت لكذا، أو : من أجل كذا " (١) .

المسألة الحادية عشرة : توجيه ما بعد الواو في نحو : (ما لك وزيدًا ؟)

موضع هذه المسألة في باب المفعول معه وهو : الاسم المنصوب بالفعل أو معناه بتوسط الواو المقدرة بمعنى (مع)، والاسم الواقع بعد الواو على خمسة أقسام (٢) :

الأول : ما لا يكون فيه إلا العطف، نحو : (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ)، ولا يجوز هنا النصب ؛ لأنه لا ناصب له ولا ما يطلبُ بالفعل (٣) .

الثاني : ما لا يكون فيه إلا النصب، نحو : (مشيتُ والساحلَ، واستوى الماءُ والخشبةَ)، لتعذر العطف لفساد المعنى .

الثالث : ما يكون فيه العطف والنصب، والعطف أجود، نحو : (ما أنت وزيدٌ ؟) ؛ لبعد العامل في اللفظ، ويجوز النصب ؛ لدلالة الاستفهام على العامل، كأنك قلت : ما تكون وزيدًا ؟

الرابع : ما يكون فيه العطف والنصب متساويين، نحو : (جاء البردُ والطيالسة) ؛ لأن المجيء يصح لكل واحد منهما .

---

(١) نتائج الفكر ص ٣٠٤، وينظر : أمالي السهيلي ص ١٢٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٩٧ وما بعدها، وشرح الجمل للخفاف السفر الثالث – المجلد الثاني ص ٦٤٤، ٦٤٥، والتصريح ١ / ٥٣٣ – ٥٣٥ .

(٣) وجوَّز الصيمري النصب فقال : " وتقول : (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ)، بمعنى : مع ضيعته، ... ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف، ويكون خبر الابتداء محذوفًا، تقديره : كل رجل وضيعته مقرونان ... " . التبصرة والتذكرة ١/ ٢٥٧ .

الخامس : – وهو محل الدراسة – ما يكون فيه النصب والعطف، والنصب أجود بإضمار الملابسة، أو بإضمار كان، نحو : (ما لك وزيدًا ؟، وما شأنك وعمرًا ؟) .

وضابط هذا القسم : " ... كل جملة آخرها واو المصاحبة وتاليها، وأوّلها (ما) المستفهم بها على سبيل الإنكار، قبل ضمير مجرور باللام، أو الشأن، أو ما يؤدي ما يؤديانه " (١)، وللعلماء فيما بعد الواو هنا رأيان :

الرأي الأول : وجوب النصب عند أكثر النحاة (٢) .

وتوجيهه : أن العطف ممتنع ؛ إذ لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في (لك) إلا بعد إعادة الجار، وإذا لم يصح العطف تعين النصب (٣) .

وللعلماء في الناصب ثلاثة تقديرات :

أحدها : أن يقدّر (كان) بعد (ما) فيكون المنصوبُ مفعولا معه، أي : ما كان لك وزيدًا ؟ (٤) .

وقد صرح سيبويه بإضمار الفعل في ترجمته فقال : " هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوّله، وذلك قولك : ما لك وزيدًا ؟ وما شأنك وعمرًا ؟ " (٥) .

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٥٤، ٢٥٥ .

(٢) ينظر : البديع ١ / ١٧٧، والكافية في علم النحو ص ٢٣، وشرح التسهيل ٢ / ٢٥٤، ٢٥٧، والكناش في فني النحو والتصريف ١ / ١٨١، والمقاصد الشافية ٣ / ٣٣٠، والتصريح ١ / ٥٣٣ .

(٣) ينظر : التصريح ١ / ٥٣٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٥٥، وتمهيد القواعد ٤ / ٢٠٦٦، ٢٠٦٧ .

(٥) الكتاب ١ / ٣٠٧ .

والثاني : أن يقدر بعد الواو مصدر لابس منويا أو مضافا إلى ضمير المخاطب فيكون المنصوب مفعولا به (١) .

قال سيبويه : " فإذا أظهر الاسم فقال : ما شأنُ عبدِ الله وأخيه يشتِمُه ؟ فليس إلا الجرُّ "، ثم قال : " فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنُك وملابسة زيدًا ؟ أو وملابستك زيدًا، فكان أن يكونَ زيدٌ على فعلٍ وتكونَ الملابسة على الشأن ؛ لأن الشأن معه ملابسة له، أحسنَ من أن يُجْروا المظهر على المضمر " (٢) .

وقال أبو القاسم الزجاجي : " والنصب جائز بإضمار الملابسة، وإن شئت بإضمار الكون " (٣)، وهذا ما يراه الأبذي أيضًا كما سيتضح من نصه بعد قليل .

والثالث : قال السيرافي وَابن خروف : الْمُقدر فعل وَهُوَ (لابس) ؛ لأن الْمصدر لا يعْمل مُقَدرًا (٤) .

الرأي الثاني : جواز الجر عند الكسائي على العطف، وأجازه ابن مالك لا على العطف، بل على إضمار الجار ؛ لتقدم ذكره .

قال ابن مالك : " ... ابن خروف حكى عن الكسائي أنه قال : إذا أوقعت (ما بال وما شأن وما ل) على اسم مضمر ثم عطفت عليه باسم ظاهر كان الوجه في المعطوف النصب والخفض، تقول : (ما بالك وزيدًا ؟) تنصب (زيدًا) بإضمار الفعل وإضمار المصدر ويعمل عمل الفعل، كأنك قلت : وتلابس زيدًا وتذكر زيدًا، أو كأنك قلت : ما بالك وملابستك زيدًا،

---

(١) ينظر : تمهيد القواعد ٤ / ٢٠٦٩ .
(٢) الكتاب ١ / ٣٠٩ .
(٣) الجمل ص ٣١٨ .
(٤) ينظر : الهمع ٢ / ٢٤٣ .

وذكرك زيدًا ؟، فصرّح الكسائي بجواز الجر وبه أقول، لا على العطف، بل على حذف مثل ما جرّ به الضمير ؛ لدلالة السابق عليه " (١) .

رأي الرندي :

يأتي رأي الرندي في النص الآتي بعد أوضح الأبذي مختارَه أولا .

قال الأبذي : " ما لك وزيدًا ؟ ؛ لأن نصبه بإضمار الملابسة، والجر جائز على ضعف، وموضعه الشعر ؛ لأن المضمر المخفوض لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض ...، والتقدير في النصب : ما لك وملابستك (٢) زيدًا ؟).

ويجوز النصب بإضمار (كان) ...

قال الرندي : لا معنى لإضمار الملابسة هنا ؛ لأنك تحتاج إلى ما ينصبها، وإنما العامل في المفعول معه ما يتعلق به المجرور من معنى الفعل بتوسط الواو، وما ذكره (س) (٣) – سيبويه – من الملابسة فإنما هو تفسير معنى، وهذا إنما يلزم أبا القاسم " (٤) .

فالرندي يرى نصب ما بعد الواو هنا على أنه مفعول معه بإضمار (كان) قبل الجار للضمير، ولذلك قال : " ... وإنما العامل في المفعول معه ما يتعلق به المجرور من معنى الفعل بتوسط الواو " .

أما النصب على إضمار الملابسة فلا معنى له هنا ؛ لأنك تحتاج إلى ما ينصبها، وهو مُعترِضٌ بقوله هذا على ما ذكره أبو القاسم الزجاجي من أن

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٥٧، وينظر : التصريح ١ / ٥٣٣ .

(٢) في نص الأبذي المحقق : (ولملابستك)، والصواب ما أثبته ؛ لأن قول الرندي الذي نقله الأبذي بعد يؤكد ذلك، وهو : " ... لأنك تحتاج إلى ما ينصبها " .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٩ .

(٤) شرح الجزولية ٥ / ٩٤ .

النصب جائز بإضمار الملابسة، وَحَمَلَ كلام سيبويه السابق على التفسير المعنوي لا الإعرابي، وتبعه أبو حيان وناظر الجيش في حمل كلام سيبويه على التفسير المعنوي ؛ لأن البصريين يذهبون إلى أنه لا يجوز حذف المصدر وإبقاء معموله ؛ لأنه موصول، ولا يجوز حذف الموصول (١) .

والذي أراه أن ما ذهب إليه الرندي هو المختار ؛ لأن نصب ما بعد الواو على إضمار الملابسة يلزمه أن يُقدِّر ناصبًا للملابسة، وإذا قدره فذلك الناصب للملابسة هو الناصب للمفعول معه، فلا معنى لتقدير الملابسة .

مع جواز الجر – كما يرى ابن مالك – لا على العطف، بل على إضمار الجار .

<u>المسألة الثانية عشرة : ناصب المستثنى</u>

اختلف النحويون في العامل في الاسم المستثنى المنصوب على أقوال، منها :

القول الأول : أنه نفس (إلا) وحدها، وإليه ذهب ابن مالك (٢)، وذكر أنه مذهب سيبويه والمبرد مؤيدًا ذلك بنصوص لهما في الكتاب والمقتضب.

ومن ذلك لسيبويه قوله : " هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا : حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعًا أن بعض العرب الموثوقَ بعربيته يقول : ما مررت بأحد إلا زيدًا، وما أتاني أحد إلا زيدًا، وعلى هذا : ما رأيت أحدًا إلا زيدًا، فينصبُ (زيدًا) على غير رأيتُ ؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٨ / ١٢١، وتمهيد القواعد ٤ / ٢٠٦٩ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٧١-٢٧٧ .

من الأول، ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول ... وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت : عشرون درهما " (١) .

قال الشيخ ابن مالك معلقا على نص سيبويه : " فصرّح بأن نصب (زيد) في المثال المذكور على لغة مَن لا يُبْدِل، إنما هو بغير رأيت فتعيّن نصبه بـ(إلا)، ولم يكتفِ بذلك التصريح حتى قال : " ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول "، فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غير ما قلنا إلا بمكابرة وعناد " (٢) .

ومن ذلك للمبرد قوله : " وذلك لأنك لما قلت : (جاءني القوم)، وقع عند السامع أن (زيدًا) فيهم، فلما قلت : (إلا زيدًا) كانت إلا بدلا من قولك : أعني زيدًا وأستثني فيمن جاءني زيدًا، فكانت بدلا من الفعل "(٣).

قال ابن مالك معلقا على نص المبرد : " العامل (إلا) وأنها بدل من الفعل، ولو كان الفعل عاملا لكان في حكم الموجود، ولزم من ذلك جمع بين البدل والمبدل منه في غير إتباع ولا ضرورة " (٤) .

القول الثاني : المخالفة، لأنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدًا، كان التقدير : إلا أن زيدًا لم يقم، فالناصب للمستثنى مخالفته الأول في المعنى، وَحُكِيَ عن الكسائي (٥) .

---

(١) الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٣ .

(٣) المقتضب ٤/ ٣٩٠ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٣ .

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨/ ١٨٦، وشرح الجزولية ٤ / ٢٨ .

القول الثالث : أن الناصب (إنْ) المكسورة المخففة، فـ(إلا) مركبة من (إنْ) و(لا)، ثم خففت (إنْ)، وأدغمت في اللام، وهو للفراء (١) .

القول الرابع : أنه انتصب بإضمار فعل نابت (إلا) منابه، تقديره : أستثني، ونسبه السيرافي (٢) للمبرد أيضا، وإليه ذهب الزجاج (٣) .

قال الشيخ عضيمة في الحاشية معلقا على نص المبرد المذكور في القول الأول : فمن نسب للمبرد بأن ناصب المستثنى عنده هو (إلا) يكون مخالفا لقوله (٤) .

القول الخامس : أنه انتصب بالفعل بوساطة (إلا)، ونظيره المفعول معه فإنه ينتصب بالفعل بوساطة الواو، وإليه ذهب السيرافي (٥) والفارسي (٦) وابن بابشاذ (٧) وابن الباذش (٨)، ونسبه ابن خروف وابن يعيش يعيش لسيبويه (٩)، ونسبه ابن الفخار لحُذّاق النحاة (١٠) .

---

(١) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٧٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨/ ١٨٧ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨ / ١٨٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦٤، ٣٢٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨ / ١٨٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢٧٨ .

(٤) ينظر : حاشية المقتضب ٤/ ٣٩٠ .

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٨/ ١٨٤، ١٨٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢٧٧، ٢٧٧، وشرح الجزولية ٤ / ٢٧ .

(٦) ينظر : الإيضاح العضدي ص ١٧٥ .

(٧) ينظر : التذييل والتكميل ٨ / ١٨٣، والهمع ٢ / ٢٥٢ .

(٨) ينظر : شرح الجزولية ٤ / ٢٧ .

(٩) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٩٥٨، وشرح المفصل ٢ / ٤٦ .

(١٠) ينظر : شرح الجمل ص ٩٦٤ .

القول السادس : أن الناصب الفعل المتقدم بغير واسطة (إلا)، وَنُسِبَ لابن خروف (١)، لكنه مخالف لما اختاره في شرحه على الجمل من أن العامل في الاسم المنصوب الفعل الأول أو الابتداء يتوسطه (إلا) (٢) .

.

القول السابع : أنه انتصب عن تمام الكلام، بدليل قولهم : القوم إخوتك إلا زيدًا، ولم يتقدم ناصب أكثر من تمام الكلام، وعزاه الأبّذي وابن الفخار لسيبويه (٣) .

وهذه الأقوال لا تخلو من الرد عليها (٤) .

<u>رأي الرندي :</u>

يرى الرندي – كما في القول الخامس – أن الناصب للمستثنى ما قبل (إلا) معدى إِلَيهِ بواسطتها، وممن نسب إليه القول بذلك أبو حيان – نقلا عن شيخه الأبّذي – والسيوطي .

قال أبو حيان : " ... وَنَسَبَ هذا المذهب شيخنا الحافظ أبو الحسن الأبّذي إلى الفارسي وابن بابشاذ وأبى علي الرندي " (٥) .

والذي ذكره الأبذي في نسبته قوله : " ... وهو مذهب السيرافي وغيره وابن الباذش " (١) .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٧٧، وشرح الجمل لابن الفخار ص ٩٦٣ .

.

(٢) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٩٥٨ .

(٣) ينظر : شرح الجزولية ٤ / ٢٨، وشرح الجمل ص ٩٦٤ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨ / ١٨٤ – ١٨٨، وشرح الجزولية ٤ / ٢٥ – ٢٨، وشرح الجمل لابن الفخار ص ٩٦١ – ٩٦٤.

(٥) ينظر : التذييل ٨ / ١٨٣ .

وقال السيوطي : " ... أَنه بِمَا قبل (إلا) معدى إِلَيْهِ بواسطتها، وَعَلِيهِ السيرافي وَابْن الباذش والفارسي وَابْن بابشاذ والرندي ..." (٢) .

والمختار من هذه الأقوال القول الخامس وهو : أن الناصب للمستثنى ما قبل (إلا) معدى إِلَيهِ بواسطتها ؛ إذ إن لذلك نظيرًا وهو أن المفعول معه ينتصب بما قبل الواو وبتوسطها .

المسألة الثالثة عشرة : وقوع (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان

أجمع النحاة (٣) على أن (مِنْ) تأتي لابتداء غاية فعل الفاعل في المكان، سواء قُصِدَ معه الانتهاء، كقوله تعالى : ﴿ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴾ **[الإسراء : من / ١]، أو لا، نحو : (أخذته من الصندوق) .**

واختلفوا في وقوعها لابتداء الغاية في الزمان على قولين :

القول الأول : ذهب الكوفيون (٤) إلى أنَّ (مِنْ) يجوز استعمالها في الزمان . وممن وافقهم : الأخفش (٥) والمبرد وابن درستويه (٦)

---

(١) ينظر : شرح الجزولية ٤ / ٢٧ .

(٢) ينظر : الهمع ٢/ ٢٥٢ .

(٣) ينظر : جواهر الأدب ص ٣٣٦، وأوضح المسالك ٣ / ١٩، وتمهيد القواعد ٦ / ٢٨٧٦، والتصريح ١ / ٦٣٨ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٧٠، وجواهر الأدب ص ٣٣٦، وشرح الجمل لابن الفخار ص ٣٦٨ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٦٥ .

(٦) ينظر : الجنى الداني ص ٣٠٩، ومغني اللبيب ١/ ٦٨٦، والتصريح ١ / ٦٣٨ .

والسهيلي (١) وابن مالك (٢) والإربلي (٣) وأبو حيان (٤) والمرادي (٥) (٥) وابن الفخار (٦) وابن هشام (٧) وناظر الجيش (٨) .

واستدلوا على دخول (مِنْ) على الزمان بشواهد كثيرة من القرآن والحديث وكلام العرب .

فمن القرآن قوله تعالى : ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ ﴾ **[التوبة: من /١٠٨] .**

ومن الحديث ما ورد في البخاري عَن ابْنِ عُمَرَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ : " إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِي أَجَلِ مَنْ خلا مِنْ الْأُمَمِ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا فَقَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتْ الْيَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتْ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ

---

(١) ينظر : الروض الأنف ٤ / ١٥٥، ١٥٦، والفرائض وشرح آيات الوصية ص ٤٧ .
(٢) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٨٩ .
(٣) ينظر : جواهر الأدب ص ٣٣٧ .
(٤) ينظر : التذييل والتكميل ١١ / ١١٧، وارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٨ .
(٥) ينظر : توضيح المقاصد ٢ / ٧٤٩ .
(٦) ينظر : شرح الجمل ص ٣٦٨ .
(٧) ينظر : أوضح المسالك ٣ / ١٩ .
(٨) ينظر : تمهيد القواعد ٦ / ٢٨٧٦ .

الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ؟ أَلا فَأَنْتُمُ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ أَلا لَكُمُ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ ... " (١) .

قال ابن مالك : " تضمن هذا الحديث استعمال (من) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو مما خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليدًا لسيبويه " (٢) .

ومن كلام العرب نثرًا : " لم أره من يوم كذا " (٣) .

ومن الشعر قول النابغة الذبياني [من الطويل] :

تُخُيّرنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ ** إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ (٤)

القول الثاني : ذهب سيبويه والسيرافي وابن جني والزمخشري والأنباري وابن عصفور وابن أبي الربيع وأبو بكر الشرجي الزبيدي (٥)، ونُسِب لأكثر البصريين (٦) إلى أن (مِنْ) مخصوصة للابتداء في غير الزمان .

.

(١) صحيح البخاري، حديث رقم (٣٤٥٩) ٨/ ٥٦٥ .

(٢) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٨٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٦٥ .

(٤) الديوان ص ٢٠ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤/ ٢٢٤، وشرح كتاب سيبويه ١ / ٩٢، واللمع ص ١٥٥، والمفصل ص ٣٧٩، والإنصاف ١ / ٣٧٢ – ٣٧٦، وشرح الجمل ١ / ٤٨٨، ٤٨٩، والبسيط ٢ / ٨٤٥، وائتلاف النصرة ص ١٣٤ .

(٦) ينظر : التصريح ١ / ٦٣٨ .

قال سيبويه : " وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك : من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتابًا : من فلان إلى فلان، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها " (١) .

وقد تأول المانعون ما جاء من الشواهد مخالفًا لمذهبهم، فقدّروا مصادر من قبل الزمان .

وقد أجاب السهيلي عن ذلك بقوله : " وَلَيْسَ يحْتَاجُ فِي قَوْلِهِ : (مِنْ أَوّلِ يَوْمٍ) إلَى إضْمَارٍ كَمَا قَدّرَهُ بَعْضُ النّحَاةِ : مِنْ تَأْسِيسِ أَوّلِ يَوْمٍ ؛ فِرَارًا مِنْ دُخُولِ (مِنْ) عَلَى الزّمَانِ، وَلَوْ لَفَظَ بِالتّأْسِيسِ لَكَانَ مَعْنَاهُ : مِنْ وَقْتِ تَأْسِيسِ أَوّلِ يَوْمٍ، فَإِضْمَارُهُ لِلتّأْسِيسِ لَا يُفِيدُ شَيْئًا " (٢)، ويعني بذلك : " أنه لا يؤرخ بالحدث على الحقيقة، وإنما يؤرخ بزمنه " (٣) .

<u>رأي الرندي :</u>

ذهب الرندي – كما نسب إليه الأبذي – إلى أن (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية في الزمان .

قال الأبذي : " واختار السهيلي وأبو علي الرندي مذهب الكوفيين وقالا : إذا قلت : (من تأسيس أول يوم) فتقديره : من زمن تأسيس أول يوم ... ؛ لأن التوقيت إنما يقع بالزمان " (٤) .

والمختار ما ذهب إليه الكوفيون وغيرهم ؛ لأن السماع قد كثر كثرة تؤذن بأن التقدير فيه تكلف ؛ وما ليس فيه تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٤ .

(٢) ينظر : الروض الأنف ٤ / ١٥٦ .

(٣) أبو القاسم السهيلي ص ٣٧٢، ٣٧٣ .

(٤) شرح الجزولية ٢ / ٤٠، ٤١ .

وأنك إذا قدرت في الآية : من تأسيس أول يوم، اقتضى قصد التاريخ تقدير زمان قبل التأسيس حتى يكون المعنى : من زمان تأسيس أول يوم، فترجع المسألة إلى أول أمرها، فيفتقرون إلى تقدير مصدرٍ هكذا أبدًا، وهو باطل، وهكذا سائر الشواهد، فالذي تلخص من هذا أن دخولها على الزمان ثابت غير مندفع (١) .

المسألة الرابعة عشرة : حقيقة (على)

(على) من الحروف التي اختلف العلماء في حقيقتها وذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول : مذهب البصريين وغيرهم من متأخري النحاة (٢) أنها من المشترك بين الأسماء والحروف، وقد حكى الشلوبين الاتفاق على أنها حرف مرة واسم أخرى (٣) .

فهي حرف في نحو : (زيد على السطح، وعليه دين، وفلان أمير علينا)، و(مررت عليه) إذا جُزْتُهُ (٤) .

واسم في موضعين :

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ٥٩٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣١، والمقتضب ١/ ١٤٣، والأصول ٣ / ١٧٦، وشرح التسهيل ٣ / ١٤٠، واللمحة في شرح الملحة ١ / ٢٣١، والتذييل والتكميل ١١ / ١٥٥، وارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٢، و ١٧٣٢، ومنهج السالك ص ٢٣٢، والمقاصد الشافية ٣ / ٦٧٠، والتصريح ١ / ٦٦٠ .

(٣) ينظر : التوطئة ص ٢٤٣ .

(٤) ينظر : الكناش في فني النحو والصرف ٢ / ٨٥، وجواهر الأدب ص ٤٦٢ .

الموضع الأول : إذا دخل عَلَيْهَا حرف الجر (مِنْ)، وانقلاب ألفها مَعَ الضَّمِير يَاء كانقلاب ألف (لَدَى) مَعَه .

ومن ذلك قول مزاحم بن الحارث العقيلي [من الطويل] :

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمّ ظِمْؤُها ** تَصِلُّ وعن قَيْضِ ببَيْداءَ مَجْهَلِ (١)

والشاهد : دُخُول (مِنْ) على (على) ؛ لأنَّهَا اسْم فِي تَأْوِيل (فَوق) كَأَنَّهُ قَالَ : غَدَتْ من فَوْقه .

وصريح كَلام سِيبَوَيْه أَن اسميتها إِذا دخلت عَلَيْهَا (مِنْ) غير مُخْتَصّ بِالضَّرُورَةِ، وَهُوَ ظَاهر كَلَام غَيره أَيْضا، خلافًا لابنِ عُصْفُور وأبي حيان(٢).

قال ابن عصفور : " فاسْتعْمل (على) اسْما للضَّرُورَة ؛ إِجْرَاء لَهَا مجْرى مَا هِيَ فِي مَعْنَاهُ وَهُوَ (فَوق)، بدليل إدخاله حرف الجر عليها " .

وقال يزيد بن الطثرية [من الطويل] :

غَدَتْ مِنْ عليه تنفُضُ الطَّلَّ بعد ما ** رأتْ حاجبَ الشمسِ استوى فترفَّعا(٣)

أي : غدت تنفض الطل من فوقه .

---

(١) ينظر : الديوان ص١١، والكتاب ٤/ ٢٣١ وفيه : (خمسها) بدل (ظمؤها)، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، ١٥٠، وهو لكعب بن زهير أو لمزاحم في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥ / ١٠٦، ١٠٧ .

(٢) ينظر : ضرائر الشعر ص ٣٠٥، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٤٥٤ .

(٣) البيت في الديوان ص ٨٧، والمقتضب ٢ /٣٢٠، و٣/ ٥٣، والتذييل والتكميل ١١ / ١٥٣ .

الموضع الثاني : وَزَاده الْأَخْفَش (١)، وَذَلِكَ : إِذا كَانَ مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى وَاحِد، وَمِنْه قَوْله تَعَالَى : ﴿ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ ﴾ **[الأحزاب: من / ٣٧] .**

وَقَول الشَّاعِر [من المتقارب] :

هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمورَ ** بكفِّ الإلهِ مقاديرُها (٢)

" لأنها لو جُعِلَتْ حرفا في ذلك لأدى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب " (٣) .

قال الشيخ أبو حيان : ولا يدل ما قاله الأخفش على أن (على) اسم ؛ فقد جاء مثل هذا التركيب في (إلى)، نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ ﴾ **[مريم: من / ٢٥]، ولا نعلم أحدًا ذهب إلى أن (إلى) اسم، فـ (هوِّن عليك) من هذا القبيل القليل (٤) .**

القول الثاني : أنها لا تكون إلا حرفًا، وإذا دخلت عليها (مِنْ) بقيت على حرفيتها ؛ لأن (مِنْ) تدخل على حُرُوف الْجَرّ كلهَا سوى (من واللام والباء وفي)، وهو للفراء وَمن تبعه من الْكُوفِيّين (٥) .

---

(١) ينظر : الجنى الداني ص ٤٧٢، والهمع ٢ / ٤٤١ .

(٢) هو للأعور الشنّيّ، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٦٤، والمقتضب ٤/ ١٩٦، ٢٠٠، والأصول ٢/ ٦٩ .

(٣) الجنى الداني ص ٤٧١ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ١١ / ١٥٥، وارتشاف الضرب ٤ / ١٧٣٣ .

(٥) ينظر : التذييل والتكميل ١١ / ١٥٣، وارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٢، ١٧٣٣، ومنهج السالك ص ٢٣٢، وتمهيد القواعد ٦ / ٢٩٠٩، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٨ .

القول الثالث : أنها لا تكون إلا اسمًا مطلقًا، دخل عليها خافض أو لم يدخل، وهو لابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وابن معزوز (١) والشلوبين أيضًا في قول آخر نُسِب إليه (٢) .

وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه ؛ لقوله في (باب عدة ما يكون عليه الكلم) : " وهو اسم، ولا يكون إلا ظرفًا " (٣) .

وقال أبو حيان : وقد صنف ابن معزوز جزءًا في عشرين ورقة استدل فيه على أنّ (على) لا تكون حرفًا بل اسما (٤) .

<u>رأي الرندي :</u>

ذهب الرندي إلى أن (على) لا تكون إلا اسمًا، ولا تكون حرفًا أصلا، وممن نسب إليه هذا القول أبو حيان والبغدادي (٥) .

والصحيح ما عليه كثير من النحويين من أن (على) من المشترك بين الأسماء والحروف، وأختم المسألة بردّ الشاطبي – رحمه الله – قولَ

---

(١) هو يُوسُف بن معزوز الْقَيْسِي، أَبُو الْحجَّاج، الْأُسْتَاذ الأديب النَّحْوِيّ، من أهل الجزيرة الخضراء، أَخذ الْعَرَبيَّة عَن أبي إِسْحَاق بن ملكون، وَأبي زيد السُّهيْلي وروى عَنْهُمَا، وألّف : شرح الْإِيضَاح للفارسي، وَالرَّدّ على الزَّمَخْشَرِيّ فِي مفصله، وَغير ذَلِك، توفي فِي حُدُود سنة خمس وَعشْرين وستمئة . ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٣٦٢ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ١١ / ١٥٥، وارتشاف الضرب ٤ / ١٧٣٣، ومنهج السالك ص ٢٣١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣١ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ١١ / ١٥٦، ومنهج السالك ص ٢٣١ .

(٥) ينظر : التذييل والتكميل ١١ / ١٥٥، وارتشاف الضرب ٤ / ١٧٣٣، ومنهج السالك ص ٢٣١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٢٢٨ .

المخالفين، يقول : " فأما من خالف في (على) فلا دليل فيما قال، وليس الأمر كما زعم، فإنك إذا قلت : (جلستُ على الحصيرِ)، فُهِمت المباشرةُ، وحروف الجر إنما جيء بها لِتُوصِلَ معانيَ الأفعال إلى الأسماء وتضيفَها إليها، وإضافةُ معاني الأفعال إلى الأسماء لا تُتَصَوَّرُ إلا في الحروف .

فإذا قلت : (جلست فوق الحصير)، كان الفعل واقعًا بمدلول (فوق) لا بمخفوضها، فدلّ ذلك على انتقاء المرادفة، فلا يصح أن يقال : إن (على) بمعنى فوق، إذا قلت : (جلست على الحصير) .

أما إذا تعين ذلك فلا محيص عن القول به، وذلك إذا دخل عليها حرف الجر كما تقدم " (١) .

المسألة الخامسة عشرة : علة امتناع النعت في الأفعال

النعت من خصائص الاسم، وإنما احتيج إليه في الاسم ؛ ليختص فيفيد الإخبار عنه، فالنعت يجعل النكرة صالحة للابتداء، سواء أكان مذكورًا، نحو قوله تعالى :﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ ﴾ [البقرة : من /٢٢١]، وقوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[البقرة : من /٢٢١] .

أم مقدرًا، نحو قوله تعالى : ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران: من / ١٥٤]، أي : وطائفة من غيركم، بدليل : ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ .

(١) المقاصد الشافية ٣ / ٦٧١، ٦٧٢ .

وإنما كانت الأسماء منفردة بالنعت ؛ لأن النعت خبر عن المنعوت في المعنى، والفعل والحرف لا يخبر عنهما فلا ينعتان (١) .

رأي الرندي :

ذكر الشلوبين في شرحه على المقدمة الجزولية تعليل الرندي امتناع النعت في الأفعال فقال : " وقد رأيت بعض أصحابنا وهو أبو علي الرندي قد علل امتناع النعت في الأفعال بأن قال : إن الأفعال إنما هي دالة على أحداث، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر، فلم يصح وصفها ؛ لأن الأوصاف أعراض في الموصوف، والعرض لا يحمل على العرض " .

ولم يرتض الشلوبين تعليل الرندي، فردّه بقوله : " وهذا القول مع ما فيه من إدخال علم على علم وتخليط العلوم بعضها ببعض غير صحيح ؛ وذلك أن المصادر تدل أيضا على أحداث كما تدل الأفعال عليها، فإن كانت الأفعال امتنعت من الوصف لما ذكر من دلالتها على الأعراض فينبغي أن تمنع المصادر من النعت أيضا لذلك ؛ لأنها أيضا دالة على الأعراض كدلالة الأفعال عليها، فهذا التعليل ليس بشيء، ولكن الصواب فيه ما قدمناه " .

وأرى أن رد الشلوبين قويّ مؤيد بالدليل ؛ فتعليل الرندي بأن الفعل امتنع من النعت، لأنه يدل على الحدث يقتضي امتناع نعت المصدر أيضًا ؛ لأنه يدل على الحدث، والواقع أن المصدر ينعت، ومنه قوله تعالى في

---

(١) ينظر : المقدمة الجزولية ص ٩، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٢٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١١٣، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٨٥، وشرح الجمل لابن الفخار ص ٤٣ .

القرآن : ﴿ وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ [الإسراء: من / ٢٣] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ [الفتح: ١] . وشواهد المصدر المخصص بالوصف كثيرة جدًا .

والصواب – كما ذكر الشلوبين وابن عصفور والأبذي وابن الفخار – أن علة امتناع النعت في الأفعال : أنه لا يخبر عنها .

ووجه امتناع الإخبار عن الأفعال : " أن الإخبار عن الفعل يناقض الغرض به ؛ لأن الفعل إنما أخذ من الحدث ليسند إلى الفاعل، أو النائب عنه، فوضعه أن يكون مجهول الوقوع، وإن كان معلوم الحقيقة، ووضع المخبر عنه أن يكون معلوم الوجود، وهذان أمران متدافعان " (١) .

المسألة السادسة عشرة : إعراب المُحَذَّر منه المعطوف، نحو : (إياك والشرَّ، وإياك والأسدَ)

التحذير هو : تَنْبِيهُ المخاطَب على أمرٍ مكروه لِيَجْتَنِبَه .

ويكون بثلاثة أشياء : بـ(إياك) وأخواته، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، نحو : (نفسك)، وبذكر المُحَذَّر منه، نحو: (الأسد) .

وإذا كان التحذير بـ (إيَّا) وفروعها، فالعامل في محلها النصب فعل محذوف لزومًا ؛ لأنه لما كثر التحذير بلفظ (إيا) جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل، والتزموا معه إضمار العامل، وذلك نحو : (إياك والشرَّ، وإياك والأسدَ) .

فـ (إياك) : في محل نصب بفعل محذوف تقديره : أُحَذِّرُ، ونحوه .

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار ص ٢٤ .

ثم ذهب سيبويه (١) وابن عصفور إلى إن الفعل يقدر بعد (إياك)، أي : " إيَّاك باعد، ولا تقدّره قبل (إيّاك) ؛ لأنَّه لا يتعدى الفعل إلى مضمر المتّصل " (٢) .

وذهب ابن مالك وابن هشام : إلى تقدير الفعل قبل (إياك)، والأصل : احذر تلاقي نفسك والأسد، ثم حذف الفعل وهو (احذر)، وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه، فصار : تلاقي نفسك والأسد، ثم حذف المضاف الأول وهو (تلاقي)، وأنيب عنه الثاني وهو (نفسك) فانتصب، فصار (نفسك والأسد)، ثم حذف المضاف الثاني وهو (نفس) وأنيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف، فانتصب بعد أن كان مجرورًا بالإضافة، وانفصل لتعذر اتصاله فصار (إياك) (٣) .

واختلف في إعراب الاسم الذي بعد الواو (المُحَذَّر منه) على ثلاثة أقوال: القول الأول : هو معطوف على (إياك)، كأنه قال : (زيدًا فاضرب وعمرًا)، من عطف المفرد على تقدير : احذر نفسك أن تدنو من الأسد، والأسد أن يدنو منك، فلما حذف الفعل استغني عن النفس فانفصل الضمير، وهذا مذهب كثيرين (٤) منهم السيرافي (٥) وابن يعيش (٦) .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٧٣/١ .

(٢) شرح الجمل ٢ / ٤١٠، وينظر : المقرب ١ / ٢٥٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ١٦١، وأوضح المسالك ٤ / ٧١، والتصريح ٢ / ٢٧٣، ٢٧٤ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد ٣ / ١١٥٣، والتصريح ٢ / ٢٧٤، وشرح الأشموني ٣ / ٢٨١ .

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٥ / ٤١ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١١٥٣، والتصريح ٢ / ٢٧٤، وشرح الأشموني ٣ / ٢٨١ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ١ / ٣٨٩ .

واعترض هذا القول بأن قيل : " كيف جاز أن يكون (الأسد) معطوفًا على (إيّاك)، والعطفُ بالواو يقتضي الشركة في الفعل والمعنى ؟

ألا تراك تقول : (ضربتُ زيدًا وعمرًا) فالضربُ واقعٌ بهما جميعًا، وأنتَ ههنا لا تأمُر بمباعَدةِ الأسد على سبيل التحذير كما أمرتَه بمباعدة نفسه على سبيل التحذير، فيكون المخاطَبُ محذورًا مخوفًا كما كان الأسدُ محذورًا مخوفًا .

فالجوابُ : أنّ البُعد والقُرب بالإضافة، فقد يكون الشيء بعيدًا بالإضافة إلى شيء، وقريبًا بالإضافة إلى شيء آخر غيرِه، وههنا إذا تَباعدَ عن الأسد، فقد تباعد الأسدُ عنه، فاشتركا في البُعد .

وأمّا اختلافُ معنيَيْهما، فلا يمنع من عطفِ الأسد عليه ؛ لأنّ العامل قد يعمل في المفعولَيْن، وإن اختلف معناهما، ألا تراك تقول : (أعطيتُ زيدًا درهمًا)، فيتعدّى الفعلُ إليهما تعدّيًا واحدًا، وإن كان زيد آخذًا، والدرهم مأخوذًا، فهما مختلفان من جهة المعنى، فكذلك ههنا إذا عطفتَ (الأسد) على (إيَّاك)، شَارَكَه في عمل الفعل المحذوف، وإن اختلف معناهما، فالمخاطبُ حَذِرٌ خائفٌ، والأسدُ محذورٌ منه مخوفٌ، وإن كان الفعل قد تعدَّى إليهما، إلا أنّ تعدِّيه إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرفٍ " (١) .

القول الثاني : أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف، وَالتَّقْدِير : إياك باعد من الشَّرّ وَاحْذَر الشَّرّ، وإياك اتقِ واحذر الأسدَ، ففي الكلام إضماران، فهما كلامان من قبيل عطف الجمل، وهذا مذهب ابن طاهر

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٨٩، ٣٩٠ .

وابن خروف (١) والشلوبين (٢) وابن عصفور (٣) وابن هشام في قول؛ إذ قال في باب التعدي واللزوم : " وفي التحذير بـ (إياك) وأخواتها، نحو: (إياك والأسدَ)، أي : إياك باعد واحذر الأسد " (٤) .

القول الثالث : هو معطوف على (إياك) عطف مفرد، لا على التقدير الذي في القول الأول، بل على تقدير : " اتَّق تلاقي نفسِك والشرَّ، فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه " كما قال ابن مالك، واختاره فقال : " ولا شك أنّ هذا أقلُّ تكلّفا فكان أولى " (٥) .

وظاهر صنيع الشيخ ابن هشام في باب التحذير – وهو القول الآخر له – موافقة ابن مالك، إذ قال : " تقول : (إياك والأسد)، الأصل : احذر تلاقي نفسك والأسد " (٦) .

وتبع ابنُ القيم ابنَ مالك أيضًا (٧) .

<u>رأي الرندي :</u>

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ١٦١، والارتشاف ٣ / ١٤٧٨، وتوضيح المقاصد ٣ / ١١٥٤، وتمهيد القواعد ٧ / ٣٦٧٩، والهمع ٢ / ٢٣، وشرح الأشموني ٣ / ٢٨١ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ١٠٨٣ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٤١٠ .

(٤) أوضح المسالك ٢ / ١٦٦ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ١٦١ .

(٦) أوضح المسالك ٤ / ٧٠، ٧١، وينظر : التصريح ٢ / ٢٧٤ .

(٧) ينظر : إرشاد السالك ٢/٧١٠ .

وهو القول الرابع : نسب الأبذي (١) وأبو حيان (٢) إلى الرندي بأن ما بعد الواو معطوف على (إياك) عطف مفرد أيضا على التقدير الآتي : " وقال الرندي في (إياك والشرَّ) : التقدير : تفقَّد نفسك مع الشر، فترى قبحَ ذلك وسوءَ عاقبته، وتفقد نفسك مع قرب الأسد، فترى قبح ذلك وما يؤدي إليه أمرك، فـ (الشر والأسد) معطوفان على (إياك)، والكلام جملة واحدة " (٣) .

واختار أبو حيان هذا التقدير فقال : " ... وهذا التقدير حسن، و(إياك والشر) على هذا المعنى كلام واحد وفيه إضمار واحد، و(إياك والأسد) كذلك " (٤) .

والراجح أن ما بعد الواو معطوف على (إياك) عطف مفرد على التقدير الذي ذكره ابن مالك (اتَّق تلاقي نفسِك والشرَّ) ؛ إذ هو أقل تكلفا من كون الأصل : (احذر نفسك أن تدنو من الأسد والأسد أن يدنو منك) كما في القول الأول، وأيضا من كون الأصل : (تفقَّد نفسك مع الشر، فترى قبحَ ذلك وسوءَ عاقبته، وتفقد نفسك مع قرب الأسد، فترى قبح ذلك وما يؤدي إليه أمرك) كما هو قول الرندي .

---

(١) ينظر : شرح الجزولية ٥ / ١٠٦ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٢ / ٦٥١، رسالة محققة بكلية اللغة العربية بالقاهرة بعنوان : (دراسة المسائل النحوية بالجزء الخامس من كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان النحوي مع تحقيقه)، ورقمها (٥٣٤٤) للباحث / محمد محمود عبد الجواد عبد الله .

(٣) شرح الجزولية ٥ / ١٠٦ .

(٤) التذييل والتكميل ٢ / ٦٥١ .

المسألة السابعة عشرة : حقيقة (إذن)

اختلف النحاة في حقيقة (إذن) على خمسة أقوال :

القول الأول : أنها حرف بسيط، وهي الناصبة بنفسها لا (أنْ) مضمرة بعدها، وهذا قول سيبويه (١) وجمهور النحاة (٢) .

القول الثاني : أنها اسم بسيط ظرف، وهو (إذا) الذي للزمان المستقبل، ثم لحقه التنوينُ ونُقِلَ إلى الجزاء فبقي فيه معنى الشرط والسبب، وأصل الكلام : إذا جئتني أكرمتُك، ثم حُذفت الجملة بعد (إذا)، وَعُوِّضَ منها التنوين كما عُوِّضَ في (حينَئذٍ)، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وَنُسِبَ لبعض الكوفيين .

وهذ القول مردود ؛ لأن الاسم لا يعمل عمل الفعل إلا إذا كان بمعناه، و(إذن) ليس فيها معنى الفعل (٣) .

القول الثالث : أَنَّهَا حرف مركب من (إِذْ) الذي هو ظرف زمان للماضي و(أَن)، وَغلب عَلَيْهَا حكم الحرفية، ونقلت حَرَكَة الْهمزَة إِلَى الذَّال، ثمَّ

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ١٢، و٢٣٤/٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢ / ١٠، والأصول ٢ / ٢١٧، واللباب ٢ / ٣٤، والبسيط ١ / ٢٣٠، وارتشاف الضرب ٤ / ١٦٥٠، والمغني ١ / ٣٦، وتمهيد القواعد ٨ / ٤١٦٢، والتصريح ٢/ ٣٦٧، والهمع ٢ / ٣٧٣ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٣، وارتشاف الضرب ٤ / ١٦٥٠، وتمهيد القواعد ٨ / ٤١٦٢، وشرح ألفية ابن معط للرعيني – السفر الأول / المجلد الأول ص ٧١٨، والهمع ٢ / ٣٧٣ .

حذفت فصار (إذن)، وَالْتُزِمَ هَذَا النَّقْلُ، وهو للخليل، حكاه عنه غير سيبويه (١) .

ونقل عنه أبو عبيدة والمبرد أنّ (أنْ) مضمرة بعد إذن (٢)، لكن الذي حكاه سيبويه عنه – أعني عن الخليل – أنها تنصب بنفسها (٣) .

وَمِمَّنْ ذهب إِلَى هَذَا الرأي ابن مَالك، إذ قال : " روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال : لا ينصب شيء من الأفعال إلا بـ(أن) مظهرة أو مضمرة في : كي ولن وإذن وغير ذلك، وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بـ(أن) مضمرة ؛ لجواز أن تكون مركبة مع (إذ) التي للتعليل، و(أن) محذوفا همزتها بعد النقل، ... والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن) غير مركبة " .

ويؤكّد ابْن مَالك تركّبها بقوله : " والقول بأن (إذن) مركبة من : إذ وأنْ أسهل منه " (٤) .

القول الرابع : وهو للسهيلي، أنها (إذا) التي هي ظرف لما يستقبل من الزمان، زِيدَت عليها نون التنوين فَقُطِعت عن الإضافة إلى الجملة بعدها، وذَهَبت عنها علامة الاسمية، وتجردت للحرفية، فهي مثل (إذ)، بيد أن (إذ) بقيت على اسميتها ؛ نظرًا لأنه يضاف إليها أسماء الزمان، وأما (إذن) فلا يتأتى فيها ذلك .

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٨٤، واللباب ٢ / ٣٤، واللمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٢٢، والجنى ص ٣٦٣، والهمع ٢ / ٣٧٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢ / ٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٨٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ١٦، وتمهيد القواعد ٨ / ٤١٦٢ .

(٤) شرح التسهيل ٤ / ٢٠ .

هذا وقد بقي فيها شيء من معنى (إذا)، كما بقي في (إذ) الحرفية شيء من معنى الظرفية، والمعنى الذي بقي في (إذن) هو معنى الجزاء، فأشبهت حروف الشرط في المعنى، ونصبت المضارع ؛ لأنها أصبحت حرفا مختصا بالفعل، مُخَلِّصا له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال (١) .

" ومن هذا يتبين أن مذهبه جامع بين قولين، فقد شارك جمهور النحاة في قولهم : إنها حرف، وشارك من قال بالاسمية في أن أصلها (إذا)، على أنه لم يقل : إن التنوين عوض عن الجملة المضاف إليها كما قالوا، ولكنه رآه أداة للانفصال، كما هو مذهبه فيه " (٢) .

ويتبين أيضا من قوله : " ... صارت – أي إذن – حرفًا مختصا بالفعل مُخَلِّصا له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال " (٣) أنه يرى بساطتها .

<u>رأي الرندي :</u>

وهو القول الخامس : أَنَّهَا مركبة من (إِذا) الذي هو ظرف زمان لما يستقبل و(أَنْ) ؛ لأَنَّهَا تُعْطِي مَا تُعْطِي كل وَاحِدَة مِنْهُمَا، فتعطي الرَّبْط كـ(إذا)، وَالنّصب كـ(أن)، ثمَّ حذفت همزَة (أَنْ)، ثمَّ ألف (إِذا) لالتقاء الساكنين (٤) .

---

(١) ينظر : نتائج الفكر ص ١٠٥، ١٠٦، وأبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص ٣٥٠ .

(٢) أبو القاسم السهيلي ص ٣٥١ .

(٣) نتائج الفكر ص ١٠٥ .

(٤) ينظر : الهمع ٢/ ٣٧٤ .

وممن نسب إليه هذا الرأي : أبو حيان والرعيني والسيوطي والصبان والألوسي (١)، ونسبه ناظر الجيش لبعض المتأخرين (٢)، وقد تبين مخالفة الرندي ما ذهب إليه شيخه السهيلي كما سبق .

والصحيح أنها بسيطة غير مركبة لوجوهٍ (٣) :

١ – أن جُزْأي التركيب لم يَسْلَما فيها .

٢ – وقوع الاسم بعدها، نحو : (إنني إذن قائم)، و(أنْ) لا يكون بعدها إلا الفعل .

٣ – ولاية اللام لها، نحو قوله تعالى :﴿ إِذَا لَّأَذَقْنَاكَ ﴾ [الإسراء: من / ٧٥]، ولا يكون ذلك في (أنْ)، ولا يقال حدث ذلك بالتركيب ؛ فالتركيب خلاف الأصل .

<u>المسألة الثامنة عشرة : حكم تعريف الأول فقط من العدد المعطوف</u>

العدد ينقسم أربعة أقسام : مفرد ومضاف ومركب ومعطوف .

والمعطوف هو : من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، وتعريف ذلك بإجماع النحاة (٤) أن تدخل الألف واللام على الأول والثاني ؛ " لأن

---

(١) ينظر : تحقيق الجزء السادس من كتاب التذييل والتكميل ٢ / ٥٦٠، رسالة دكتوراه محققة بكلية اللغة العربية بالقاهرة برقم (٤٢٥٤)، والارتشاف ٤ / ١٦٥٠، وشرح ألفية ابن معط للرعيني – السفر الأول / المجلد الثاني ص ٧١٨، والهمع ٢ / ٣٧٣، ٣٧٤، وحاشية الصبان ٣ / ٤٢٥، وروح المعاني ٧ / ٢٦٢ .

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ٨ / ٤١٦٢ .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معط – السفر الأول / المجلد الثاني ص ٧١٩ .

(٤) ينظر : اللمع ص ١٦٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٨، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٩، وشرح الجزولية للأبذي ٣ / ٩٧، والكناش في فني النحو والصرف ١ / ٣٠٧، والتذييل والتكميل ٩ / ٣٤٥، وشرح الجمل لابن الفخار ص ٥٩٧، والمساعد ٢ / ٩١، والهمع ٣ / ٢٥٩ .

حرف العطف فصل بينهما " (١)، فتقول : (عندي الخمسة والعشرون درهمًا، والثلاثة والثلاثون دينارًا) .

ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل] :

إذا الخمسَ والخمسين جاوزْتَ فارتقبْ ** قُدومًا على الأمواتِ غيرَ بعيد (٢)

ولم يُجِزْ أحد من النحويين (٣) أن يقال : (خمسة والعشرون درهمًا) بإدخال الألف واللام على الثاني دون الأول .

أما عن إدخال الألف واللام على الأول دون الثاني فقد نسب ابن عصفور وأبو حيان (٤) جواز ذلك إلى بعض النحويين، وذكر أبو حيان وابن عقيل (٥) أنه اختيار أبي الحسن الأبذي، وهذا مخالف لما ذكره في شرحه على الجزولية (٦) .

وعلة جواز ذلك : أن الثاني معطوف علي الأول فأشبها المركب الذي أصله العطف، فيجوز : (الثلاثة عشر درهمًا)، ولو قلت : (ثلاثة العشر درهمًا) لم يجز ؛ لأن تعريف الثاني لا يغني عن الأول، وتعريف الأول يغني عن الثاني، وكذلك : (ثلاثة والعشرون) لا يجوز لهذه العلة، لأن العطف بمنزلة التركيب (٧) .

---

(١) شرح الأشموني ١ / ٢٩٨ .
(٢) ينظر البيت في : شرح التسهيل ٢ / ٤٠٩، والتذييل والتكميل ٩ / ٣٤٥، وتمهيد القواعد ٥ / ٢٤٥٠، والهمع ٣ / ٢٥٩ .
(٣) ينظر : شرح الجزولية للأبذي ٣ / ٩٧، والمساعد ٢ / ٩١ .
(٤) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٣٨، والتذييل والتكميل ٩ / ٣٤٦ .
(٥) ينظر : التذييل والتكميل ٩ / ٣٤٦، والمساعد ٢ / ٩١ .
(٦) ينظر : شرح الجزولية ٣ / ٩٧ .
(٧) ينظر : التذييل والتكميل ٩ / ٣٤٦، والمساعد ٢ / ٩١ .

وقد ردّ ابن عصفور رأي من أجاز إدخال الألف واللام على الأول دون الثاني فقال : " وهذا المذهب فاسدٌ جدًا ؛ لأنه لا يتعرف الثاني بإدخال الألف واللام على الأول ؛ لأنه ليس معه كالشيء الواحد، فلا بدّ إذا أردت تعريف الثاني من أن تدخل الألف واللام عليه " (١)، وتبعه في هذا الرد الأبذي وأبو حيان (٢) .

رأي الرندي :

نَسَب الأبذي إلى بعض النحويين، ومنهم الرندي أن تُعرِّف الأول فقط، قال : " وأجاز بعضهم، ومنهم الرندي أن تعرف الأول فقط، فتقول : (ما فعلت الخمسة وعشرون رجلا)، وهذا مردود ؛ لأنهما اسمان منفصلان، ولا يتعرف الاسم الثاني هنا بإدخال الألف واللام على الأول ؛ لأنه ليس معه كالاسم الواحد، فإذا أردتَ تعريف الثاني أدخلت عليه الألف واللام " .

والعلة في ذلك كما نقل الأبذي عنهم : " وكان الذي أجاز ذلك الوجه الآخر يقول : حُذِفت الألف واللام من الثاني ؛ لتقدم الدلالة على ذلك، ولا تحذف من الأول لتأخر الدليل، وليس تأخر الدلالة كتقدمها في القوة على الحذف " (٣) .

والمختار ما ذهب إليه الرندي من أنه يجوز تعريف الأول فقط في العدد المعطوف، (الخمسة والعشرون درهمًا) ؛ تشبيهًا بالعدد المركب الذي أصله العطف، نحو : (الخمسة عشر درهمًا)، وللعلة التي ذكرها الرندي، ولا يمنع ذلك الفصل بحرف العطف .

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٣٨ .
(٢) ينظر : شرح الجزولية ٣ / ٩٧، والتذييل والتكميل ٩ / ٣٤٦ .
(٣) شرح الجزولية ٣ / ٩٧ .

المبحث الثالث : آراؤه الصرفية

المسألة الأولى : انتصارُ الرنديّ للزجاجيّ في قوله : (والحدثُ : المصدر، وهو اسم الفعل، والفعلُ مشتقٌّ منه)

قال أبو القاسم الزجّاجيّ في أقسام الكلام : " والفعل ما دلّ على حدث وزمانٍ ماضٍ أو مستقبل، نحو : (قام يقوم، وقعد يقعد)، وما أشبه ذلك. والحدث : المصدر، وهو اسم الفعل، والفعل مشتقٌّ منه، نحو : (قامَ قيامًا، وقَعَدَ قعودًا)، فالقيام والقعود، وما أشبههما مصادر" (١) .

وهنا اعترض المعترضون على الزجاجي في قوله : (والحدث : المصدر، وهو اسم الفعل، والفعل مشتقٌّ منه)، حكى ذلك ابن السِّيد والشلوبين وابن عصفور والأبذي وابن الفخار (٢) .

قال المعترضون : " إن قول أبي القاسم في المصدر إنه : (اسم الفعل، والفعل مشتقٌّ منه) متناقض ؛ من حيث كان اسم الشيء بعده في الرتبة، ألا ترى أن المسمى يوجد وليس له اسم ثم يسمى بعد ذلك .

فإذا قال : إن المصدر اسم للفعل، فقد قال : إنه بعد الفعل من حيث كان اسم الشيء بعده، وهذا يناقض قوله بعد : إن الفعل مشتق من المصدر".

وبيان الاعتراض : أن هؤلاء المعترضين " قد أخذوا الفعل في قوله : (وهو اسم الفعل) على أنه الكلمة التي تدل على المعنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيًا، كما أن الفعل في قوله : (والفعل مشتق منه) يريد : من المصدر، وهو الكلمة التي تدل على المعنى في نفسها أيضًا ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيًا، فلما أخذوا الفعل في

---

(١) الجمل ص ١ .

(٢) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل ص ٧٣، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٢٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩٧، وشرح الجزولية ١ / ٣٨، ٣٩، وشرح الجمل لابن الفخار ص ٣٠، ٣١ .

الموضعين بهذا المعنى لزم التناقض ولا بد ؛ فإن القول الأول يقتضي أن الفعل أول للمصدر، والقول الثاني يقتضي أنه ثان للمصدر " (١) .

وقد أجاب بعض العلماء عن الاعتراض الموجه إلى نص الزجاجي على النحو الآتي :

الجواب الأوّل : وهو لابن السيد واختاره، أنّ الفعل الأول غير الفعل الآخر، وبيان هذا : أنّ الأفعال في الحقيقة إنّما هي حركات الأشخاص وتأثيرها في غيرها، ولكنّ الحركات والتأثيرات لما اختلفَتْ وُضِعَ على كلّ واحدة منها لقب لينفصل بعضها من بعضٍ، فقيل لبعضها قيامٌ، ولبعضها قعودٌ، ولبعضها ضربٌ، ولبعضها قتلٌ، كما فُعِلَ بالجواهر حينَ اختلفت فسُميَ بعضها حجراً، وبعضها نباتاً، وبعضها حيواناً، ونحو ذلك، وأمّا قولهم : يقعُد وقَعَدَ، ويضرِبُ وضَرَبَ، ونحوهما، فإنّما هي صيَّغٌ مشتقة منها لتحصيل الأزمنة ؛ إذ كانَ القعود والضرب ونحوهما لا يُعطي زماناً محصّلاً، إنّما يُعطي زماناً مبهماً، فلمّا كانت هذهِ الصيّغ تعطي المعاني التي تدلُّ عليها أسماء الحركات والتأثيرات، وتزيد عليها بتحصيل الأزمنة، كانت أولى بأن تسمى أفعالاً من أسماء الحركات والتأثيرات، فإذا ذكر النحويون الأفعال، لم يريدوا أسماء الحركات والتأثيرات، وإنّما يريدونَ الصيغ المشتقة منها، ووضعوا للحركات والتأثيرات ألقاباً أخرى، فسمّوها أحداثاً ؛ لأن الأشخاص يحدثونها، وسمّوها مصادر، لأنّ الصيغة المحصّلة للأزمنة لمّا اشتُقّتْ منها صَدَرَتْ عنها كما يصدر الصادر عن المكان، فإذا أراد الزجّاجيّ بقولهِ : (وهو اسم الفعل) : أنّه اسم للحركات والتأثيرات،

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٢٤٨ .

وبقوله : (والفعل مشتق منه) : الصيّغ المشتقة من المصادر المحصّلة للأزمنة، لم يكن في كلامه اعتراض (١) .

الجواب الثاني : عبّر عنه الجزولي بقوله : " الفعل : يقع على المعنى الصادر عن الفاعل، ويقع على اللفظ الذي هو أحد الكلم الثلاث، والفعل الذي المصدرُ اسمُه غير الذي اشتُقَّ منه " (٢) .

وبيانه : أن الجزولي أراد من قوله أن يشرح كلام أبي القاسم شرحًا صحيح المعنى رافعًا للاعتراض ؛ " إذ المعترضون عليه شارحون لكلامه شرحًا فاسد المعنى " (٣) فقال : (والفعل الذي المصدرُ اسمُه غير الذي اشتُقَّ منه) ؛ بأن جعل الفعل الأول الذي المصدر اسمه هو الفعل اللغوي، وهو المعنى الصادر عن الفاعل، والمصدر هو الاسم الواقع على ذلك المعنى ؛ فانتصاب قامة (زيد) هو المعنى الصادر عن زيد، و(القيام) الذي هو لقبٌ لذلك المعنى هو المصدر .

ولم يرد أن المصدر اسم للكلمة التي تدل على معنى في نفسها، ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضيًا ؛ لأن المصدر ليس اسما لها، إنما هو اسم للمعنى الصادر عن الفاعل .

والفعل الثاني هو الاصطلاحي الذي هو قسم من أقسام الكلام مشتق من المصدر الذي هو اسم المعنى الصادر عن الفاعل (٤) .

---

(١) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل ص ٧٣، ٧٤ (بتصرف يسير) .
(٢) المقدمة الجزولية ص ٦ .
(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٢٤٨ .
(٤) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٢٤٨، ٢٤٩، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٣٨، ٣٩ .

وقد صحح الشلوبين ما قاله الجزولي فقال : " وهذا الشرح الذي شرح به المؤلف قول أبي القاسم شرح صحيح المعنى رافع للاعتراض " (١) .

الجواب الثالث : أن الفعل في الموضعين يراد به شيء واحد، وهو الفعل الاصطلاحي، ويكون المراد بقوله : (وهو اسم الفعل)، أي : الاسم الذي أُخِذَ منه الفعل واشتق منه، وتكون الإضافة على جهة الملابسة، على حد قولهم : تراب الآنية، أي : التراب الذي تصنع منه الآنية، فلا يكون الفعل على أنه مسمى للمصدر، وإلى هذا الجواب ذهب ابن عصفور والأبذي وابن أبي الربيع وابن الفخار (٢) .

<u>رأي الرندي :</u>

بعد أن صحح الشلوبين ما قاله الجزولي من شرح لرفع الاعتراض الموجه إلى كلام أبي القاسم، أورد – أي الشلوبين – أن هذا الشرح من الجزولي اعترضه بعض أصحابنا، وهو الرندي .

قال الشلوبين : وقد اعترضه بعض أصحابنا، وهو الأستاذ أبو علي الرندي فقال : ليس بشيء ؛ لأن أبا القاسم قد كرره في موضع لا يمكن أن يكون الفعل فيه اسما للمعنى الصادر عن الفاعل وهو قوله : في (باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية) (٣) : " واعلم أن أقوى تعدي الفعل إلى المصدر ؛ لأنه اسمه ومشتق منه " (٤) .

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٢٤٩ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ١ / ٩٨، وشرح الجزولية ١ / ٣٩، ٤٠، والبسيط ١ / ١٦٨، ١٦٩، وشرح الجمل ص ٣١، ٣٢ .

(٣) الجمل ص ٣٢ .

(٤) الجمل ص ٣٤، ٣٥ .

قال فقوله : (لأنه اسمه) مضاف إلى ضمير الفعل الذي تقدم ذكره، والفعل الذي تقدم ذكره ليس المعنى الصادر عن الفاعل، إنما هو اللفظ الذي هو أحد الكلم الثلاث المتعدي منه " .

وقد ذهب الشلوبين إلى أن ما ذهب إليه الرندي ظاهر لكن ليس بلازم، فلا ينبغي تخطئة ما عبّر به الجزولي، فقال : هذا الذي قاله هذا الأستاذ – يعني : الرندي – ظاهر، لكن ليس بلازم لأمرين :

أ – لأنه يمكن أن يكون الكلام على حذف مضاف ويكون معناه : لأنه اسم معناه أو اسم حدثه، أي : اسم الحدث الذي يدل عليه، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

ب – أو يكون الضمير في قوله : (لأنه اسمه) – وإن كان عائدا على الفعل الذي هو أحد الكلم الثلاث المتعدى منه – لا يراد به ما يعود عليه، ولكن المعنى الصادر عن الفاعل، ويكون ذلك كما حكوا من قولهم : عندي درهم ونصفه، فإذا تقرر هذا لم تكن تخطئته إياه لازمة .

لكن الذي قال لعمري أظهر، ويكون التفسير في هذا الموضع الذي فسره هذا المؤلف على هذا المعنى الذي قاله الأستاذ أبو علي أن يكون قوله : (وهو اسم الفعل) أي : الاسم الذي أخذ منه الفعل، كما تقول : (هذا تراب هذا الإناء)، أي : التراب الذي أخذ منه هذا الإناء، إلا أن هذا التفسير أيضا فيه أن قوله بعد : (والفعل مشتق منه) يغني عنه ؛ لأنه في معناه، إلا أن أبا القاسم يمكن أن يكون رأى التوكيد – أعنى بالمعنى – فكرره فلا يبعد، والتفسيران بعد متقاربان (١) .

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٢٤٩، ٢٥٠ (بتصرف يسير جدًا) .

والأولى أن يحمل كلام الزجاجي على الجواب الثالث ؛ إذ هو أقرب إلى مراده، لقوله في باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية : " واعلم أن أقوى تعدي الفعل إلى المصدر ؛ لأنه اسمه "، يريد : " لأن المصدر الاسم الذي أخذ منه الفعل، فَينبغي أن يفسر كلامه بكلامه "(١). وهذا ما ذهب الرندي وابن عصفور والأبذي وابن أبي الربيع وابن الفخار . وأيضًا فإن (مأخذ النحاة إذا كان دائرًا من جهة الاحتمال بين اللغة والاصطلاح وجب حمله على الاصطلاح، حتى يدل دليل على خلافه، وهذا منه " (٢) .

<u>المسألة الثانية : تأويل قول الزجاجي : (أو للوصل بعد الوقف في القوافي)</u>

قال الزجاجي : " ... وليس في الأفعال شيء يبنى على الضم ولا على الكسر، وإنما يكسر منها ما يكسر ؛ لالتقاء الساكنين، أو للوصل بعد الوقف في القوافي، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ؛ لأن الجزم خاص للأفعال، كما أن الجر خاص للأسماء، فإذا احتيج إلى تحريك المجزوم حُرِّكَ بحركة نظيره وهي الكسرة " (٣) .

وقد ذكر الخفاف في المنتخب الأكمل تأويلين في قول الزجاجي المذكور، ناسبًا الأول للرندي، والثاني لابن خروف، فقال : " ... وأما الوصل بعد الوقف في القوافي فيحتمل أمرين :

أحدهما : أن من العرب من لا يُطلِقُ القوافي، فيقول [من الطويل] :

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩٨ .

(٢) شرح الجمل لابن الفخار ص ٣١ .

(٣) الجمل ص ٢٦٤، ٢٦٥ .

قِفَا نَبْكِ من ذِكرى حبيبٍ ومَنْزِلْ (١)

بسكون اللام، وكقوله [من الكامل] :

لِمَنِ الدِيارُ غَشِيتُها بِسُحَامْ (٢)

وبالفتح كقوله [من الوافر] :

أَقِلّي اللَومَ عاذِلَ وَالعِتابَا (٣)

على رأي من أنشده بالألف .

وكذلك فيما كان مضموما يُثبتُ الواو، ويحرِّكُ ما قبلها بالضم، فيكون تحريك الحرف الأول الذي قبل حرف العلة يُوصِّل حرفَ العلة بالحرف الساكن، فإنه وصَّلهُ به بعد أن كان موقوفا على السكون في لغة مَنْ لا يُطْلِق، هذا تأويل بعض النحويين في هذا الكلام .

ويُحتمل أن يريد بـ(الوقف) : الوقف المعهود (٤)، نحو : تشديدهم الآخِر للوقف ثم وصله بحرف علة ساكنٍ بعد التشديد، وذلك قولهم [من الرجز] :

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلِّ (٥)

---

(١) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٨، وعجزه :

..... ** بِسَقْطِ اللِّوى بين الدَّخُول وَحَوْمَلِ

(٢) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١١٤، وعجزه :

..... ** فَعَمَايَتَينِ فَهَضْبِ ذِي أَقْدَامِ

(٣) صدر بيت لجرير في ديوانه ص ٨١٣، وعجزه :

..... ** وقولي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابا

(٤) هذا هو الأمر الثاني المحتمل للوصل بعد الوقف في القوافي .

(٥) الرجز لرجل من بني أسدٍ في الكتاب ٤ / ١٧٠، ولمنظور بن مرثد في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧٦، وخزانة الأدب ٦/ ١٣٥، ١٣٦ .

ومثله قوله [من الرجز] :

مِثْلُ الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبَّا (١)

لأنه بتشديد الآخِرِ يريدُ الوقف عليه ؛ لأن ذلك التشديدَ لا يكونُ إلا في الوقف، ثم وصله بالألف أو بالياء على نحو ما تقدم، فحرَّك الحرف المشدد الذي نوى الوقف عليه بالفتحة أو بالكسرة، فهو أيضا تحريكٌ للوصل، أي : لوصل الحرف بالياء أو بالألف بعد الوقف، أي : من بعد نية الوقف ؛ لأنه لما شدّده فقد نوى الوقف عليه، وهذا تأويل أبي الحسن ابن خروف (٢) – رحمه الله –، والأول تأويل الأستاذ أبي علي الرندي – رحمه الله – " (٣) .

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٩، وفيه : (أو كالحريق) .

(٢) نقله الخفاف بتصرف، ونص كلام ابن خروف في شرح الجمل ٢ / ١٠٦١، ١٠٦٢ : " وقوله : (أو للوصل بعد الوقف في القوافي) يريد : أن الشاعر يُحركُ بعدما ينوي الوقف ويصلُ ؛ وذلك في مثل قوله :

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلِّ .

وقوله : ضَخْمٌ يُحبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا

يريد : (عَيْهَلْ) ؛ فنوى الوقف لأنه شدد، ثم جاء بالياء للقافية، فحرّك اللام للساكنين، ووصلَ بعد نية الوقف، وضعّف، ثم جاء بالألف للقافية، وحرك الميمَ لها فوصل بعد التضعيف للوقف، وكذلك :

مَهْماَ شاءَ بالناس يَفْعَلِ

سكّن اللام للجزم والوقف بالسكون، ثم نوى الوصل فحرك، وأتى بالياء للقافية ...." .

(٣) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل – السفر الثالث / المجلد الثاني ص ٣٥٢ – ٣٥٤ .

ثم قال الخفاف معلقا على لفظ الزجاجي : " ولفظُ أبي القاسم صالح لكلا التأويلين ؛ لأن في كلا الحالين تحريكُ الوصل بعد الوقف في القوافي"(١).

المسألة الثالثة : أصل ألف (التَّوَى)، ونوعه

(التَّوَى) : الهلاك أو هلاك المال، وزان الحصى، وقد يمدّ (٢) .

وقد اختلف العلماء حول أصل الألف فيه – أهي منقلبة عن أصل ياء أم عن أصل واو ؟ – على قولين :

القول الأول : ذهب جمهور النحويين كأبي جعفر النحاس وابن بابشاذ والصقلي والمطرزي (٣) إلى أنها منقلبة عن أصل ياء، وَنَسَبَ ابن بابشاذ والرندي (٤) هذا القول إلى جميع النحويين إلا ابن جني، وليس كما ذكرا.

ودليل الجماعة كما ذكر ابن بابشاذ والرندي : كون العين واوًا، وقد ثبت أن ما عينه واو، فلامه ياء، إلا أن يَدُلَّ على خلاف ذلك دليل قاطع من اشتقاق، فَحُمِلَ (التَّوَى) على الأكثر ؛ لأن بابَ (طويتُ، ولويتُ) أكثرُ من باب (قُوَّة، وحُوَّة، وصُوَّة)، وباب (حُوَّة، وصُوَّة) لا يقاس عليه لقلته .

---

(١) السابق ص ٣٥٤ .

(٢) ينظر : لسان العرب ١٤ / ١٠٥، والصحاح ٧ / ١٤٠، والمصباح المنير ص ٤٥، مادة : (ت و ا) .

(٣) ينظر : عمدة الكتاب ص ٤٤٢، وشرح الجمل ص ٥٥١، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٢٤، والمغرب في ترتيب المعرب ١١٠/١ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ص ٥٥١، والمنتخب الأكمل على كتاب الجمل – السفر الثالث / المجلد الثاني ص ٤٢١ .

والمراد : أن وقوع الواو عينًا والياء لامًا أكثر من وقوع العين واللام واوين.(١)

وممن ذهب إلى أن الألف أصلها الياء من اللغويين : ابن دريد والزبيدي وابن فارس وابن سيده والفيومي والفيروزآبادي (٢) .

القول الثاني : ذهب الخليل وابن السكيت والفارسي وابن جني وابن يعيش وابن عصفور وابن منظور (٣) إلى أنها منقلبة عن أصل واو .

والدليل على أن الألف منقلبة عن أصل واو كما ذكر ابن جني : " قولهم : (التوُّ) للفَرْد ؛ فالمعنى واحد ؛ لأنّ الهلاك أكثرُ ما يكون مع التوحد والانفراد، هكذا قال لي أبو علي – وقد قرأت عليه من المسائل الحلبية – بمدينة السلام " (٤) .

أما عن نوع (التوى) فاختلف فيه أيضًا على النحو الآتي :

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٥٢، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٧٣، وتمهيد القواعد ١٠ / ٤٨٩٨ .

(٢) ينظر : جمهرة اللغة (ت و ي)، وتاج العروس مادة (ت و ي) ٣٧ / ٢٥٨، ومقاييس اللغة ١ / ٣٥٧، والمخصص (كتاب المقصور والممدود) ٤ / ٤٦٦، والمصباح المنير (ت و ي) ص ٤٥، والقاموس المحيط (ت و ي) ص ١٢٦٦ .

(٣) ينظر : العين (باب اللفيف من التاء – ت و و) ٨ / ١٤٤، وإصلاح المنطق ص ١٨٠، والمسائل الحلبيات ص ٩، والمنصف ٢ / ٢١١، وشرح المفصل ٥/ ٥٠٩، والممتع ص ٣٦٤، ولسان العرب مادة : (ت و ا) ١٤ / ١٠٥ .

(٤) المنصف لابن جني ٢ / ٢١١، وينظر : شرح المفصل ٥/ ٥١٠، والممتع ص ٣٦٤ .

١ – أنه مقصور سماعي، فقد ذهب الزجاجي إلى أن مما يُدركُ من المقصور سماعًا مما كَثُر تَرْدَادُه في المخاطبات والمكاتبات، نحو : (التَّوَى) (١) .

وتبعه في ذلك ابن بابشاذ إذ قال : " ... وجملة الأمر أنه محمول على السماع " (٢) .

وتبعه أيضا ابن هشام ؛ إذ نقل كلام الزجاجي السابق مما يدل على موافقته له (٣) .

٢ – أنه مقصور قياسي، وهذا رأي ابن السيد وابن عصفور والشاطبي (٤) ؛ لأنه يقال : (تَوِيَ يتوى تَوَىً) .

قال الشاطبي : " ونظيره من الصحيح : بطر يبطر بطرًا فهو بطر، وفرح يفرح فرحًا وهو فرح " .

<u>رأي الرندي :</u>

قال الخفاف في شرحه نقلا عن الرندي : " وأما (التَّوَى) الذي هو الهلاك، فألفه منقلبة عن ياء عند جميع النحاة إلا أبا الفتح ابن جني .

ودليل جمهور النحويين : كون عينه واوًا، وإذا كانت عين الكلمة واوًا فالأكثر أن يكون لامُها ياء إلا أن يَدُلَّ على خلاف ذلك دليل قاطع من اشتقاق، فَحُمِلَ (التَّوَى) على الأكثر ؛ لأن بابَ (طويتُ، ولويتُ) أكثرُ

---

(١) ينظر : الجمل ص ٢٨٦ .

(٢) شرح الجمل ص ٥٤٩ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ص ٣٥٦ .

(٤) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل ص ٣٠٤، وشرح الجمل ٢ / ٣٦٦، والمقاصد الشافية ٦ / ٤٠٧ .

من باب (قُوَّة، وحُوَّة، وصُوَّة)، وباب (حُوَّة، وصُوَّة) لا يقاس عليه لقلته .

وحجة ابن جني على أن ألفه منقلبة عن واو، واعتَقَدَ فيه أنه مشتق من (التَّو) الذي هو خلاف (الزَّو)، فـ (التَّو) : الفرد، و(الزَّو) : الزوج؛ لأن الهلاك يُفردُ الهالكَ، ويَسلُبُهُ أهله من أجله .

والذي يترجح من المذهبين هذا المذهب الأخير ؛ لأنه استدل عليه باشتقاق يناسبه، والاستدلال بالاشتقاق أقوى من الاستدلال بالحمل على الأكثر .

و(التَّوَى) : مما يدرك قياسًا ؛ يقال : (تَوِيَ يتوى تَوَىً) مثل : (صَدِيَ يَصدَى صَدَىً)، فهذا مما وهم فيه وأدخله في المسموع، ذكر ذلك أبو علي الرندي في شرحه لكتاب الجمل " (١) .

فقد رَجَّحَ الرندي ما ذهب إليه ابن جني من أن الألف منقلبة عن أصل واو ؛ لأنه استدل عليه باشتقاق يناسبه، والاستدلال بالاشتقاق أقوى من الاستدلال بالحمل على الأكثر .

وهذه القاعدة التي استند إليها الرندي في ترجيحه مذهب ابن جني نفهمها أيضًا من كلام الشاطبي الذي يقول فيه : " فليُقضَ بالحمل على الأكثر فيما لم يعرف له اشتقاق ولا تصريف " (٢)، فمفهوم المخالفة أنه إذا عُرِف اشتقاق فلا يُحْمَلُ على الأكثر .

---

(١) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل – السفر الثالث / المجلد الثاني ص ٤٢١، ٤٢٢ .

(٢) المقاصد الشافية ٨ / ٣٨٧ .

وأيضًا رأى أن هذا الاسم مما يدرك قياسًا ؛ يقال : (تَوِيَ يتوى تَوَىً) مثل : (صَدِيَ يَصدَى صَدَىً)، مخالفًا الزجاجي – وناسبا إليه الوهم – الذي ذكر أن هذا الاسم مما يُدركُ سماعًا (١) .

والراجح في المسألة ما ذهب إليه ابن جني وغيره، ورجحه الرندي من أن الألف منقلبة عن أصل واو ؛ لأنه مشتق من (التَّو)، وما عُرِف له اشتقاق فلا يُحْمَلُ على الأكثر، وأنه من المقصور القياسي كما ذهب إلى ذلك الرندي وغيره .

المسألة الرابعة : حَدُّ الإدغام، وصورتُه، وسببُه

نسب الأبذي إلى الرندي بيانًا في ذلك، فقال نقلا عنه : " وقال بعضهم – ومنهم الرندي – : الإدغام : إدخالُ حرفٍ في حرفٍ .

وصورته : أن يلتقي حرفان مثلانِ أو متقاربانِ، فيسكن الأول منهما إن كان متحركًا، ويتحرَّكُ على حاله إن كان ساكنًا، ويدغم في مثله أو في مقاربه .

وإنما فعلوا ذلك ؛ طلبًا للتخفيف ؛ لأنهم كرهوا أن يزيلوا ألسنتَهم عن شيء ثمّ يعيدوها إليه، وقالوا : أثقلُ من الحديثِ المعَادِ " (٢) .

والحقُّ أن ما نُسِبَ إلى الرنديّ ذكره الزجاجي قبله ؛ فقد قال في باب الإدغام : " وهو إدخال حرف في حرف ؛ تخفيفًا ... ومعنى الإدغام : أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتُسكِّن الأول منهما، وتُدغمَهُ في الثاني، أي : تُدْخلَهُ فيه، فيصير حرفًا واحدًا مشددًا، ينْبُو اللسانُ عنه نَبْوَةً واحدة، أو يلتقي حرفان متقاربان في المخرج، فَتُبْدِل الأولَ حرفًا من جنس الثاني،

(١) ينظر : الجمل ص ٢٨٦ .
(٢) شرح الجزولية ٥ / ٣٦٥ .

وتُدْغمَهُ فيه، فيصير حرفًا واحدًا، وإنما تفعل ذلك ؛ تخفيفًا، نحو : (شدَّ، ومدَّ)، وما أشبهه .

والمتقارب في المخرج، نحو قولك : (الدَّاخلُ، والذَّاهبُ)، وما أشبه ذلك"(١) .

فقد اتفقا في بيان حدِّه الاصطلاحي وصورته وسببه .

وحدّه غيرهما بتعريفات أخرى ليس بينها إلا اختلاف اللفظ، منها :

١ – قال سيبويه في باب الإدغام : " الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه " (٢) .

وقال في باب التضعيف : " اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد ... وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعبًا عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلةٌ، كرهوه وأدغموا ؛ لتكون رفعةً واحدة، وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك " (٣) .

٢ – قال الفارسي : " الإدغام : أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة، وذلك في قولك : عُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ " (٤) .

٣ – أوضح ابن جني ذلك بقوله في باب الإدغام الأصغر : " والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت ؛ ألا ترى أنك في (قطَّع)

---

(١) الجمل ص ٤٠٩، ٤١٣، ٤١٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٧، وينظر : الأصول ٣ / ٤٠٥ .

(٣) الكتاب ٤ / ٤١٧ .

(٤) التكملة ص ٢٧٣ .

ونحوِه قد أخفيت الساكن الأوّل في الثاني حتى نَبَا اللسانُ عنهما نَبْوة واحدة، وزالت الوَقْفة التي كانت تكون في الأوّل لو لم تدَّغمه في الآخر ؛ ألا ترى أنك لو تكلّفت ترك ادّغام الطاء الأولى لتجشّمت لها وقفة عليها تمتاز من شدَّة ممازجتها للثانية بها، كقولك : قطْطَع وسُكْكَر، وهذا إنما تحكمه المشافهةُ به، فإن أنت أزلت تلك الوُقَيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه وإدّغامه فيه أشدّ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه " (١).

٤ – قال ابن الحاجب : " أنْ تَأْتِي بحرفين، سَاكِنٍ فَمُتحرِّك، مِنْ مُخْرَجٍ واحد، من غير فصل " (٢) .

٥ – أو " هو الاعتماد على الحرف أكثر مما يجب له ؛ حتى يُفهم بذلك أن حرفًا آخر من لفظه محذوف استُغني بهذا الاعتماد الزائد عن النطق به ؛ طلبًا للخفة والاختصار، كأنهم استثقلوا أن يُزيلوا اللسان على الحرف ثم يعيدوه إليه، ثم شبهوه بالحديث المُعاد، أو بمشي المقيَّد " (٣) .

٦ – وقال الشيخ خالد : " رفعك اللسان، ووضعك إياه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر " (٤) .

والإدغام باب واسع ؛ لدخوله جميع الحروف ما عدا الألف، فإنها لا تدغم في غيرها، ولا يدغم فيها غيرها، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين، في كلمة وفى كلمتين (٥) .

أما عن سبب الإدغام فأمران :

---

(١) الخصائص ٢ / ١٤٠ .

(٢) الشافية ٣/ ٢٣٣، ٢٣٤ .

(٣) المنتخب الأكمل ٣ / ٩٨٦ .

(٤) التصريح ٢ / ٧٥٦ .

(٥) ينظر : شذا العرف ص ١٤٠ .

أولا : التخفيف ؛ وذلك أن اللسان ينبو عن الحرف المشدد نبوة واحدة، وإذ لم يكن الإدغام نبا اللسان نبوتين، وذلك ثقيل في المخرج الواحد والمخرجين المتقاربين .

ثانيًا : صلاحية الوزن واستقامته ؛ لأنه لو أظهر الإدغام وفكّ ربما انكسر الوزن، فلهذا اغتفروا الإدغام، ولهذا فإن الشاعر لو اضطر إلى إظهار المدغم جاز له ذلك (١) .

(١) المنهاج للعلوي ٢ / ٤٣٣، وشرح الجزولية للأبذي ٥ / ٣٧١ .

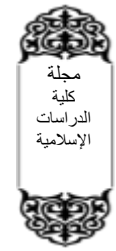
مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

المبحث الرابع : الدراسة المنهجية

الدراسة المنهجية

تأتي هذه الدراسة المنهجية بعد دراستي آراء الرندي النحوية والصرفية، فهي استخلاص لما تضمنتها آراؤه، وقد ذكرتها في عناصر على النحو الآتي :

١ – استدلاله بالقرآن :

أ – فقد ذكر أنك إذا قلت : (إنما ضرب عمرًا زيدٌ) فإن المفعول هو الثابت المتحقق والفاعل متنازع فيه، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾، **ولو قيل في الكلام : (إنما يخشى العلماءُ من عباده اللهَ) لانعكس المعنى ؛ لأن المقصود في الآية أن لله عبادًا يخشونَه، فثبتت الخشيةُ لله، وبقي أصل الخشية في حكم المتنازع فيه، فلو قُدِّمَ الفاعلُ لانعكسَ المعنى في الآية .**

ب – ذهب إلى أن (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية في الزمان مستدلا بقوله تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ .

٢ – استدلاله بالشعر :

أ – ذهب الرندي إلى جواز حذف الفاعل في باب التنازع فقط تمسكا بقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بالأرْطى لها وأرادها ** رِجالٌ فبذَّتْ نَبْلَهم وكَلِيبُ

ب – في قول الزجاجي : (أو للوصل بعد الوقف في القوافي) ذكر الرندي أن المراد : أن من العرب من لا يُطلِقُ القوافي، فيقول [من الطويل] :

قِفَا نَبْكِ من ذِكرى حبيبٍ ومَنْزِلْ

بسكون اللام، وكقوله [من الكامل] :

لِمَنِ الدِيارُ غَشِيتُها بِسُحَامْ

وبالفتح كقوله [من الوافر] :

أَقِلّي اللَومَ عاذِلَ وَالعِتابَا

على رأي من أنشده بالألف .

٣ – التعليل لآرائه :

أوضحت الدراسة أن الرندي كان معنيًّا ببيان العلة في المسائل والأحكام التي يراها، ومن تعليلاته :

أ – مَنَعَ جعل (بسم الله) متعلقًا بحال محذوفة، أي : أبتدئ متبركًا ؛ لأن حذف الحال لا يجوز .

ب – الأسماء الستة في إعرابها على قسمين كما سبق ؛ لأنه لو جُعِل الحرف في (فوك، وذو مال) علامة إعراب كان زائدًا، فيبقى الاسم على حرف واحد، وفي باقيها يكون الإعراب بالحروف ؛ لكون الكلمة تبقى على حرفين .

ج – انجرّ الاسم الذي لا ينصرف إذا أُضِيف أو اقترن بـ (أل) ؛ لأن ما أضيف، أو كانت فيه الألف واللام قد أمِنَ فيه التنوين، من حيث كان التنوين لا يجتمع مع الإضافة، ولا مع اللام للتعريف، فلا يكون الخفض منهما مشعرا بالصرف، ولو خفض ما لا ينصرف إذا لم يكن مضافا، ولم يكن فيه ألف ولام، لتوهم أنه منصرف ؛ إذ كان الخفض مصاحبا للتنوين.

د – لا يجوز تقديم المفعول في نحو : (ضَرَبَ القومُ بعضُهم بعضًا) ؛ لأن الفاعل مفسر له .

هـ – استدل على أن المجرور لا ينوب عن الفاعل بعلل :

الأولى : أن المفعول الذي لم يسمّ فاعله إذا تقدم كان مبتدأ، كما أن الفاعل إذا تقدم صار مبتدأ، وأنت لا تقول : بزيد سير ؛ فيكون (بزيد)

مبتدأ، فإذا وجد من كلام العرب (سير بزيد) جعل المقام مقام الفاعل ضمير المصدر .

الثانية : أنه لا يتبع على المحل بالرفع، فلا يقال : سِير بزيد العاقلُ، ولو كان المجرور نائبًا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع .

الثالثة : أن المجرور قد يتقدم على عامله، كقول الله تعالى : ﴿ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ - الإسراء : ٣٦ - أي : مسؤولا عنه، فلو كان (عنه) هو النائب لما تقدم على عامله وهو (مسئولا)، والفاعل لا يتقدم على عامله، فنائبه كذلك إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل .

الرابعة : أن الفعل لا يؤنث للمجرور المؤنث إذا ناب عن الفاعل في نحو: (سير بهند)، وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فإن الفعل يؤنث له نحو : ضربت هند .

و - ذكر أن المفعول له حكمه النصب بشروط، ومعللا لها :

الشرط الأول : أنه لا يكون إلا مصدرًا .

الشرط الثاني : أنه لا يكون معناه إلا مخالفا للفعل الذي قبله، فلا يكون من جنسه ؛ لأن الشيء لا يكون علة لنفسه، وإنما يكون علة لغيره .

الشرط الثالث : أنه لا يكون في غالب الأمر إلا من أفعال القلب .

وإنما كان مصدرًا ؛ لأن الجوهر لا يقع علة في وقوع الفعل، لا تقول : أكرمت زيدًا عمرًا، فتجعل نفس عمرو علة في وقوع الفعل إلا على حذف مضاف، أي : مخافةَ عمروٍ .

ز - ذهب إلى أن نصب ما بعد الواو في نحو : (ما لك وزيدًا ؟) بإضمار (كان) بعد (ما)، لا بإضمار الملابسة ؛ لأنك تحتاج إلى ما ينصبها .

ح – ذهب إلى أن (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية في الزمان مستدلا بقوله تعالى : ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ ﴾، **وَرَدّ على من قدَّر مصدرًا من قبل الزمان – أي : من تأسيس أول يوم – بأنك إذا قلت هذا فتقديره : من زمن تأسيس أول يوم ؛ لأن التوقيت إنما يقع بالزمان .**

ط – علل امتناع النعت في الأفعال ؛ لأنها دالة على أحداث، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر، فلم يصح وصفها ؛ لأن الأوصاف أعراض في الموصوف، والعرض لا يحمل على العرض .

ي – ذهب إلى أن (إذن) مركبة من (إذا) الذي هو ظرف زمان لما يستقبل، و(أَنْ) ؛ لأنَّهَا تُعْطِي مَا تُعْطِي كل وَاحِدَة مِنْهُمَا، فتعطي الرَّبْط كـ(إذا)، وَالنّصب كـ(أن)، ثمَّ حذفت همزَة (أَنْ)، ثمَّ ألف (إذا) لالتقاء الساكنين .

ك – علل لجواز تعريف الأول فقط من العدد المعطوف بأن قال : حُذِفت الألف واللام من الثاني ؛ لتقدم الدلالة على ذلك، ولا تحذف من الأول لتأخر الدليل، وليس تأخر الدلالة كتقدمها في القوة على الحذف .

ل – ذكر أن سبب الإدغام ؛ طلب التخفيف ؛ لأنهم كرهوا أن يزيلوا ألسنتَهم عن شيء ثمّ يعيدوها إليه .

٤ – استناده في آرائه إلى بعض القواعد الكلية :

أ – الأولى عدم التقدير .

وذلك مفهوم من قوله : " إذا قلت : (من تأسيس أول يوم) فتقديره : من زمن تأسيس أول يوم ... ؛ لأن التوقيت إنما يقع بالزمان " .

أي : إذا قدرت في الآية : من تأسيس أول يوم، اقتضى قصد التاريخ تقدير زمان قبل التأسيس حتى يكون المعنى : من زمان تأسيس أول يوم، فترجع المسألة إلى أول أمرها .

ب – جواز الحذف لتقدم الدلالة، وليس تأخر الدلالة كتقدمها في القوة على الحذف .

وهاتان القاعدتان استند إليهما في تجويزه تعريف الأول فقط دون الثاني من العدد المعطوف، ومنعه تعريف الثاني دون الأول، قال : " حُذِفت الألف واللام من الثاني ؛ لتقدم الدلالة على ذلك، ولا تحذف من الأول لتأخر الدليل، وليس تأخر الدلالة كتقدمها في القوة على الحذف " .

ج – الاستدلال بالاشتقاق أقوى من الاستدلال بالحمل على الأكثر .

رَجَّحَ الرندي ما ذهب إليه ابن جني من أن الألف منقلبة عن أصل واو في (التوى) ؛ لأنه مشتق من (التَّو)، والاستدلال بالاشتقاق أقوى من الاستدلال بالحمل على الأكثر .

٥ – موقفه من النحويين :

وجدتُ من خلال دراسة آراء الرندي النحوية والصرفية أنه لم يكن ذا نزعة بصرية أو كوفية، فقد وافق الجمهور في مسائل وخالفهم في أخرى، ورجّح رأي الكوفيين أو بعضهم أحيانا .

فمن مسائل الموافقة :

أ – اختار ما ذهب إليه كثير من النحويين في عدم جواز نصب خبر (ما) إذا توسط بينها وبين اسمها .

ب – حمل قول سيبويه : " فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنُك وملابسة زيدًا ؟ أو وملابستك زيدًا، فكان أن يكونَ زيدٌ على فعلٍ وتكونَ الملابسة على الشأن ؛ لأن الشأن معه ملابسة له، أحسنَ من أن يُجْروا المظهر

على المضمر " على التفسير المعنوي لا الإعرابي، وتبعه أبو حيان وناظر الجيش .

ج – قوّى مذهب الكسائي في جوازه حذف الفاعل في باب التنازع .

د – اختار مذهب الكوفيين في أن (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية في الزمان.

هـ – رجّح رأي ابن جني في أن ألف (التّوَى) منقبة عن أصل واو .

ومن مسائل المخالفة :

أ – مخالفته البصريين والكوفيين ؛ إذ ذهب إلى أن (على) لا تكون إلا اسمًا .

ب – خالف جمهور النحاة في رأيهم أن ألف (التّوَى) منقلبة عن أصل ياء .

٦ – موقفه من الزجاجي :

خالف الرندي الزجاجي في ثلاث مسائل، وانتصر له في مسألة، وتأثر به في أيضًا في مسألة، وإليك تفصيل ما ذكرت :

– ذهب الرندي إلى جواز توسُّط الخبر بين (عسى) واسمها، نحو : (عسى أن يقوم زيد)، خلافًا للزجاجي وغيره .

– اعتراضه على الزجاجي في تجويزه نصب ما بعد الواو في نحو : (ما لك وزيدًا ؟) بإضمار الملابسة أو بإضمار الكون ؛ إذ ذهب إلى أنه لا معنى لإضمار الملابسة .

– ذهب إلى أن (التّوَى) اسم مقصور قياسي ؛ يقال : (تَوِيَ يتوى تَوَىً) مثل : (صَدِيَ يَصدَى صَدَىً)، مخالفًا الزجاجي – وناسبا إليه الوهم – الذي ذكر أن هذا الاسم مما يُدركُ سماعًا .

– انتصر للزجاجي موضحا أن قوله : (والحدثُ : المصدر، وهو اسم الفعل، والفعلُ مشتقٌّ منه) لا تعارض فيه، وأن الفعل في الموضعين يراد

به شيء واحد، وهو الفعل الاصطلاحي، فالمراد بقوله : (وهو اسم الفعل)، أي : الاسم الذي أُخِذَ منه الفعل واشتق منه ؛ لأن أبا القاسم قد كرره في موضع لا يمكن أن يكون الفعل فيه اسما للمعنى الصادر عن الفاعل وهو قوله : في (باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية) : " واعلم أن أقوى تعدي الفعل إلى المصدر ؛ لأنه اسمه ومشتق منه " .

قال فقوله : (لأنه اسمه) مضاف إلى ضمير الفعل الذي تقدم ذكره، والفعل الذي تقدم ذكره ليس المعنى الصادر عن الفاعل، إنما هو اللفظ الذي هو أحد الكلم الثلاث المتعدي منه "، فهو يرى أن الأولى أن يفسر كلامه بكلامه .

– تأثر بالزجاجي في حَدّ الإدغام، وصورته، وسببه .

٧ – تأثره بشيخه السهيلي :

ذهب الرندي إلى اختيار رأي السهيلي في كثير من المسائل، وخالفه في مسألة حقيقة (إذن) .

فمن مسائل الاختيار :

أ – الأسماء الستة في إعرابها على قسمين : قسم يعرب بالحروف، وقسم يعرب بالحركات المقدرة في الحروف .

ب – جواز حذف الفاعل في باب التنازع .

ج – وجوب تقديم الفاعل في نحو : (ضَرَبَ القومُ بعضُهم بعضًا) .

د – لزوم تقديم الفاعل أو المفعول على حسب المقصد عند الحصر بـ (إنما) .

هـ – المجرور لا ينوب عن الفاعل، والنَّائِب ضمير عَائِد على المصدر المَفْهُوم من الفِعل، وَالتَّقْدِير في نحو : (سير بزيد) : سير هُوَ، أَي السّير .

و – شروط نصب المفعول له .

ز – وقوع (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان .

٨ – جدول يوضح العلماء الذين نقلوا عنه، وموقفهم من آرائه :

تتبعت آراء الرندي في مؤلفات العلماء اللاحقين له فوجدت أن أكثر النحاة ذِكْرًا لآرائه الأبذي ثم أبو حيان ثم السيوطي، وهاك جدولا يوضِّح ذلك :

مسلسل	اسم العالم	عدد مرات النقل	عنوان المسألة
١	الشلوبين ٦٤٥هـ	٢	١ – علة امتناع النعت في الأفعال. ٢ – انتصارُ الرنديّ للزجاجيّ في قوله : (والحدثُ : المصدر، وهو اسم الفعل، والفعلُ مشتقٌّ منه) .
٢	الأبذيّ ٦٨٠ هـ	١٠	١ – سبب جرِّ الاسم الذي لا ينصرف إذا أُضِيف أو اقترن بـ (أل). ٢ – حكم توسُّط الخبر بين (عسى) واسمها . ٣ – حكم حذف الفاعل وحده . ٤ – لزوم تقديم الفاعل أو المفعول على حسب المقصد عند الحصر بـ

			(إنما) . ٥ – من شروط نصب المفعول له. ٦ – توجيه ما بعد الواو في نحو : (ما لك وزيدًا ؟) . ٧ – وقوع (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان . ٨ – إعراب المُحَذَّر منه المعطوف، نحو : (إياك والشرَّ، وإياك والأسدَ). ٩ – حكم تعريف الأول فقط من العدد المعطوف . ١٠ – حَدُّ الإدغام، وصورتُه، وسببُه .
٣	الخفاف ٧٠٣ هـ	٢	١– تأويل قول الزجاجي : (أو للوصل بعد الوقف في القوافي). ٢ – أصل ألف (التَّوَى)، ونوعه .
٤	أبو حيان ٧٤٥ هـ	٨	١ – إعراب الأسماء الستة . ٢ – حكم توسط خبر (ما) منصوبًا بينها وبين اسمها . ٣ – حكم تقديم الفاعل في مثل: (ضَرَبَ القومُ بعضُهم بعضًا) . ٤ – إنابة المجرور بحرف غير زائد

			عن الفاعل . ٥ – ناصب المستثنى . ٦ – حقيقة (على) . ٧ – إعراب المُحَذَّر منه المعطوف، نحو : (إياك والشرَّ، وإياك والأسدَ). ٨ – حقيقة (إذن) .
٥	ابن هشام ٧٦١ هـ	١	١ – إنابة المجرور بحرف غير زائد عن الفاعل .
٦	ناظر الجيش ٧٧٨ هـ	١	١ – إعراب الأسماء الستة .
٧	الرعينيّ ٧٧٩ هـ	٢	١ – إعراب الأسماء الستة . ٢ – حقيقة (إذن) .
٨	الشاطبي ٧٩٠ هـ	٢	١ – إنابة المجرور بحرف غير زائد عن الفاعل . ٢ – من شروط نصب المفعول له.
٩	الزركشيّ ٧٩٤ هـ	١	١ – متعلق الباء في البسملة .
١٠	البِرْماويّ ٨٣١ هـ	١	١ – متعلق الباء في البسملة .

١١	خالد الأزهري ٩٠٥ هـ	٢	١ – إنابة المجرور بحرف غير زائد عن الفاعل . ٢ – من شروط نصب المفعول له.
١٢	السيوطي ٩١١ هـ	٦	١ – متعلق الباء في البسملة . ٢ – إعراب الأسماء الستة . ٣ – حكم تقديم الفاعل في مثل : (ضَرَبَ القومُ بعضُهم بعضًا) . ٤ – إنابة المجرور بحرف غير زائد عن الفاعل . ٥ – ناصب المستثنى . ٦ – حقيقة (إذن) .
١٣	القسطلانيّ ٩٢٣ هـ	١	١ – متعلق الباء في البسملة .
١٤	الأشموني ٩٢٩ هـ	١	١ – إنابة المجرور بحرف غير زائد عن الفاعل .
١٥	الدلائيّ ١٠٨٩ هـ	٢	١ – متعلق الباء في البسملة . ٢ – إعراب الأسماء الستة .
١٦	البغداديّ ١٠٩٣ هـ	١	١ – حقيقة (على) .
١٧	الصبّان ١٢٠٧ هـ	٢	١ – إنابة المجرور بحرف غير زائد عن الفاعل . ٢ – حقيقة (إذن) .

١٨	الألوسيّ ١٢٧٠ هـ	١	١ – حقيقة (إذن) .

أما عن موقف بعض العلماء من آرائه فكان بين التأييد والرفض، ويتضح هذا من خلال الآتي :

أ – الشلوبين :

– ذكر الشلوبين أن الرندي قال في (علة امتناع النعت في الأفعال) : إن الأفعال إنما هي دالة على أحداث، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر، فلم يصح وصفها ؛ لأن الأوصاف أعراض في الموصوف، والعرض لا يحمل على العرض .

ولم يرتض الشلوبين تعليل الرندي، فردّه بقوله : وهذا القول مع ما فيه من إدخال علم على علم وتخليط العلوم بعضها ببعض غير صحيح ؛ وذلك أن المصادر تدل أيضا على أحداث كما تدل الأفعال عليها، فإن كانت الأفعال امتنعت من الوصف لما ذكر من دلالتها على الأعراض فينبغي أن تمنع المصادر من النعت أيضا لذلك ؛ لأنها أيضا دالة على الأعراض كدلالة الأفعال عليها، فهذا التعليل ليس بشيء .

– ذكر الشلوبين أن الجزولي أراد بقوله : " والفعل الذي المصدرُ اسمُه غير الذي اشتُقَّ منه " أن يشرح كلام الزجاجي : (والحدثُ : المصدر، وهو اسم الفعل، والفعلُ مشتقٌّ منه) .

وقد صحح الشلوبين أولا ما قاله الجزولي من شرح لرفع الاعتراض الموجه إلى أبي القاسم، ثم عاد فذكر أن هذا الشرح من الجزولي اعترضه الرندي، وهو " لعمري أظهر "، وقد سبق أن أوضحتُ ذلك .

ب – الأبذي :

– ذهب إلى فساد ما قاله البعض ومنهم الرندي من تجويزهم توسُّط الخبر بين (عسى) واسمها .

– ردّ رأيه في تجويزه تعريف الأول فقط من العدد المعطوف .

ج – الخفاف :

صحح الخفاف تأويل الرندي قول الزجاجي : (أو للوصل بعد الوقف في القوافي) بأن المراد أن من العرب من لا يطلق القوافي .

د – ابن عصفور :

– ردّ على من أوَّل قول الفرزدق : (وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ) بأنه استعمل لغة غيره فغلط ؛ لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير، وهو تأويل الرندي، لكنه لم يصرح باسمه .

– ردّ على من قال بجواز تعريف الأول فقط من العدد المعطوف كبعض النحويين، ومنهم الرندي لكنه لم يصرح باسمه .

هـ – أبو حيان :

– اكتفى أبو حيان بحكاية الردّ على من أول قول الفرزدق كما سبق .

– ردّ على من قال بجواز تعريف الأول فقط من العدد المعطوف كبعض النحويين، ومنهم الرندي لكنه لم يصرح باسمه .

– تأثر به أبو حيان فاختار ما ذهب إليه من أن التقدير في نحو : (إياك والشرَّ، وإياك والأسدَ) : تفقَّد نفسك مع الشر، فترى قبحَ ذلك وسوءَ عاقبته، وتفقد نفسك مع قرب الأسد، فترى قبح ذلك وما يؤدي إليه أمرك، فـ (الشر والأسد) معطوفان على (إياك)، والكلام جملة واحدة .

ز – ناظر الجيش :

- ردّ على من أوَّل قول الفرزدق : (وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ) بأنه استعمل لغة غيره فغلط ؛ لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير، وهو تأويل الرندي، لكنه لم يصرح باسمه .

٩ - عنايته بالمعنى :

وهذا واضح من قوله : (إنما ضرب زيدٌ عمرًا)، و(إنما ضرب عمرًا زيدٌ) هذان معنيان، فيلزم في أحدهما تقديمُ الفاعل وفي الآخر تقديمُ المفعول، على حسب ما تقصد، فالمعنى الذي يُوجِب تقديم الفاعل كونه ثابتًا متحققًا والمفعول متنازع فيه، فلو قدَّمتَ المفعول صار ثابتًا متحققًا والفاعل متنازع فيه .

وإذا قلت : (إنما ضرب عمرًا زيدٌ) فإن المفعول هو الثابت المتحقق والفاعل متنازع فيه .

١٠ - وضعه للشروط :

ذكر أن المفعول له حكمه النصب بشروط :

أ - أنه لا يكون إلا مصدرًا .

ب - أنه لا يكون معناه إلا مخالفا للفعل الذي قبله .

ج - أنه لا يكون في غالب الأمر إلا من أفعال القلب .

١١ - شخصيته :

بَدَت شخصية الرندي واضحة من خلال ما ذكرته في موقفه من النحويين موافقة ومخالفة، ومن خلال ما بينته في موقفه من الزجاجي .

وقد ظهرت شخصيته أكثر في :

أ - انفراده تأويل كلام الزجاجي : (أو للوصل بعد الوقف في القوافي) بأن المراد : أن من العرب من لا يُطلِقُ القوافي مستدلا على ذلك بما ورد في الشعر، وهذا تأويل مخالف لتأويل ابن خروف .

ثم أكد الخفاف صحة فهم الرندي على هذا النحو فقال : " ولفظُ أبي القاسم صالح لكلا التأويلين ؛ لأن في كلا الحالين تحريكُ الوصل بعد الوقف في القوافي " .

ب – في مسألة أصل ألف (التَّوَى)، ونوعه اتضح الآتي :

– غزارة علمه، وسعة اطلاعه ؛ ذلك أنه عرض الخلاف في المسألة بين جمهور النحويين وابن جني، ثم أوضح ما استدل به كل منهما .

– بروز شخصيته ؛ إذ رجّح مذهب ابن جني بأن ألف (التَّوَى) منقلبة عن واو، قال : " ... لأنه استدل عليه باشتقاق يناسبه، والاستدلال بالاشتقاق أقوى من الاستدلال بالحمل على الأكثر " .

وتظهر شخصيته أيضا من خلال رأيه في أن هذا الاسم من المقصور القياسي، وفي ذلك يقول : " و(التَّوَى) : مما يدرك قياسًا ؛ يقال : (تَوِيَ يتوى تَوَىً) مثل : (صَدِيَ يَصدَى صَدَىً)، فهذا مما وهم فيه وأدخله في المسموع " .

فقد خالف الزجاجي – ناسبا إليه الوهم – الذي ذكر أن هذا الاسم مما يُدركُ سماعًا .

ولبيان ما ذكرته يحسُن أن أعقد مقارنة بين شرح الرندي لهذا الاسم وبين غيره من شراح الجمل، فأقول :

لم أر أحدًا من شُرّاح الجمل – فيما اطلعت عليه – فصّل القول في هذا الاسم المقصور كما فعل الرندي، باستثناء ابن بابشاذ – المتوفى سنة ٤٦٩ هـ – فقد ذكر الخلاف المذكور، ودليل الجماعة مُرَجِّحًا رأيهم (١) .

واكتفى ابن السيد بذكر أنه من المقيس ؛ لأنه يقال : (تَوِيَ يتوى تَوَىً) (٢)، ومثله فعل ابن عصفور (٣) .

---

(١) ينظر : شرح الجمل ص ٥٥١ .

(٢) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل ص ٣٠٤ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٣٦٦ .

وعلى عكس ما ذكرتُ نجد أن العلوي (١) لم يذكر شرحا لهذا الاسم أصلا، مع أنه شرح غالب الأسماء المقصورة التي ذكرها الزجاجي في جمله في هذا الموضع .

وكذلك فعل ابن هشام فقد نقله عن الزجاجي دون تعليق يذكر (٢) .

(١) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاج ٢ / ٢٢٨ وما بعدها .

(٢) ينظر : شرح الجمل ص ٣٥٦ .

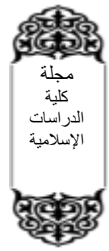
مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

الخاتمة

الحمد لله في الأولى والآخرة، له الحكم وإليه المرجع والمآب، والصلاة والسلام على من ختم الله به النبيين والمرسلين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ...

فهذه أهم النتائج التي اشتمل عليها هذا البحث :

(أبو عليٍّ الرُّنْدِيّ – حياتُه وآراؤُه)

١ – تصحيح ما ذكره البغدادي في ترجمته له، حيث قال : " الرندي : عمر بن عبد المجيد بن حسن الأزدي الرنديّ المهدويّ الميانشيّ الأندلسي النَّحْوِيّ المقرئ، نزيل مالقة، الْمُتَوفَّى سنة ٥٧٩ هـ، لَهُ : الفاخر فِي شرح جمل عبد الْقَادر فِي النَّحْو " .

وهذه الترجمة له تشتمل على ثلاثة أخطاء :

الأول : أنه خلط بينه وبين عُمَر بن عبد المجيد بن عُمَر بن حُسين، أبو حَفص الْقُرَشِيّ، العَبْدَرِيّ، الميانِشِيّ، شيخ الحرم، المتوفى سنة ٥٨١ هـ .

الثاني : ما ذكره في تاريخ وفاته سنة (٥٧٩ هـ) لا يوافق تاريخ وفاة المهدوي الميانشي، ولا الرندي الأندلسي .

الثالث : ما ذكره من أنه شرح جمل (عبد القادر) فيه تصحيف ؛ ولعل المقصود (عبد القاهر)، وهذا خطأ أيضًا ؛ لأن الرندي شرح جمل أبي القاسم الزجاجي كما نص على ذلك كثير ممن ترجموا له ونقلوا عنه .

٢ – أكدت الدراسة ما ذكره المراكشي من أن المشهور في كنية الرندي (أبو علي) ؛ فكل من نقل عنه وذكر كنيته كنّاه بـ (أبو علي) .

٣ – أن الأقرب إلى الصحة في سنة وفاته أنها كانت في ٦١٦ هـ، وليس ٦١٠ هـ ؛ لأن الكتانيّ ذكر أن الأستاذ أبا علي أجاز كل من كان موجودًا في شعبان سنة ٦١٣ هـ .

٤ – تصحيح بعض نصوص الكتب المطبوعة والمحققة، ومن ذلك :

أ- ما ورد في مصابيح الجامع للدماميني : " فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله ... وقدر ابن دقيق العيد : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نيةً وعقدًا فهجرته إلى الله ورسوله حكمًا وشرعًا . ورده الزركشي : بأن المقدر حينئذٍ حال مُبَيِّنَةٌ، فلا تحذف، واستند إلى نقل ذكره عن الزبيدي في شرح الجمل " (١) .

والصواب : (الرندي في شرح الجمل) كما ذكر الزركشي في التنقيح (٢)، والدماميني ناقل عنه .

ب – ما ورد في عقود الزبرجد للسيوطي : " ... ولهذا منع الزيدي في شرح الجمل جعل (بسم الله) متعلقًا بحال محذوفة، أي : ابتدئ متبرّكًا ".

والصواب : (الرندي) كما سبق .

ج – ما ورد في شرح الجزولية للأبذي : " ... والتقدير في النصب : ما لك ولملابستك زيدًا ؟ " .

والصواب : (ملابستك) ؛ لأن قول الرندي الذي نقله الأبذي بعد يؤكد ذلك، وهو : " ... لأنك تحتاج إلى ما ينصبها " .

د – ما ورد في كتاب (فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح) للفاسي : " أن صرف الممنوع قد يكون واجبا ... وحسنا ... وقبيحا ...

---

(١) مصابيح الجامع ١ / ١٦٤ .

(٢) ينظر : التنقيح ١ / ٥ .

وجائزًا مستوي الطرفين ... وبهذا جزم حازم في المنهاج، وابن شريف الرندي في الوافي " .

وقد علّق الأستاذ الدكتور / محمود يوسف فجّال – رحمه الله – في تحقيقه اسم ابن شريف الرندي فقال : " لعلّه عمر بن عبد المجيد بن عمر الرندي، أبو علي المتوفي سنة ٦١٦ هـ ... " .

وليس كما قال ؛ فليس لأبي علي الرندي مؤلف اسمه الوافي، وإنما هو لابن شريف الرندي – المتوفى سنة ٦٨٤ هـ – كما ذكر الفاسي، وقد أوضحت هذا في الحديث عن مؤلفات الرندي .

٥ – رجّحتُ رأيا من الرأيين المتناقضين اللذين نُسِبَا إليه في متعلق الباء في البسملة، وهو الفعل .

٦ – رجّحتُ ما ذهب إليه الرندي من أن نصب ما بعد الواو في نحو : (ما لك وزيدًا ؟) بإضمار (كان) بعد (ما)، لا بإضمار الملابسة ؛ لأن نصب ما بعد الواو على إضمار الملابسة يلزمه أن يُقدِّر ناصبًا للملابسة، وإذا قدره فذلك الناصب للملابسة هو الناصب للمفعول معه، فلا معنى لتقدير الملابسة .

مع جواز الجر أيضًا – كما يرى ابن مالك – لا على العطف، بل على إضمار الجار .

٧ – رأيتُ أن رد الشلوبين على الرندي في مسألة (علة امتناع النعت في الأفعال) قويّ مؤيد بالدليل ؛ فتعليل الرندي بأن الفعل امتنع من النعت ؛ لأنه يدل على الحدث يقتضي امتناع نعت المصدر أيضًا ؛ لأنه يدل على الحدث، والواقع أن المصدر ينعت، ومنه قوله تعالى في القرآن : ﴿ وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ .

٨ – أوضحتُ أن ما ذكره أبو حيان وابن عقيل من أن اختيار أبي الحسن الأبذي جواز تعريف الأول فقط من العدد المعطوف مخالف لما ذكره في شرحه على الجزولية .

٩ – رجّحتُ ما ذهب إليه الرندي من أنه يجوز تعريف الأول فقط من العدد المعطوف، فيجوز : (الخمسة وعشرون درهمًا) ؛ تشبيهًا بالعدد المركب الذي أصله العطف، نحو : (الخمسة عشر درهمًا)، ولا يمنع ذلك الفصل بحرف العطف .

١٠ – أظهرت الدراسة نموذجًا يؤكد ما ذكره المراكشي من أنه كان بين أبي عليّ الرندي وأبي الحَسَن بن خَرُوف تنازُعٌ في مسائلَ تفسيريّةٍ، ويظهر هذا في تأويلهما قول الزجاجي : (أو للوصل بعد الوقف في القوافي) .

١١ – رجّحتُ ما ذهب إليه ابن جني وغيره، ورجحه الرندي من أن الألف منقلبة عن أصل واو في (التّوَى) ؛ لأنه مشتق من (التَّو)، وما عُرِف له اشتقاق فلا يُحْمَلُ على الأكثر، وأنه من المقصور القياسي كما ذهب إلى ذلك الرندي وغيره .

١٢ – ذكر ابن بابشاذ والرندي أن ألف (التَّوَى) منقلبة عن ياء عند جميع النحاة إلا أبا الفتح ابن جني، وليس كما ذكرا، بل مع ابن جني نحاة آخرون .

١٣ – أوضحت الدراسة أن أكثر النحاة ذِكْرًا لآرائه الأبذي ثم أبو حيان ثم السيوطي .

١٤ – ما أوردته في الدراسة المنهجية من نقاط تضمنتها آراؤه .

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

ثبت بأهم المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لأبي بكر الزبيدي، تحقيق الدكتور / طارق الجنابي، الناشر : عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي للدكتور/ محمد إبراهيم البنا، الناشر : دار البيان العربي – جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- الإبانة والتفهيم عن معنى : (بسم الله الرحمن الرحيم) للزجاج، تحقيق ودراسة الدكتور / محمد السيد علي بلاسي، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب، تحقيق الدكتور / يوسف علي طويل، دار النشر : دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور / رجب عثمان محمد، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، الناشر : المطبعة الكبرى الأميرية، مصر .
- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض للمقري التلمساني، تحقيق / مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد العظيم شلبي، الناشر : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لليماني، تحقيق الدكتور / عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م .
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق الدكتور / زهير غازي زاهد، الناشر : عالم الكتب – بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبري، تحقيق / إبراهيم عطوة عوض، الناشر : المكتبة العلمية- لاهور – باكستان .
- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور / فخر صالح سليمان قدارة، الناشر : دار عمار – الأردن، ودار الجيل – بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة الدكتور / محمود محمد الطناحي، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة : الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنباري، الناشر : دار إحياء التراث العربي .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح للفارسي، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان، الناشر : عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، الناشر : دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق / هشام عبد العزيز عطا وغيره، الناشر : مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة الدكتور / فتحي أحمد علي الدين، الناشر : جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .
- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبيّ، تحقيق / إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة، ودار الكتاب اللبناني - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر : المكتبة العصرية - لبنان / صيدا .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي، الناشر : دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، دراسة وتحقيق الدكتور / جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر : دار الهداية .

- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام للذهبي، تحقيق الدكتور / بشار عوّاد معروف، الناشر : دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م .
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني، تحقيق / محمد علي النجار، الناشر : المكتبة العلمية - بيروت - لبنان .
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لعمر بن خلف الصقلي، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه / مصطفى عبد القادر عطا، الناشر : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق الدكتور / حسن هنداوي، الناشر : دار القلم - دمشق .
- تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ، الناشر : دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان ١٩٨٢ م .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع، تحقيق / علي بن سلطان الحكمي، الناشر : الجامعة الإسلامية بالدينة المنورة، الطبعة : الأعداد ٨٥ - ١٠٠ السنوات ٢٢ - ٢٥ المحرم ١٤١٠ هـ - ذو الحجة ١٤١٣ هـ .
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان، حققه الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١ م .

- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار، تحقيق / عبد السلام الهراس، الناشر: دار الفكر للطباعة – لبنان ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور / علي محمد فاخر وآخرون، الناشر : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ .

- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح للزركشي، دراسة وتحقيق الدكتور / يحيى بن محمد علي الحكمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

- التوطئة للشلوبين، تحقيق الكتور / يوسف أحمد المطوع، ١٩٨١ م .

- الجامع الصحيح المختصر للبخاري، تحقيق / مصطفى ديب البغا، الناشر : دار ابن كثير – اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧ م .

- الجامع الصحيح المسمى (صحيح مسلم)، الناشر : دار الجيل بيروت، ودار الأفاق الجديدة ـ بيروت .

- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق الدكتور / علي توفيق الحمد، الناشر : مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ / محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي، تحقيق الدكتور / حامد أحمد نيل، توزيع مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني - المكتبة التوفيقية (بدون تاريخ).
- الحلة السيراء لابن الأبار، تحقيق الدكتور / حسين مؤنس، الناشر : دار المعارف – القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٥م .
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد، تحقيق / سعيد عبد الكريم سعودي .
- حواشي المفصل للشلوبين، رسالة ماجستير للباحث / حماد بن محمد الثمالي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٨٩م .
- الخصائص لابن جنى تحقيق الشيخ / محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه / محمود محمد شاكر، الناشر : مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، تحقيق وتعليق الدكتور / محمد الأحمدي أبو النور، الناشر : دار التراث للطبع والنشر – القاهرة .
- ديوان الرصافي البلنسي ص ١٢٦، جمعه وقدم له الدكتور / إحسان عباس، الطبعة الثانية – دار الشروق ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي، حققة وعلق عليه الدكتور / إحسان عباس، والدكتور / محمد بن شريفة، والدكتور / بشار عواد معروف، الناشر : دار الغرب الإسلامي – تونس، الطبعة الأولى ٢٠١٢ م .

- الرّد عَلى النّحاة لابن مَضاء، دراسة وتحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا، الناشر : دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، تحقيق / علي عبد الباري عطية، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة : الأولى ١٤١٥ هـ .

- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام للسهيلي، تحقيق / عمر عبد السلام السلامي، الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

- سنن أبي داود، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر .

- سير أعلام النبلاء للذهبي، الناشر : دار الحديث - القاهرة ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م .

- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق الدكتور / محمد علي الريح هاشم، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م .

- شرح ألفية ابن معط للرعيني، السفر الأول، رسالة دكتوراه للباحث / حسن محمد عبد الرحمن أحمد، جامعة أم القرى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

- شرح ألفية ابن مالك للأشموني، تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، (بدون تاريخ) .

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م .

- شرح ألفية ابن مالك للفارضي، تحقيق الدكتور / مصطفى شحاتة الحسنين أبو سمرة، رسالة محققة مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتورين / عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- شرح الجزولية للأبذيّ، السفر الأول بعنوان : (الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية) رسالة دكتوراه للباحث / سعد حمدان محمد الغامدي – جامعة أم القرى ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ .

السفر الثاني من باب حروف الخفض حتى نهاية باب (حبذا)، رسالة ماجستير للباحث / سعيد بن مشبَّب الأسمري – جامعة أم القرى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م .

ومن أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف (تحقيق ودراسة)، رسالة ماجستير للباحث / حسن بن نفاع الجابري - جامعة أم القرى ١٤٢٣ / ١٤٢٤ هـ .

ومن أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة (دراسة وتحقيق)، رسالة ماجستير للباحث / معتاد بن معتق الحربي - جامعة أم القرى ١٤٢٤هـ .

ومن أول باب المقصور والممدود إلى آخر السفر، (دراسة وتحقيق)، رسالة ماجستير للباحث / محمد بن جمل الزهراني – جامعة أم القرى ١٤٢٤هـ .

– شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ، تحقيق الباحث / حسين علي السعدي، رسالة في جامعة بغداد ٢٠٠٣ م .

– شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق الدكتورة / سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .

– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

– شرح الجمل لابن الفخار، رسالة دكتوراه للدكتور/ حماد بن محمد حامد الثمالي، جامعة أم القرى، سنة ١٤٠٩ /١٤١٠ هـ .

– شرح الجمل لابن هشام، تحقيق الدكتور / علي محسن مال الله، الناشر : عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

– شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق الأستاذ / محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق / عبد الغني الدقر، الناشر : الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .

– شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣ هـ .

– شرح قواعد الإعراب (لابن هشام)، المؤلف / محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده، دراسة وتحقيق / إسماعيل مروة، الناشر : دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .

- شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق الأستاذ / أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، (بدون تاريخ) .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر : جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة .

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية :

ج ١ تحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الديم، الطبعة الثانية ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .

ج ٢ تحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .

ج ٣ تحقيق الدكتور / فهمي أبو الفضل، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ٢٠٠١ م .

ج ٨ تحقيق / مصطفى سلامة، وأشرف غنام، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م .

- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له : الدكتور / إميل بديع يعقوب، الناشر : دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق الدكتور / تركي العتيبي، الناشر : مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .

- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك، تحقيق الدكتور / طَه مُحسِن، الناشر : مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي، تحقيق الدكتور / محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٩ – ١٤٢٠ هـ .
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق / السيد إبراهيم محمد، الناشر : دار الأندلس، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .
- عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَد الإمَام أَحْمد للسيوطي، حَقّقه وَقَدم لَه : د. سَلمان القضَاة، الناشر : دَار الجيل - بَيروت – لبنان، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .
- عمدة الكتاب للنحاس، تحقيق الأستاذ / بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر : دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .
- العين للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتورين / مهدى المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الناشر : دار ومكتبة الهلال .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، الناشر : مكتبة ابن تيمية، الطبعة : عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، تحقيق الشيخ / زكريا عميرات، الناشر : دار الكتب العلميه – بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٦هـ .
- غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق الدكتور / عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني – بغداد، الطبعة : الأولى ١٣٩٧هـ .
- الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض لعياض بن موسى اليحصبي، تحقيق / ماهر زهير جرار، الناشر : دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق / علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر : دار المعرفة – لبنان، الطبعة الثانية.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، الناشر : دار المعرفة – بيروت ١٣٧٩هـ .
- الفرائض وشرح آيات الوصية للسهيلي، تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا، الناشر : المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق / إحسان عباس، الناشر : دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة : الثانية ١٩٨٢ م .
- فوح الشذا بأحكام (عسى) للأستاذ الدكتور / محمد حسين المحرصاوي، الجريسي للطباعة، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م .
- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح للفاسيّ، تحقيق وشرح الدكتور / محمود يوسف فجال، الناشر : دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبيّ، الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م .
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف : محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان .
- الكتاب لسيبويه، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون، الناشر : مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤٠٧ هـ .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، الناشر : مكتبة المثنى – بغداد ١٩٤١م .

- الكناش في فني النحو والصرف لعماد الدين إسماعيل، دراسة وتحقيق الدكتور / رياض بن حسن الخوام، الناشر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠م .

- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، الجزء الأول تحقيق الدكتور / غازي مختار طليمات، والجزء الثاني تحقيق الدكتور / عبد الإله نبهان، الناشر : دار الفكر المعاصر– بيروت، ودار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٥م .

- لسان العرب لابن منظور، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤١٤ هـ .

- لغات القرآن للفراء، ضبطه وصححه / جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ .

- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح لشمس الدين البِرْماوي، تحقيق ودراسة : لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، الناشر : دار النوادر – سوريا، الطبعة : الأولى ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م .

- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ، تحقيق الدكتور / إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .

- ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي للأستاذ الدكتور / عبد العظيم فتحي خليل، الناشر : دار جوامع الكلم – مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- المخصص لابن سيده، المحقق الأستاذ /خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي لأحمد بن محمد بن الصدِّيق، أبو الفيض الغُمَارِي، الناشر : دار الكتبي - القاهرة، الطبعة : الأولى ١٩٩٦م .
- المسائل الحلبيات للفارسيّ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوي، الناشر : دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، ودار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى - الجزء الأول سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، والجزء الثاني سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، والجزء الثالث والرابع سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- مصابيح الجامع للدماميني، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا : نور الدين طالب، الناشر : دار النوادر – سوريا، الطبعة : الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار لأبي بكر بن خميس، تقديم وتخريج وتعليق الدكتور / عبد الله المرابط الترغي، الناشر : دار الغرب الإسلامي - بيروت – لبنان، ودار الأمان للنشر والتوزيع - الرباط، الطبعة : الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- معانى القرآن للأخفش، تحقيق الدكتورة / هدى قراعة، الناشر : مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- معاني القرآن للفراء تحقيق ومراجعة الشيخ / محمد علي النجار وآخرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة – الطبعة الثالثة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .

- معجم البلدان لياقوت الحموي، الناشر : دار صادر – بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

- معجم المؤلفين لعمر بن رضا كحالة، الناشر : مكتبة المثنى – بيروت، ودار إحياء التراث العربي – بيروت .

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور / محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة – دار الفرقان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .

- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي، الناشر : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م .

- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، تحقيق / محمود فاخوري، وعبدالحميد مختار، الناشر : مكتبة أسامة بن زيد – حلب، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، دار السلام، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

- مفتاح العلوم للسكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه : نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية للشاطبي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م .
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
- المقتضب للمبرد، تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م .
- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، تحقيق الدكتور / شعبان عبد الوهاب محمد، طبع ونشر : مطبعة أم القرى .
- المقرب لابن عصفور، تحقيق الأستاذين / أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، الناشر : مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .
- المنتخب الأكمل على كتاب الجمل للخفاف، السفر الثالث، رسالة دكتوراه من تحقيق الباحث / أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله، جامعة أم القرى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- المنصف لابن جني، شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- المنصوب على نزع الخافض في القرآن لإبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر : الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة : العدد ١١٦، السنة ٣٤، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .

- المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي، تحقيق الدكتور / هادي عبد الله ناجي، الناشر : مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان، أضواء السلف ١٩٤٧ م .
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري، تحقيق / عبد الكريم مجاهد، الناشر : الرسالة – بيروت، الطبعة : الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٦م .
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للدّلائي – الجزء الأول، تحقيق الدكتور / مصطفى صادق العربي، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٩ م .
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، حققه وعلق عليه الشيخان / علدل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى : ١٤١٢ - ١٩٩٢ م .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني، تحقيق / إحسان عباس، الناشر : دار صادر- بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٩٦٨م .
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه لمكي القيسي، المحقق : مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د / الشاهد البوشيخي ، الناشر : مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان .
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى، تحقيق الدكتور / عبد الحميد هنداوي، الناشر : المكتبة التوفيقية – مصر .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق / إحسان عباس، الناشر : دار صادر – بيروت .

ثبت بمحتويات البحث

المقدمة

أسباب اختيار موضوع البحث

خطة البحث

المبحث الأول : التعريف بأبي عليٍّ الرُّنْدِيّ

١ – اسمه ونسبه

٢ – كنيته

٣ – مولده ونشأته وتنقلاته

٤ – أقوال العلماء فيه ووصفه

٥ – شيوخه

٦ – تلاميذه

٧ – اشتغاله بالتدريس

٨ – شعره

٩ – إنشاده شعر غيره

١٠ – تقييده رواية الحديث

١١ – إجازاته

١٢ – انتصاره لشيخه أبي زيد السهيلي

١٣ – معاصروه

١٤ – مؤلفاته

١٥ – وفاته

المبحث الثاني : آراؤه النحوية

المسألة الأولى : مُتَعَلَّق الباء في البسملة

المسألة الثانية : إعراب الأسماء الستة .....

المسألة الثالثة : سبب جرِّ الاسم الذي لا ينصرف إذا أُضِيف أو اقترن بـ (أل)

المسألة الرابعة : حكم توسط خبر (ما) منصوبًا بينها وبين اسمها

المسألة الخامسة : حكم توسُّط الخبر بين (عسى) واسمها

المسألة السادسة : حكم حذف الفاعل وحده

المسألة السابعة : حكم تقديم الفاعل في مثل : (ضَرَبَ القومُ بعضُهم بعضًا)

المسألة الثامنة : لزوم تقديم الفاعل أو المفعول على حسب المقصد عند الحصر بـ (إنما)

المسألة التاسعة : إنابة المجرور بحرف غير زائد عن الفاعل

المسألة العاشرة : من شروط نصب المفعول له

المسألة الحادية عشرة : توجيه ما بعد الواو في نحو : (ما لك وزيدًا ؟)

المسألة الثانية عشرة : ناصب المستثنى

المسألة الثالثة عشرة : وقوع (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان

المسألة الرابعة عشرة : حقيقة (على)

المسألة الخامسة عشرة : علة امتناع النعت في الأفعال

المسألة السادسة عشرة : إعراب المُحَذَّر منه المعطوف، نحو : (إياك والشرَّ، وإياك والأسدَ)

المسألة السابعة عشرة : حقيقة (إذن)

المسألة الثامنة عشرة : حكم تعريف الأول فقط من العدد المعطوف

المبحث الثالث : آراؤه الصرفية

المسألة الأولى : انتصارُ الرنديّ للزجاجيّ في قوله : (والحدثُ : المصدر، وهو اسم الفعل، والفعلُ مشتقٌّ منه)

المسألة الثانية : تأويل قول الزجاجي : (أو للوصل بعد الوقف في القوافي)

المسألة الثالثة : أصل ألف (التَّوَى)، ونوعه

المسألة الرابعة : حَدُّ الإدغام، وصورتُه، وسببُه

المبحث الرابع : الدراسة المنهجية

١ – استدلاله بالقرآن

٢ – استدلاله بالشعر

٣ – التعليل لآرائه

٤ – استناده في آرائه إلى بعض القواعد الكلية

٥ – موقفه من النحويين

٦ – موقفه من الزجاجي

٧ – تأثره بشيخه السهيلي

٨ – جدول يوضح العلماء الذين نقلوا عنه، وموقفهم من آرائه

٩ – عنايته بالمعنى

١٠ – وضعه للشروط

١١ – شخصيته

الخاتمة

ثبت بأهم المصادر والمراجع

ثبت بمحتويات البحث

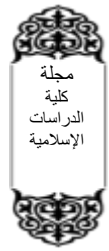
مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية